

المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم ـ جامعة طيبة

كلية الآداب والعلوم الإنسانية

قسم اللغة العربية .لغويات

اعتراضات ناظر الجيش (ت ٧٧٨هـ) على أبي حيان الأندلسي في المجرورات من خلال كتاب تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد

رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير

في النحو والصرف

إعداد الطالب / طلال عويض مصري الهجلة المطيري

الرقم الجامعي : ٣٠٧٠٤٤٥

إشراف الدكتور / أحمد محمد خليل

أستاذ النحو والصرف المشارك بقسم اللغة العربية

(١٤٣٦ هـ - ٢٠١٥ م)


بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

عنوان البحث : اعتراضات ناظر الجيش على أبي حيان الأندلسي في المجرورات من خلال كتاب تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد .

الدرجة العلمية : الماجستير .

الطالب : طلال عويض مصري الهجلة المطيري .

ملخص البحث

يتكون هذا البحث من أربعة فصول :

الفصل الأول : اعتراضات ناظر الجيش على أبي حيان في باب حروف الجر ، وفيه المسائل التالية :

(مِنْ) التَّبْعِيضِيَّة ، و(مِنْ) المصاحبة لـ(أَفْعَلَ) التفضيل ، وزيادة (مِنْ) ، وجَرُّ (مِنْ) لظروفٍ لا تتصرَّفُ ، ودخول (مِنْ) على (عَنْ) و (عَلَى) ، واقتران (أن) بالباء في قوله : كَتَبْتُ إِلَيْهِ بِأَنْ قُمْ ، وتعدي فعل الاستغاثة بالباء ، وزيادة الباء في الحديث الشريف ، قالﷺ : (وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَعَلَيْهِ بِالصَّوْمِ) ، و(عَنْ) التي للتعليل ، وزيادة (عَنْ وعَلَى والبَاءِ) عوضًا ، والمجرور بـ(حَتَّى) ، و(مَتَى) في لغة هذيل، واسمية (حَاشَا وخَلَا وعَدَا) في الاستثناء .

الفصل الثاني : اعتراضات ناظر الجيش على أبي حيان في باب الإضافة ، وفيه المسائل التالية:

في معاني الإضافة ، وحذف تاء التأنيث للإضافة ، وتقديم معمول المضاف إليه على المضاف إن كان (غيرًا) أُرِيدَ به النَّفْيُ ، وظرفيَّة (قَبْل) و (بَعْد) ، ووصف النكرة بالمعرفة إذا كان المضاف (مِثْلًا) ، والفصل بين المتضايفين بالجار والمجرور في الحديث الشريف : قال ﷺ: (هَلْ أَنْتُمْ تَارِكُو لِي صَاحِبِي ؟) ، وتَصَرُّفُ (حَيْثُ) ، وتضمُّن ظرفي الزمان والمكان معنى (فِي) .

الفصل الثالث : اعتراضات ناظر الجيش على أبي حيان في باب التوابع ، وفيه :

الاستغناء بإضافة الظاهر إلى لفظ التوكيد (كل) ، والعطف بـ(حَتَّى) .

الفصل الرابع : منهج ناظر الجيش في اعتراضاته على أبي حيان ، وفيه :

مصادره في الاعتراض على آراء أبي حيان ، وأسباب اعتراضاته على آراء أبي حيان ، وأساليب اعتراضاته على آراء أبي حيان ، والأصول النحوية في اعتراضاته ، وتقويم اعتراضات ناظر الجيش .

وقد ظهر لي من خلال هذا البحث أن ناظر الجيش كان بصريَّ المذهب متعصبًا لابن مالك .

كما ظهر لي أن كتاب التمهيد يُعَدُّ معينًا حاويًا لكثير من الاعتراضات في مجال النحو والتصريف واللغة ، برزت من خلاله شخصية مؤلفه ؛ حيث لم يكن مجرد ناقلٍ لآراء وأقوال العلماء ، بل كان يناقش كل رأي وقول ، فتارة نجده يستحسن وتارة يعترض .

وكان ــ رحمه الله ــ دقيقًا في نقل أقوال العلماء ، لكنه في مسألة اقتران (أن) بالباء في قوله : كَتَبْتُ إِلَيْهِ بِأَنْ قُمْ ، اعترض على أبي حيان بقول ابن هشام ، ولم ينسبه إليه بل نسبه إلى نفسه ، وفي مسألة معنى (مَتَى) في لغة هذيل ، ومسألة العطف بـِ(حَتَّى) ، لم ينقل رأي أبي حيان كاملًا ؛ مما أدى إلى غموض موقف أبي حيان في المسألة .

وقد اعتمد ناظر الجيش على السماع والإجماع واستصحاب الحال في تقرير الأحكام النحوية أثناء اعتراضاته ، كما كان من المحتجين بالحديث النبوي الشريف ، على عكس شيخه أبي حيان .

كان ناظر الجيش مؤدَّبا مع شيخه أبي حيان في المسائل التي وقفت عليه في هذا البحث والتي بلغ عددها أربعًا وعشرين مسألة ، تمثل ذلك في لين العبارة واللفظ أثناء الاعتراض ؛ إذ لم تخرج إلى حدِّ القسوة التي تخل بأدب المحاور والمناقش .

إهـــــــداء

إلى من غرسا في نفسي حب الاجتهاد والمثابرة في طلب العلم ، ولم يمهلهما قدر الله ـ جَلَّ في علاه ـ ليشهدا ثمار هذا الغرس (أمي وأبي) طيب الله مرقدهما ، وجمعني بهما في جنات عدن .

إلى أخي عمر ـ رحمه الله رحمة واسعة ـ الذي كان لي أبًا مربّيًا وناصحًا ومعلمًا .

إلى زوجتي ـ أثابها الله وحفظها ـ التي شاركتني بجهدها ، وصبرها ، ودعائها .

إلى أبنائي ـ نفع الله بهم ـ عبدالله وعبدالمجيد وجنى وعبدالعزيز .

إلى إخوتي وأخواتي ـ جزاهم الله عني خيرًا ـ الذين قدموا لي يد العون والمساعدة .

إلى أصدقائي ، وكل من دعا لي بالتوفيق والسداد في رحلة بحثي .

إلى كل من تعلق قلبه بالقرآن الكريم ، واللغة العربية .

شكـــر وتقديـــر

أتقدم بالشكر الجزيل وخالص التقدير والامتنان لأستاذي ومعلمي الفاضل

الأستاذ المشارك / أحمد محمد خليل

على ما قدم من توجيه وإرشاد تَذلَّلَتْ بهما ـ بفضل الله ومنته ـ الصِّعَابُ التي واجهتني في مرحلة بحثي ، فقد كان لي واسعَ الصدرِ طيبَ الكلمةِ مُهَـذِّبًا ومعلمًا ، جزاه الله عني خَيرَ ما جزى به المعلمين الأبرار .

كما أشكر الأستاذَيْنِ الفاضلَيْنِ الكريمَيْنِ اللذَيْنِ عَرَّفاني بعلم النحو في بداية دراستي في كلية إعداد المعلمين ١٤٢٢ ـ ١٤٢٥هـ :

الدكتور / مختار سيدي الغوث

و

الدكتور / أحمد بن محمد القرشي

جـــزاهما الله عني خـــيرًا يعقبه خير

كما أشكر جامعة طيبة التي احتضنتنا ، وهيأت لنا القبول في دراسة الماجستير متمثلةً في عمادة الدراسات العليا ، وقسم اللغة العربية بكلية الآداب والعلوم الإنسانية ، الذي مد لنا كل العون والمساعدة فيما احتجناه : رئيس القسم ، وأمين القسم ، والهيئة التدريسية ، بارك الله فيهم وأسبغ من النعم عليهم ، وكتب لهم الأجر والثواب ، إنه سميع الدعاء .

المقدمــة :

بسم الله الرحمن الرحيم ، الحمد لله رب العالمين ، حمدًا يليق بجلال وجهه وعظيم سلطـانه ، والصلاة والسلام على النبي الأمين ، وعلى آله وصحبه الطاهرين ، ومن تبعهم بهدي الله وإحسانه ، وبعد :

يُعَدُّ علمُ النحوِ من العلوم الجليلة ، الذي ارتقى به صاحبه ؛ فنما عقله ، وصح لسانه ، وانْكَشَفَتْ بمعرفته مواطنُ اللَّحْنِ ، واعتمد عليه دارسُهُ في كل فن ، ولعلاقته المتينة بالقرآن الكريم وأحكامه التشريعية ؛ أقبلت عليه الجموع الغفيرة ، وقدَّمتْ له من السنين الكثيرة ، فهذا الجَرْمِيُّ يقول : " أنا مُذْ ثلاثون أُفْتِي الناسَ في الفقه من كتاب سيبويه "[1]، ولاشك أن كتاب سيبويه من أشهر الكتب النحوية التي عكف على دراسته العلماء وطلبة الـعلم ؛ حتى سَمَّاهُ الـناس بـ(قرآن النحو) .

كَثُرَ علماءُ هذا الفن ، وتعددت مؤلفاتُهم ، واختلفت في بطونها أساليبُهم ، فمنهم من كتب في أصوله ، ومنهم من رغب في تاريخه ، ومنهم من طلب قواعده ، وكان من أبرز هؤلاء العلماء الشيخ جمال الدين محمد بن عبدالله بن مالك ، صاحب الألفية المسماة بـ(الخلاصة في النحو) التي استأنس بها الطلاب والعلماء ، ومن مؤلفاته التي لا تَقِلُّ عن الألفية في البروز والاهتمام ، كتابه الموسوم بـ(تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد) ، ولاهتمامه وعنايته بمصنَّفِه ، وتلبيةً لمن تولَّع بفنه ؛ شرح تسهيله ، الذي أُرْدِفَ بشروحٍ جميلةٍ لعلماءَ أجلاءَ ، منها : شرح الشيخ أبي حيان المسمى (التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل) ، وشرح الدماميني (تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد) ، وشـرح ابن عقيل المسمى (المساعد على تسهيل الفوائد)، وشرح ناظر الجيش (تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد) .

لكنَّ بعض الشراح كأبي حيان عُرِفَ عنه كثرةُ الاعتراضات على ابن مالك في شرحه ، وقد وُسِمَتْ بالشدة والتعنيف ؛ ممَّا استوقفت بعض العلماء كناظر الجيش الذي كان يدافع عن

---

(1) طبقات النحويين واللغويين ، لأبي بكر محمد بن الحسين بن عبيد الله بن مذحج الزبيدي الإشبيلي ص ٧٥ .

ابن مالك في شرحه ، ويعترض على أبي حيان في مواضعَ كثيرةٍ ، رحمة الله عليهم أجمعين . وفي هذا المجـال حددت موضوع دراستي ، وجعلته محصـورًا في المجرورات ، وسميت بحثي:

(اعتراضات ناظر الجيش على أبي حيان في المجرورات من خلال كتاب تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد) .

وأقصد به الوقوف على الاعتراضات التي أبداها ناظر الجيش على أبي حيان في شرحه لتسهيل ابن مالك ، وتناولها بالدراسة في باب المجرورات فقط ، وأعني بها :

باب حروف الجر ، وباب الإضافة ، ومعه مسألتان من باب المفعول المسمى ظرفًا ومفعولًا فيه، وباب التوابع .

أسباب اختياري لهذا الموضوع :

كان وراء اختياري لهذا الموضوع أربعة أمور :

١ ـ مكانة كتاب التسهيل في التراث النحوي ، فعلى الرغم من إخراجه للناس بصورة مبسطة إلَّا أنه قُوبِلَ بكثير من الاعتراضات .

٢ ـ أن هذا البحث يجمع بين عالمين لهما شأن كبير في تاريخ النحو العربي ، وهما : الأستاذ أبو حيان ، وتلميذه ناظر الجيش .

٣ ـ أن دراسة الاعتراضات بين الشيخين الجليلين ، توقفنا على الطرق التي انتهجها كلٌّ منهما في مناقشة المسائل .

أهمية البحث :

تتلخص أهمية البحث فيما يلي :

١ . الوقوف على اعتراضات أبي حيان على النحاة ، ومناقشة ناظر الجيش لها .

٢ . تعدد أساليب أبي حيان التى أشار إليها ناظر الجيش عندما تناول آراء النحاة .

٣ . إثراء العقل بالطرق المختلفة والأساليب المنوعة في مجال الاعتراض .

أهداف البحث :

١ . حصر اعتراضات أبي حيان على ابن مالك ، وناظر الجيش على أبي حيان في المجرورات .

٢ . إبراز هذه الاعتراضات ، ومناقشتها .

٣ . تحديد المذاهب النحوية لكل منهما .

٤ . معرفة الدوافع والأسس التي اعتمدها العالمان الجليلان في اعتراضاتهما .

٥ . إبداء الرأي في كل مسألة بحسب ما أقف عليه من الأدلة .

حدود البحث :

دراسة اعتراضات ناظر الجيش (٧٧٨هـ) على أبي حيان من كتاب شرح التسهيل المسمى (تمهيد القواعد بشرح تسهيل القواعد) في المجرورات .

مشكلات البحث :

تكمن مشكلات البحث في هذا الموضوع أنه لم يلقَ حقَّه من البروز على الرغم من ثروته العلمية ، والتي تحتاج إلى كثير من العناية والاهتمام ؛ حتى تصل إلى القراء بما يليق بها ، ومن هنا أردت أن أكون ممن ظفر بالاشتغال به ؛ ساعيًا إلى تحقيق الأهداف المنشودة ، وحل المشكلات التي تتمحور في التساؤلات الآتية :

أولًا ـ ما الأسباب التي جعلت ناظر الجيش يعترض على أبي حيان ؟

ثانيًا ـ ما الأساليب التي اعتمدها ناظر الجيش في الاعتراض على أبي حيان ؟

ثالثًا ـ هل كان ناظر الجيش محقًا في اعتراضاته على أبي حيان ؟

الدراسات السابقة :

١ ـ شرح التسهيل لناظر الجيش وأثره في الدراسات النحوية ، رسالة دكتوراة ، للدكتور / علي محمد علي فاخر، جامعة الأزهر ـ القاهرة ، ١٩٨٥م .

٢ ـ اعتراضات ناظر الجيش للنحويين في (تمهيد القواعد) جمعًا ودراسةً ، رسالة دكتوراه ، للباحث / عبدالله آل راسين ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، الرياض ، ١٤٢٣هـ .

(نبه الباحث في مقدمة الرسالة أنه جعل دراسته مقتصرة على معارضة ناظر الجيش على النحاة عدا أبي حيان) .

٣ ـ الدراسات النحوية عند ناظر الجيش في كتاب تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ، رسالة دكتوراة / للباحث العراقي محمد ضياء الدين خليل ، قسم اللغة العربية بكلية الآداب ، الجامعة الاسلامية ـ بغداد ، ٢٠١٠م .

٤ ـ منهج محب الدين ناظر الجيش في كتابه تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لابن مالك ، للدكتورة / سميحا زريقي ، ط١، دار العصماء ، دمشق ، ٢٠١٠م .

٥ ـ مواقف ناظر الجيش في تمهيد القواعد من ابن عصفور ، لمنى بنت محمد بن راشد جساس.

٦ ـ النقد النحوي عند ناظر الجيش في كتابه تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ، للأستاذ المساعد / قاسم محمد كمال آل سعيد ، جامعة ذي قار ، العراق ، ٢٠١٢م .

منهج البحث :

هو منهج وصفي تحليلي يقوم على الآتي :

أولًا ـ حصر المسائل التي اعترض فيها ناظر الجيش على أبي حيان من كتابه تمهيد القواعد بالأساليب والعبارات التي اتَّبعها .

ثانيًا ـ التزام ترتيب المسائل بحسب ترتيبها في كتاب تمهيد القواعد .

ثالثًا ـ وضع العنوان المناسب لكل مسألة .

رابعًا ـ إدراج قول ابن مالك كنقطة لبداية كل مسألة .

خامسًا ـ توثيق آراء النحويين من مصادرها .

سادسًا ـ توثيق الآيات والأحاديث والشعر وأقوال العرب .

سابعًا ـ تحديد محل الاعتراض ، من خلال إدراج قول المعترَضِ عليه والمعترِض ، ثم عرض مقدمة لكل مسألة تمهيدًا لها تبدأ بخلاصة الاعتراض في قول المعترَض عليه والمعترِض ، ثم جمع آراء النحاة المتقدمين والمتأخرين على أبي حيان في المسألة التي اعترض عليها ناظر الجيش ، وتوضيحها من خلال آراء النحويين وأقوالهم وأدلتهم على ذلك ، ثم أحدد المذهب الذي انتصر له كلٌّ من العالمين مع مناقشة آرائهما ، وبعد ذلك أذكر رأيي في الترجيح على كل مسألة من خلال دراستي لها بحسب الأدلة التي تظهر لي .

تقسيم البحث :

اقتضت طبيعة البحث أن تكون الدراسة في مقدمة وتمهيد ، وأربعة فصول ، ثم خاتمة وفهارس .

المقدمة : وتشتمل على أهمية الموضوع ، ودوافع اختياره ، والمنهج المتبع فيه .

وأما التمهيـــد فيحتوي على : ترجمة موجزة لابن مالك وكتابه التسهيل ، ثم أبي حيان وكتابه التذييل والتكميل ، ثم ناظر الجيش وكتابه التمهيد ، بعد ذلك أتناول مفهوم الاعتراضات في اللغة والاصطلاح .

الفصل الأول : اعتراضات ناظر الجيش على أبي حيان في باب حروف الجر ، وفيه سبعة مباحث :

المبحث الأول : (مِنْ) الجارَّة ، وفيه خمس مسائل :

المسألة الأولى : (مِنْ) التَّبْعِيضِيَّة .

المسألة الثانية : (مِنْ) المصاحبة لـ(أَفْعَلَ) التفضيل .

المسألة الثالثة : زيادة (مِنْ) .

المسألة الرابعة : جَرُّ (مِنْ) لظروفٍ لا تتصرَّفُ .

المسألة الخامسة : دخول (مِنْ) على (عَنْ) و (عَلَى) .

المبحث الثاني : الباء الجارَّة ، وفيه أربع مسائل :

المسألة الأولى : زيادة (مَا) بعد الباء .

المسألة الثانية : اقتران (أن) بالباء في قوله : كَتَبْتُ إِلَيْهِ بِأَنْ قُمْ .

المسألة الثالثة : تعدي فعل الاستغاثة بالباء .

المسألة الرابعة : زيادة الباء في الحديث الشريف ، قال ﷺ : (وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَعَلَيْهِ بِالصَّوْمِ) .

المبحث الثالث : (عَنْ) الجارَّة ، وفيه مسألتان :

المسألة الأولى : (عَنْ) التي للتعليل .

المسألة الثانية : زيادة (عَنْ وعَلَى والبَاءِ) عوضًا .

المبحث الرابع : (حَتَّى) الجارَّة ، وفيه مسألة واحدة :

المجرور بـ(حَتَّى) .

المبحث الخامس : (مَتَى) الجارَّة ، وفيه مسألة واحدة :

(مَتَى) في لغة هذيل .

المبحث السادس : الجر بـ(حَاشَا وخَلَا وعَدَا) ، وفيه مسألة واحدة :

اسمية (حَاشَا وخَلَا وعَدَا) في الاستثناء .

الفصل الثاني : اعتراضات ناظر الجيش على أبي حيان في باب الإضافة ، وفيه ستة مباحث :

المبحث الأول : تعريف الإضافة ، وفيه مسألتان :

المسألة الأولى : في معاني الإضافة .

المسألة الثانية : في حذف تاء التأنيث للإضافة .

المبحث الثاني : تقديم معمول المضاف إليه على المضاف وما يكتسبه الاسم بالإضافة ، وفيه مسألة واحدة :

تقديم معمول المضاف إليه على المضاف إن كان (غيرًا) أُرِيدَ به النَّفْيُ .

المبحث الثالث : ما لازم الإضافة ، وفيه مسألة واحدة :

ظرفيَّة (قَبْل) و (بَعْد) .

المبحث الرابع : حذف أحد المتضايفات والجر بالمضاف المحذوف ، وفيه مسألة واحدة :

وصف النكرة بالمعرفة إذا كان المضاف (مِثْلًا) .

المبحث الخامس : الفصل بين المتضايفين ، وفيه مسألة واحدة :

الفصل بين المتضايفين بالجار والمجرور في الحديث الشريف : قال ﷺ: (هَلْ أَنْتُمْ تَارِكُو لِي صَاحِبِي ؟).

المبحث السادس : وفيه مسألتان من باب المفعول المسمى ظرفًا ومفعولًا فيه :

المسألة الأولى : تَصَرُّفُ (حَيْثُ) .

المسألة الثانية : تضمُّن ظرفي الزمان والمكان معنى (فِي) .

الفصل الثالث: اعتراضات ناظر الجيش على أبي حيان في باب التوابع ، وفيه مبحثان :

المبحث الأول : من أغراض التوكيد المعنوي ، وفيه مسألة واحدة :

الاستغناء بإضافة الظاهر إلى لفظ التوكيد (كل) .

المبحث الثاني : المعطوف عطف النسق ، وفيه مسألة واحدة :

العطف بـ(حَتَّى) .

الفصل الرابع : منهج ناظر الجيش في اعتراضاته على أبي حيان ، ويتضمن خمسة مباحث :

المبحث الأول ـ مصادر ناظر الجيش في الاعتراض على آراء أبي حيان .

المبحث الثاني ـ أسباب اعتراضاته على آراء أبي حيان .

المبحث الثالث ـ أساليب اعتراضاته على آراء أبي حيان .

المبحث الرابع ـ الأصول النحوية في اعتراضات ناظر الجيش .

المبحث الخامس ـ تقويم اعتراضات ناظر الجيش.

الخاتمة :

أدون فيها أهم النتائج والتوصيات التي توصلت إليها بعد العرض والمناقشة في هذا البحث، ثم أتبع ذلك بالفهارس الفنية بحسب ما يقتضيه البحث .

وفي ختام ذلك أسأل المولى ـ جل في علاه ـ أن يوفقني في هذا البحث ، وأن يجعله خالصًا لوجهه العظيم .

مقدمه

الطالب / طلال بن عويض بن مصري الهجلة المطيري

التمهيد ، وفيه :

أ ـ نبذة موجزة عن ابن مالك ، وكتابه التسهيل .

ب ـ نبذة موجزة عن أبي حيان ، وكتابه التذييل والتكميل .

ج . نبذة موجزة عن ناظر الجيش ، وكتابه تمهيد القواعد .

د . مفهوم الاعتراضات .

أ ـ نبذة موجزة عن ابن مالك .

اسمه ونسبه ولقبه وكنيته :

هو محمد بن عبدالله بن عبدالله بن مالك الطائي ، الجَيَّاني مولدًا ، الدمشقي وفاةً ، المالكي حين كان في المغرب ، الشافعي حين انتقل إلى المشرق ، وأما لقبه كما في كتب التراجم هو جمال الدين ، وكنيته أبو عبدالله[١].

مولده ونشأته :

وُلِدَ ابن مالك في مدينة جَيَّانَ في الأندلس ، واختلف في تاريخ ولادته على ثلاثة آراء ، فقيل : ولد في سنة ٥٩٨هـ[٢] ، وقيل : بأنه ولد في سنة ٦٠٠هـ[٣] ، وقيل : في سنة

---

(١) ينظر : تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام ، لمحمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي ، تحقيق : بشار عواد معروف ١٥ / ٢٤٩ ، فوات الوفيات ، لمحمد بن شاكر بن أحمد بن عبد الرحمن ، تحقيق : إحسان عباس ٣ / ٤٠٧ ، الوافي بالوفيات ، لصلاح الدين خليل بن أيبك ، تحقيق : أحمد الأرناؤوط ، وتركي مصطفى ٣ / ٢٨٦ ، طبقات الشافعية الكبرى ، لتاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي ، تحقيق : محمود محمد الطناحي ، وعبدالفتاح محمد ٨ / ٦٧ ، طبقات الشافعيين ، لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير ، تحقيق : أحمد عمر هاشم ، ومحمد زينهم ص ٩٠٨ ، البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة ، لمجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادي ص ٢٦٩ ، غاية النهاية في طبقات القراء ، لشمس الدين أبو الخير ابن الجزري ٢ / ١٨٠ ، توضيح المشتبه في ضبط أسماء الرواة وأنسابهم وألقابهم وكناهم ، لابن ناصر الدين محمد بن عبد الله ، تحقيق : محمد نعيم العرقسوسي ٢ / ١٤٩ ، طبقات الشافعية ، لتقي الدين ابن قاضي شهبة ، تحقيق : الحافظ عبد العليم خان ٢ / ١٤٩ ، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، لعبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ١ / ١٣٠ ، نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب وذكر وزيرها لسان الدين بن الخطيب ، لشهاب الدين أحمد بن محمد المقري التلمساني ، تحقيق : إحسان عباس ٢ / ٢٢٢ .

(٢) ينظر : جمال القراء وكمال الإقراء ، لأبي الحسن علي بن محمد بن عبد الصمد السخاوي ، تحقيق : عبد الحق عبد الدايم سيف القاضي ١ / ٣٥ ، غاية النهاية في طبقات القراء ٢ / ١٨٠ ، طبقات الشافعية ٢ / ١٤٩ ، نفح الطيب ٢ / ٢٢٨ .

(٣) ينظر : تاريخ الإسلام ١٥ / ٢٤٩ ، فوات الوفيات ٣ / ٤٠٧ ، الوافي بالوفيات ٣ / ٢٨٦ ، طبقات الشافعية الكبرى ٨ / ٦٧ ، طبقات الشافعيين ص ٩٠٨ ، البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة ص ٢٧٠ ، غاية النهاية في طبقات القراء ٢ / ١٨٠ ، طبقات الشافعية ٢ / ١٤٩، بغية الوعاة ١ / ١٣٠ ، نفح الطيب ٢ / ٢٢٨ .

٦٠١هـ[١]. والذي يظهر لي أنه وُلِدَ سنة ٥٩٨ هـ ؛ لما ذكره الشيخ كمال الدين ابن العديم بأن الشيخ ابن مالك أخبره بذلك[٢].

لم تذكر كتب المصادر[٣]التي ترجمت لابن مالك شيئًا عن نشأته إلا أنه ولد بِجَيَّانَ ، وكان طالبًا عند أشهر علمائها آنذاك ، وهو أبو رزين ثابت بن محمد الكلاعي ت ٦٢٨ هـ .

ويظهر لي أن نشأته كانت بِجَيَّانَ ثم غادر مع شيخه إلى غرناطة إلى أن تُوُفِّيَ شيخُه فيها ، وكان عمره تسعًا وعشرين سنة ، وغادر بعدها إلى إشبيلية التي حضر فيها مجلس الشيخ أبي علي عمر بن محمد الشلوبين ت ٦٤٥ هـ ، ولزم مجلسه أيامًا معدودة ، وبعدها هاجر إلى بلاد المشرق ؛ وذلك بسبب الاضطرابات السياسية وقتذاك في بلاد الأندلس ؛ التي كان لها الأثر الأكبر في هجرة علماء المغرب إلى بلاد المشرق .

---

(١) ينظر : تاريخ الإسلام ١٥ / ٢٤٩ ، الوافي بالوفيات ٣ / ٢٨٦ ، طبقات الشافعية الكبرى ٨ / ٦٧ ، طبقات الشافعية ٢ / ١٤٩ ، بغية الوعاة ١ / ١٣٠

(٢) ذكر ابن قاضي شهبة ذلك عن ابن العديم ، ونصه : " وهذا هو الصواب ، ففي تاريخ حلب للشيخ كمال الدين ابن العديم أن ابن مالك أخبره بذلك " ، وبحثت عن هذا القول في كتاب ابن العديم عمر بن أحمد هبة الله ، المسمى بـ(بغية الطلب في تاريخ حلب) ولم أهتدِ إليه ، ينظر : طبقات الشافعية ٢ / ١٤٩ .

(٣) تاريخ الإسلام ١٥ / ٢٤٩ ، فوات الوفيات ٣ / ٤٠٧ ، الوافي بالوفيات ٣ / ٢٨٦ ، طبقات الشافعية الكبرى ٨ / ٦٧ ، طبقات الشافعيين ص ٩٠٨ ، البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة ص ٢٦٩ ، غاية النهاية في طبقات القراء ٢ / ١٨٠ ، توضيح المشتبه ٢ / ١٤٩ ، طبقات الشافعية ٢ / ١٤٩ ، بغية الوعاة ١ / ١٣٠ ، نفح الطيب ٢ / ٢٢٢ .

حياته العلمية :

بدأ ابن مالك رحلته العلمية في بلده جَيَّانَ ثم غرناطة فحفظ القرآن الكريم ، ودرس القراءات والعربية على شيخه أبي رزين ، ثم انتقل إلى إشبيلية وحضر مجلس أبي علي الشلوبين ولم يلبث طويلًا فيها إلى أن غادر كغيره من علماء المغرب إلى بلاد المشرق ؛ التي كانت بيئة خصبة لطلب العلم واستقراره ، واستقر به الحال في دمشق التي لزم فيها أشهر علمائها كأبي الحسن علي بن محمد السخاوي وأبي الفضل مكرم بن محمد بن أبي صقر وأبي صادق بن صباح ومحمد بن أبي الفضل المرسي ، ثم توجه إلى حلب فحماة ، ودَرَّسَ بهما إلى أن استقر بدمشق وصار من كبار العلماء فيها وإمامًا في عادليَّتِها ، وكان إذا صلى يشيعه تعظيمًا وتقديرًا قاضي القضاة شمس الدين ابن خلكان إلى بيته[١].

شيوخه :

لم توفرْ بلادُ الأندلسِ لابن مالك في ذاك العصر المناخ الذ يهيئ له طلب العلم والانتفاع من علمائها كما وفرته له بلاد المشرق ، وقد روى أبو حيان عن بعض تلامذة ابن مالك أنه قال : " قَرَأْتُ على ثابتِ بنِ خيَّار بجيَّانّ ، وجلست في حَلَقَةِ أبي علي الشَّلَوْبِينِ نحوًا من ثلاثة عشر يومًا "[٢]، وفيما يلي نبذة موجزة عنهما :

١ . أبو رَزِين :

هو ثابت بن محمد بن يوسف بن خيار الكُلَاعِي ، الأندلسي ، اللَّبلي ، يُكَنَّى بأبي الحسن وأبي المظفر ، عالم في القراءات واللغة والحديث ، قال عنه أبو حيان : " إن ثابتًا هذا لم يكن من أئمة النحويين ، بل كان من أئمة المقرئين " ، وقد ذُكِرَ أنه قرأ كتاب سيبويه على أبي عبدالله بن مالك المرشاني ، أقرأ القرآن والنحو بجيان وغرناطة ، توفي سنة ٦٢٨ هـ[٣].

---

(١) ينظر : فوات الوفيات ٣ / ٤٠٧ ، الوافي بالوفيات ٣ / ٢٨٦ ، بغية الوعاة ١ / ١٣٤ .

(٢) بغية الوعاة ١ / ١٣٠ ـ ١٣١ .

(٣) ينظر : تاريخ الإسلام ١٣ / ٨٥٤ ، الوافي بالوفيات ١٠ / ٢٩١ ، البلغة ص ٩٩ ـ ١٠٠ ، بغية الوعاة ١ / ٤٨٢ .

٢ . أبو علي الشَّلَوْبِينُ :

هو عمر بن محمد بن عمر بن عبدالله الأزدي ، الأندلسي ، الإشبيلي مولدًا ووفاةً ، النحوي ، الشَّلَوْبِينِي ، وتعني : الأبيض الأشقر بلغة الأندلس .

ولد سنة ٥٦٢ هـ ، كان إمامًا في العربية لا يجارى ، وله شرحان للمقدمة الجزولية الشرح الكبير والشرح الصغير ، وله التوطئة كتاب في النحو ، قال عنه أصحابه : " ما يَتَقَاصَرُ الشيخُ أبو علي عن الشيخ أبي علي الفارسي "، وذُكِرَ بأنه خاتمة أئمة النحو ، توفي سنة ٦٤٥ هـ ، وعمره ٨٣ سنة[١] .

وأمَّا في بلاد المشرق فقد تتلمذ على كثير من العلماء في مختلف الفنون ، منهم ما ذكره ابن قايمز حيث قال : " وسَمِعَ بدمشقَ من مُكَرَّمٍ ، وأبي صادق الحسن بن صباح ، وأبي الحسن السخاوي وغيرهم "[٢] ، وفيما يلي ترجمة لأشهرهم :

١ . أبو صادق :

الحسن بن يحيى بن صباح بن الحسين بن علي القرشي المخزومي ، المصري مولدًا ، الدمشقي وفاة ، وُلِدَ في العاشر من جمادى الأولى سنة ٥٤١ هـ ، سمع من عبدالله بن رفاعة وأجاز له ، وهو آخر من حدَّثَ عنه،توفي في السادس عشر من شهر رجب سنة ٦٣٢ هـ[٣] .

٢ . ابن أبي صقر :

مُكَرَّمُ بن محمد بن حمزة بن محمد بن أحمد بن سلامة بن أبي جميل ، الشيخ نجم الدين أبو الفضل ابن الإمام المحدِّث أبي عبدالله بن يعلى بن أبي عبدالله القرشي ، الدمشقي مولدًا ووفاةً .

---

(١) ينظر : وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان ، لأحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر ابن خلكان ، تحقيق : إحسان عباس ٣ / ٤٥١ ، سير أعلام النبلاء ، لمحمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي ١٦ / ٣٩٨ ، البلغة ص ٨١٧ .

(٢) تاريخ الإسلام ١٥ / ٢٤٩ .

(٣) ينظر : سير أعلام النبلاء ٢٢ / ٣٧٢ . ٣٨٣ ، الوافي بالوفيات ١٢ / ١٨٩ ، ذيل التقييد في رواة السنن والأسانيد ، لأبي الطيب محمد بن أحمد بن علي ، المكي الحسني الفاسي ، تحقيق : كمال يوسف الحوت ١ / ٥١٢ .

ولد في شهر رجب سنة ٥٤٨ هـ ، اشتهر بالتجارة والحديث أثناء تجارته في حلب وبغداد ومصر ، توفي في رجب سنة ٦٣٥ هـ[١].

٣ . علم الدين السخاوي :

علي بن محمد بن عبد الصمد بن عبد الأحد بن عبد الغالب الهمداني ، المصري مولدًا ، الدمشقي وفاةً ، الشافعي .

ولد سنة ٥٥٨ هـ ، وقيل : سنة ٥٥٩ هـ ، كان إمامًا في القراءات والتفسير والفقه والنحو واللغة ، من مصنفاته شرح الشاطبية وشرح الرائية وكتاب جمال القراء وتاج الإقراء ، توفي سنة ٦٤٣ هـ[٢].

تلاميذه :

برع ابن مالك في كثير من العلوم وذاع صيته ، وجاءه طلبة العلم من كل حدب وصوب ؛ ليتزودوا من معينه الذي لا ينضب ، وفيما يلي نبذة موجزة عن بعض تلاميذه :

١ . ابنه بدر الدين :

محمد بن محمد بن عبدالله بن عبدالله بن مالك ، أخذ عن والده ، ولما مات والده طُلِبَ إلى دمشق ، وولي وظيفة والده ، له تصانيف كثيرة منها : شرح الألفية والكافية ولامية الأفعال والتسهيل لوالده ، وله مقدمة في العروض وفي المنطق ، توفي في دمشق يوم الأحد ثامن محرم سنة ٦٨٦ هـ [٣].

([١]) ينظر : تاريخ بغداد وذيوله ، لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد ، الخطيب البغدادي ، تحقيق : مصطفى عبدالقادر عطا ١٥ / ٣٥٢ . ٣٥٣ ، تاريخ الإسلام ١٤ / ١٩٥ ، ذيل التقييد ٢ / ٢٩٠ .

([٢]) ينظر : وفيات الأعيان ٣ / ٣٤٠ ، تاريخ الإسلام ١٤ / ٤٦٠ ، الوافي بالوفيات ٢٢ / ٤٣ ، طبقات الشافعية ٨ / ٢٩٧ ، طبقات المفسرين ، لمحمد بن علي بن أحمد ، شمس الدين الداوودي المالكي ص ٨٤ .

([٣]) ينظر : ذيل مرآة الزمان ، لقطب الدين أبي الفتح موسى بن محمد اليونيني ٤ / ٣٢٩ . ٣٣٠ ، تاريخ الإسلام ١٥ / ٥٨١ ، الوافي بالوفيات ١ / ١٦٥ . ١٦٦، طبقات الشافعية ٢ / ١٩٨ . ١٩٩ ، بغية الوعاة ١ / ٢٢٥ .

٢ . النووي :

يحيى بن شرف ين مِرَى بن حسن بن حسين ين محمد بن جمعة بن حزام الحزامي ، محيي الدين أبو زكريا ، النووي ومولدًا ووفاةً .

ولد في العشر الأوسط من محرم سنة ٦٣١ هـ ، وَلِيَ مشيخة دار الحديث الأشرفية ، له من التصانيف الكثيرة كتهذيب الأسماء واللغات ، والمنهاج في شرح صحيح مسلم ، ورياض الصالحين من كلام سيد المرسلين ، والأربعون الحديث النووية وغيرها ، قال عنه ابن قاضي شهبه : " قرأ على ابن مالك كتابًا من تصانيفه "[١]، توفي في الرابع والعشرين من شهر رجب سنة ٦٧٦ هـ[٢].

٣ . شمس الدين ابن جَعْوَان :

محمد بن عباس بن أبي بكر بن جعوان بن عبدالله ، أبو عبدالله الأنصاري ، الدمشقي ، الشافعي ، النحوي ، كان إمامًا في النحو واللغة ، أخذ العربية من ابن مالك وكان من أكبر أصحابه ، ثم اعتنى بالحديث ، قال عنه ابن قايمز : " أخذ العربية عن الشيخ جمال الدين ابن مالك "[٣]، توفي في السادس عشر من جمادى الأولى سنة ٦٨٢ هـ[٤].

٤ . سبط ابن عبدالظاهر :

شافع بن علي بن عباس بن إسماعيل بن عساكر الكناني العسقلاني ، المصري ، سبط القاضي محيي الدين بن عبد الظاهر ، الإمام الأديب ناصر الدين .

---

(١) طبقات الشافعية ٢ / ١٥٥ .

(٢) ينظر : تاريخ الإسلام ١٥ / ٣٢٤ ، فوات الوفيات ٤ / ٤٦٤ ، مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان ، لأبي محمد عفيف الدين عبد الله بن أسعد بن علي بن سليمان اليافعي ، وضع حواشيه : خليل المنصور ٤ / ١٣٨ ، طبقات الشافعيين ص ٩٠٩ ، طبقات الحفاظ ، لعبدالرحمن بن أبي بكر،جلال الدين السيوطي ص ٥١٣ .

(٣) تاريخ الإسلام ١٥ / ٤٨٣ .

(٤) ينظر : تاريخ الإسلام ١٥ / ٤٨٣ ، الوافي بالوفيات ١ / ١٦٤ ، بغية الوعاة ١ / ٢٢٤ .

ولد في القاهرة في ذي الحجة سنة ٦٤٩ هـ ، كان إمامًا أديبًا ناظمًا ناثرًا جمَّاعًا للكتب ، قال عنه ابن أيبك : " روى عن الشيخ جمال الدين ابن مالك "[1]، أصابه سهم في عينيه في وقعة حمص بين الجيش المصري والجيش المغولي سنة ٦٨٠ هـ ؛ فكان سببًا في عماه ، فلزم بيته إلى أن توفي في شعبان سنة ٧٣٠ هـ[2].

مؤلفاته :

وهب الله تعالى لابن مالك من الأسباب التي كانت عونًا له في دراسة العلوم المختلفة وتدريسها ؛ وذلك من خلال تنقله عبر البلدان ، والاتصال بأشهر علماء عصره ، ولم يقتصر ابن مالك على ذلك ، بل كان ذا عقل مفكر وذهن لامع ؛ استطاع به أن يؤلف التآليف من منظوم ومنثور وفقًا لمستوى التلاميذ والقراء ، ووفقًا للغاية من تلك المؤلفات ، وفيما يلي عرض موجز لمؤلفاته :

١ ـ في القراءات : وقد نظم فيها قصيدتين إحداهما دالية والأخرى لامية .

٢ ـ في النحو : وألف فيه الفوائد النحوية والمقاصد المحوية ، وله ومنظومة الكافية الشافية وشرحها ، ومنظومته الألفية المسماة بالخلاصة ، والتسهيل وشرحه تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ولم يكمله ، وشرح عمدة الحافظ وعُدَّةِ اللافظ ، وشواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح ، ونظم المؤصل وشرحه سبك المنظوم وفك المختوم ، والنكت النحوية على مقدمة ابن الحاجب .

٣ ـ في التصريف : له منظومة لامية الأفعال وشرحها ، وإيجاز التعريف في علم التصريف .

---

(١) الوافي بالوفيات ١٦ / ٤٤ .

(٢) ينظر : مسالك الأبصار في ممالك الأمصار ، لأحمد بن يحيى بن فضل الله القرشي العدوي العمري ١٩ / ٤٠٨ ، فوات الوفيات ٢ / ٩٣ ، الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة ، لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني ، تحقيق : محمد عبد المعيد ضان ٢ / ٣٣٤ ، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة ، لأبي المحاسن يوسف بن تغري بردي بن عبد الله الظاهري الحنفي ٩ / ٢٨٥ ، بغية الوعاة ١ / ١٣١ ـ ١٣٤ ، الأعلام ، لخير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس الزركلي الدمشقي ٢ / ١٥٢ .

٤ . في اللغة : وله منظومة الاعتضاد في الفرق بين الظاء والضاد وشرحها ، ومنظومة الإعلام بتثليث الكلام وشرحها إكمال الإعلام بمثلث الكلام ، والنظم الأوجز فيما يهمز وما لا يهمز ، ومنظومة تحفة المودود في المقصور والممدود وشرحها ، وغيرها [1].

وفاته :

توفي ابن مالك ـ رحمه الله ـ ليلة الأربعاء في الثاني عشر ، وقيل : في الثالث عشر ، وقيل: في الثامن عشر ، من شهر شعبان سنة ٦٧٢ هـ ، ودفن بسفح جبل قاسيون [2].

---

(1) ينظر : تاريخ الإسلام ١٥ / ٢٤٩ ، فوات الوفيات ٣ / ٤٠٧ ـ ٤٠٨ ، الوافي بالوفيات ٣ / ٢٨٦ . ٢٨٧ ، غاية النهاية في طبقات القراء ٢ / ١٨٠ ـ ١٨١ ، طبقات الشافعية ٢ / ١٥١ ، بغية الوعاة ١ / ١٣٢ ، نفح الطيب ٢ / ٢٢٥ ، الأعلام ٦ / ٢٣٣ .

(2) ينظر : تاريخ الإسلام ١٥ / ٢٤٩ ، فوات الوفيات ٣ / ٤٠٨ ، الوافي بالوفيات ٣ / ٢٨٧ ، طبقات الشافعيين ص ٩٠٨ ، غاية النهاية في طبقات القراء ٢ / ١٨١ ، توضيح المشتبه ٢ / ١٥٠ ، بغية الوعاة ١ / ١٣٤ ، الأعلام ٦ / ٢٣٣ .

نبذة موجزة عن كتاب التسهيل لابن مالك

اسمه وسبب تسميته :

اسم الكتاب (تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد) ، وهذه التسمية اختارها ابن مالك عندما تكلم في مقدمة الكتاب حيث قال : " هذا كتاب في النحو جعلته بعون الله مستوفيًا لأصوله ،مستوليًا على أبوابه وفصوله؛ فسميته لذلك (تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد) "[1]، ثم شرحه وسمى شرحه بـ(شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد) ، وسبب ذلك كما قال في مقدمة شرحه : " فإن بعض الفضلاء سألني أن أشفع كتابي المسمى بـ(تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد) بكتب تشتمل على ما خفى من مسائله ، وتقرير ما اقتضى من دلائله ، على وجه يظفر معه بأتم البيان ، ويستغنى فيه بالخبر عن العيان ، فأحمدت ما أشار إليه ، وعمدت إلى تحصيل ما نبه عليه ؛ لأن الملتمس بعون الله هين ، وإسعاف ذوى الأهــلين متعين "[2].

وقد علَّل بعض العلماء تسمية ابن مالك لكتابه (تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد) بما يأتي :

فقد ذهب يحيى بن عبدالرحمن المعروف بالعَجَيْسِي إلى أن ابن مالك له كتاب يسمى : (الفوائد) ، وهو الذي لخَّصَه في (التسهيل)[3] ، وقال : " وذكر غير واحد من أصحابنا أن له كتابًا آخر سمَّاه بـ(المقاصد) ، وضمَّنها تسهيله ؛ فسمَّاه لذلك (تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد) "[4].

---

(1) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، لجمال الدين محمد بن عبدالله بن عبدالله الطائي الجياني الأندلسي ، المعروف بابن مالك ص ١ .

(2) شرح التسهيل ، لجمال الدين محمد بن عبدالله بن عبدالله الطائي الجياني الأندلسي ، المعروف بابن مالك ، تحقيق : عبدالرحمن السيد ، ومحمد بدوي المختون ١ / ١١ .

(3) ينظر : نفح الطيب ٢ / ٢٢٤ .

(4) السابق نفس الصفحة .

وقد أورد الدماميني[١] تعليلًا آخر لهذه التسمية ؛ وذلك بأن التسهيل تيسيرٌ لكتاب آخر لابن مالك ، وهو : (الفوائد النحوية والمقاصد المحوية) ؛ إذا كانت (أل) في (تسهيل الفوائد) للعهد ، وإن كانت للاستغراق فعلى سبيل المبالغة ، والمعنى أن المحصِّل لهذا الكتاب يحظى بكل الفوائد وكل المقاصد .

وذكر السيوطي[٢] عن شيخه نحوي مكة محيي الدين عبد القادر بن أبي القاسم الأنصاري أن كتاب التسهيل تلخيصٌ لمجموع لابن مالك يسمى : بـ(الفوائد في النحو) ، وتبعه في ذلك مصطفى بن عبدالله المشهور بالحاج خليفة[٣].

ومن خلال هذه التعليلات نجد أن كتاب التسهيل إما أن يكون شرحًا لكتابين هما : (الفوائد) و (المقاصد) ، وإما لكتاب آخر اسمه (الفوائد النحوية والمقاصد المحوية) ، وإما لمجموع اسمه (الفوائد في النحو) .

والذي يظهر لي ـ والله تعالى أعلم ـ أن التسهيل كتاب مستقل ، وليس مختصرًا أو تسهيلًا لأي كتاب من كتب ابن مالك ؛ لأمور :

الأول : أن أبا حيان لم يذكر في مقدمة التذييل[٤] أن التسهيل مختصرٌ لكتاب آخر ، واعتمدت ذلك ؛ لأن أبا حيان ممن أكملوا شرح التسهيل لابن مالك ، وقام بشرحه ، واعتنى به عناية لا نظير لها،وسأتطرق ـ بمشيئة الله تعالى ـ إلى ذلك أثناء الحديث عن كتاب التذييل .

---

(١) ينظر : تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد ، لمحمد بدر الدين بن أبي بكر بن عمر الدماميني ، تحقيق : محمد بن عبدالرحمن بن محمد المفدى ١ / ٤٨ .

(٢) ينظر : بغية الوعاة ١ / ١٣٢ .

(٣) ينظر : كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون ، لمصطفى بن عبد الله كاتب جلبي القسطنطيني ، المشهور باسم حاجي خليفة ١ / ٤٠٦ .

(٤) ينظر : التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ، لأبي حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان ، أثير الدين الأندلسي ، تحقيق : حسن هنداوي ١ / ٥ ـ ١٢ .

الثاني : أن ناظر الجيش عندما تحدث في مقدمة التمهيد[١] ، لم يذكر أن التسهيل شرح أو مختصر لكتاب آخر ، وأثناء شرحه مقدمة التسهيل أشار إلى قول ابن مالك : " هذا كتاب في النحو جعلته بعون الله مستوفيًا لأصوله ، مستوليًا على أبوابه وفصوله ؛ فسميته لذلك (تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد) " ، أشار بقوله : " أي لما اتصف الكتاب بهذه الصفة استحق أن يُسمى هذه التسمية ، فالتسمية بهذا الاسم مسببة عن الاتصاف بهذا الوصف ، ولذلك أتى بالفاء لإشعارها بترتيب الثاني على الأول "[٢].

الثالث : أن مثل هذا التعليل قيل في ألفية ابن مالك المسماة بالخلاصة ، عندما قال ابن مالك في مقدمتها :

وَأَسْتَعِينُ اللهَ فِـي أَلْفِيَّــهْ مَقَاصِدُ النَّحْوِ بِهَا مَحْوِيَّــهْ

وقد ذهب البعض إلى أن استعمال لفظ (مقاصد) فيه إشارة إلى كتاب المقاصد ، ورُدَّ هذا التعليل لأمرين ، أحدهما : أن ابن مالك لو أراد من هذا اللفظ الإشارة إلى كتاب المقاصد لقال (مَحْوِيٌّ) بدل (مَحْوِيَّة) ، والآخر : أن هذا من باب الاستخدام ، والقول بالوجه الأول فيه تعسف[٣].

الرابع : أن الإمام الشاطبي ذكر أن ابن مالك نَثَرَ نظمَهُ المسمى بالكافية الشافية في كتابه الفوائد المحوية والمقاصد النحوية[٤]، وقال : " والكافية هو أرجوزته الكبرى المسماة بالكافية الشافية ، وهي قد احتوت من الأشطار المزدوجة على آلافٍ ، ولم أقف عليها بعد ، لكن رأيت عن بعض الشيوخ مقيدًا أنها منثورة في الكتاب المسمى بالفوائد المحوية في المقاصد النحوية

---

(١) ينظر : شرح التسهيل المسمى تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ، لمحب الدين محمد بن يوسف بن أحمد ، المعروف بناظر الجيش ، تحقيق : علي محمد فاخر وآخرين ١ / ١٠٧ ـ ١١٢ .

(٢) تمهيد القواعد ١ / ١١٥ ـ ١١٦ .

(٣) ينظر : نفح الطيب ٢ / ٢٢٥ ـ ٢٢٦ .

(٤) ينظر : المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ، للإمام أبي إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي ، تحقيق : محمد إبراهيم البنا ١ / ٤ ـ ٥ .

، وقد رأيت هذا الكتاب ورأيت اختيار ابن مالك فيه موفقًا في الغالب لما اختـاره في هذا النظم "[١].

الخامس : أن القارئ لكتب ابن مالك يجد أنه يذكر اسمَ مُؤَلَّفِهِ ، والدافع الذي من أجله صَنَّفَهُ في مقدمة كل كتاب ، وفيما يلي عرض لما يثبت ذلك من خلال مؤلفاته التي اطلعت عليها :

أولًا : شرح الكافية الشافية ، وقال فيها : " سألني بعض الألبَّاءِ ، المعتنين بحقائق الأنباء أن أتلوَ (الكافية الشافية) بشرح تخف معه المئونة ، وتحف به المعونة ، ويكون به الغناءُ مضمونًا ، والعناء مأمونًا ، فأجبت دعوته دون توقف ، وأنجزت عدته دون تخلف "[٢]، وقال في خطبة الكافية الشافية ، :

وَهَذِهِ أُرْجُوزَةٌ مُسْتَوْفِيَه عَنْ أَكْثَرِ الْمُصَنَفَاتِ مُغْنِيَه

تَكُونُ لِلْمُبْتَدِئِينَ تَبْصِرَه وَتُظْفِرُ الَّذِي انْتَهَى بِالتَّذْكِرَه

فَلْيَكُنِ النَّاظِرُ فِيهَا وَاثِقا بِكَوْنِهِ إِذَا يُجَارَى سَابِقا

فَمُعْظَمُ الفَنِّ بِهَا مَضْبُوطُ وَالقَوْلُ فِي أَبْوَابِهَا مَبْسُوطُ

وَكَمْ بِهَا مِنْ شَاسِعٍ تَقَرَّبَا وَمِنْ عَوِيصٍ انْجَلَى مُهَذَّبَا

فَمَنْ دَعَاهَا قَاصِدًا بِالكَافِيَه مُصَدَّقٌ ، وَلَوْ يَزِيدُ الشَّافِيَه[٣]

ثانيًا : نظم الألفية المسماة بالخلاصة في النحو ، قال في آخرها :

وَمَا بِجَمْعِهِ عُنِيتُ قَدْ كَمَلْ نَظْمًا عَلَى جُلِّ الْمُهِمَّاتِ اشْتَمَلْ

([١]) المقاصد الشافية ٩ / ٤٨٤ .

([٢]) شرح الكافية الشافية ، لجمال الدين محمد بن عبدالله بن عبدالله الطائي الجياني الأندلسي ، المعروف بابن مالك ، تحقيق : عبدالمنعم هريدي ١ / ١٥٤ ـ ١٥٥ .

([٣]) شرح الكافية الشافية ١ / ١٥٥ .

أَحْصَى مِنَ الْكَافِيَةِ الْخُلَاصَهْ كَمَا اقْتَضَى غِنًى بِلَا خَصَاصَهْ[١]

ثالثًا : إيجاز التعريف في علم التصريف ، وقال فيه : " فإن التصريف علم تتشوَّفُ إليه الهمم العلية ، ويتوقف عليه وضوحُ الحكمِ العربيةِ ، ويفتح من أبواب النحو ما كان مقفلًا ، ويفصِّلُ من أصوله ما كان مجمَلًا ، وقد مُكِّنْتُ فيه بتوفيقٍ إلهيٍّ ، وسعدٍ ناصريٍّ من انقياد الشوارد ، وازدياد الفوائد ، وتحصيل القواعد ، وتفصيل المقاصد ، بعبارات تُسْتَعْذَب وإشارات لا تُسْتَصْعَب ، فألفت ذلك في مجموعٍ سميته : (إيجاز التعريف في علم التصريف) .

والباعث على ثني عنان العناية إليه ، وشحذ سنان العزم عليه : التشرُّف بخدمة مولانا السلطان الملك الناصر صلاح الدين "[٢].

رابعًا : شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ ، وقال في مقدمتها : " هذه تنبيهات مختصرة يُسْتَعانُ بها على فهم ما تضمنته مقدمتي الموسومة بـ(عمدة الحافظ وعدة اللافظ) "[٣].

خامسًا : إكمال الإعلام بتثليث الكلام ، تحدَّث ابن مالك في مقدمته عن تثليث الكلم، وعن فوائده ، وذكر من سبقه في العناية بهذا الفن كمحمد بن المستنير ، وعبدالله بن محمد البطليوسي ، ثم شرع بذكر السبب الذي من أجله ألف مُصَنَّفِهِ قائلًا : " وكنت قبل وقوفي عليه ـ أي مصنف البطليوسي ـ قد جمعت في هذا الفن كتابًا ، كافيًا بالمطلوب ، وافيًا ، فلما وقفت على هذا الذي رأيته مهمِلًا لبعض ما أثبته ، ومتضمِّنًا لنقلٍ أغفلْتُهُ ، فرأيت أن أبذل جهدَ

(١) ألفية ابن مالك في النحو والتصريف المسماة الخلاصة في النحو ، لجمال الدين محمد بن عبدالله بن عبدالله الطائي الجياني الأندلسي ، المعروف بابن مالك ، تحقيق : سليمان عبدالعزيز عبدالله العيوني ص ١٨٨ .

(٢) إيجاز التعريف في علم التصريف ، لجمال الدين محمد بن عبدالله بن عبدالله الطائي الجياني الأندلسي ، المعروف بابن مالك ، تحقيق : محمد عثمان ص ٦٩ .

(٣) عمدة الحافظ وعدة اللافظ ، لجمال الدين محمد بن عبدالله بن عبدالله الطائي الجياني الأندلسي ، المعروف بابن مالك ، تحقيق : عدنان عبدالرحمن الدوري ص ٩٥ .

المستطيع في نظم شمل الجميع بكتاب يُحِيطُ بما لا يُطْمَعُ في المزيد عليه ، ولا تُسْمَعُ نسبةُ خللٍ إليه ، مُسَمًّى بـ(إكمال الإعلام في تثليث الكلام) "[١].

سادسًا : شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح ، وقال فيه : " هذا كتاب سميته (شواهد التوضيح والتصحيح ، لمشكلات الجامع الصحيح) "[٢].

سابعًا : سبك المنظوم وفك المختوم ، قال في مقدمته : " فإني استخرت الله تعالى في نثر المُؤَصِّل ؛ ليتمَّ ما نويته من إعانة الأذكياء بالإيجاز ، وجمع المتفرقات الكلية القريبة المتناول ، ليُؤْمَنَ عليهم من السآمة ، إذ الطِّباعُ تختلف ، فرُبَّ مدرك تيسر له الإدراكُ بالنظم أكثر منه بالنثر ، ورُبَّ مدرك بخلاف ذلك . فأردت أن تشتمل الإعانةُ على الصنفين ، وتعمُّ المنفعةُ بالتصنيفين ، جعل الله ذلك خالصًا لذاته ، ويسر لي ولمتأمليه بلوغَ مرضاته ، وسميته (سبك المنظوم وفك المختوم) "[٣].

ثامنًا : لامية الأفعال ، وقال في أولها :

وَبَعْدُ فَالْفِعْلُ مَنْ يُحْكِمْ تَصَرُّفَهُ   يَحُزْ مِنْ اللُّغَةِ الْأَبْوَابَ وَالسُّبُلَا

فَهَاكَ نَظْمًا مُحِيطًا بِالْمُهِمِّ وَقَدْ   يَحْوِي التَّفَاصِيلَ مَنْ يَسْتَحْضِرُ الْجُمَلَا[٤]

---

(١) إكمال الإعلام بتثليث الكلام ، لجمال الدين محمد بن عبدالله بن عبدالله الطائي الجياني الأندلسي ، المعروف بابن مالك ، تحقيق : سعد بن حمدان الغامدي ١ / ٤ .

(٢) شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح ، لجمال الدين محمد بن عبدالله بن عبدالله الطائي الجياني الأندلسي ، المعروف بابن مالك ، تحقيق : محمد فؤاد عبدالباقي ص ١ .

(٣) سبك المنظوم وفك المختوم ، لجمال الدين محمد بن عبدالله بن عبدالله الطائي الجياني الأندلسي ، المعروف بابن مالك ، تحقيق : عدنان محمد سلمان ، ص ٥٩ .

(٤) شرح بدر الدين على لامية الأفعال ، لأبي عبدالله بدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين محمد بن مالك ص ٢٧ .

شروح التسهيل :

جمع كتاب التسهيل مسائل النحو ، بحيث لا يفوت مسألة من مسائله وقواعده ، لكن ابن مالك ـ كما ذُكِرَ ـ وصل في شرحه إلى باب مصادر الفعل ، وقد ذكر ابن أيبك[١] أنه أكمله ، ولكنَّ تلميذه أبو بكر بن يعقوب الشاغوري ـ الذي كان لديه الشرح كاملًا ـ كان يظن أنه سيلي ابن مالك في وظيفته ، ولما توفي ابن مالك أبعدت عنه الوظيفة ، فتألم لذلك وأخذ الشرح معه ، وتوجه إلى اليمن .

وممن أكملوا شرح ابن مالك : ابنه بدر الدين ، وأثير الدين أبو حيان ، وصلاح الدين بن أيبك[٢].

وممن شرح التسهيل : أثير الدين أبو حيان محمد بن يوسف وسماه (التذييل والتكميل في شرح التسهيل) ، ومحمد بدر الدين بن أبي بكر بن عمر الدماميني وسماه (تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد) ، والشيخ بدر الدين أبي علي الحسن بن قاسم بن علي المرادي ، والشيخ عبدالله بن عبدالرحمن بن عقيل وسماه (المساعد على تسهيل الفوائد) ، ومحمد بن علي المعروف بابن هانئ السبتي ، وعلي بن الحسين بن القاسم المعروف بابن شيخ العوينة ، والشريف أبي عبدالله بن محمد بن محمد السبتي وسماه (تقييد الجليل على التسهيل) ، ومحب الدين محمد بن يوسف بن أحمد المعروف بناظر الجيش وسماه (تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد) ، وغيرهم [٣].

---

(١) ينظر : الوافي بالوفيات ١٠ / ١٦٧ .

(٢) ينظر : بغية الوعاة ١ / ١٣٤ ،كشف الظنون ١ / ٤٠٦ .

(٣) ينظر : الوافي بالوفيات ٢١ / ٤٠ ، كشف الظنون ١ / ٤٠٦ .

ب ـ نبذة موجزة عن أبي حيان .

اسمه ونسبه ولقبه وكنيته :

هو محمد بن يوسف بن علي بن حيان النَّفْزي ـ نسبة إلى قبيلته البربرية ـ الأندلسي ، الغرناطي مولدًا ونشأةً ، المصري دارًا ووفاةً ، الظاهري ثم الشافعي ، يكنى بأبي حيان وهي ترجع إلى ولده الأكبر حيان ، ويلقب بأثير الدين وهو من الألقاب المشرقية[1].

مولده ونشأته :

اتفق المترجمون لأبي حيان بأنه ولد سنة ٦٥٤ هـ ، وقيل : سنة ٦٥٢ هـ في أواخر شهر شوال بمَطَخْشَارِشَ ، وهي مدينةٌ مسوَّرةٌ من أعمال غرناطة .

وقد ذكرت كتبُ التراجم أن أبا حيان قد نشأ في غرناطة ، وأنه استقر في بلاد الأندلس إلى أن خرج منها شابًّا في الخامسة والعشرين من عمره سنة ٦٧٩ هـ ، وهو ما عليه أكثر كتب التراجم ، وقيل : سنة ٦٧٧ هـ[2] ، دون أنْ تذكرَ شيئًا عن كيفية هذه النشأة ؛ مما يثير الفضولَ والرغبةَ في أنفسنا لمعرفة ذلك ، والإجابةِ عن تساؤلنا : هل نشأ أبو حيان في بيت أبويه ؟ ، هل شجعه أبواه على طلب العلم ؟ ، هل كان من بيت علم ؟ ، من كان وراءه ليدفعه إلى حِلَقِ العلم ؟

---

(1) ينظر : فوات الوفيات ٤ / ٧١ ، الوافي بالوفيات ٥ / ١٧٥ ، ذيل تذكرة الحفاظ ، لشمس الدين أبو المحاسن محمد بن علي بن الحسن بن حمزة ، الحسيني الدمشقي الشافعي ص ١٣ ، طبقات الشافعية الكبرى ٩ / ٢٧٦ ، الإحاطة في أخبار غرناطة ، لأبي عبدالله محمد بن عبد الله بن سعيد السلماني اللوشي ، الشهير بلسان الدين ابن الخطيب ٣ / ٢٨ ، البلغة ص ٢٥٠ ، ذيل التقييد ١ / ٢٨٣ ، طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة ٣ / ٦٧ ، الدرر الكامنة ٦ / ٥٨ ، بغية الوعاة ١ / ٢٨٠ ، الأعلام ٧ / ١٥٢ .

(2) ينظر : ذيل تذكرة الحفاظ للحسيني ص ١٤ .

حياته العلمية :

بدأ أبو حيان حياته العلمية في بلاد الأندلس ، وشرع في طلب العلم سنة ٦٧٠ هـ[١]، ففيها أخذ القراءات عن الخطيب عبدالحق بن علي ، والخطيب أبي جعفر بن الطباع وأخذ عنه الحديث[٢]، والمقرئ أحمد بن إبراهيم بن الزبير وأخذ عنه المنطق[٣]، وأخذ العربية عن علي بن عبد الرحمن الأبذي ، والحسين بن عبد العزيز المعروف بابن الأحوص ، وعلي بن محمد المعروف بابن الضائع ، وغيرهم الكثير ، فهذه جملة من العلماء الذين درس على يدهم في بلاد الأندلس التي رحل عنها في الخامسة والعشرين من عمره .

وكان سبب ارتحاله ما ذُكِرَ عنه[٤] أنه حملته حدَّة الشباب على التعرض للأستاذ أبي جعفر بن الطباع ، وقد وقعت بينه وبين شيخه ابن الزبير وقعة ، فنال منه وتصدى للرد عليه ، وتكذيب روايته ، وألف كتابًا سماه (الإلماع في إفساد إجازة ابن الطباع)[٥] ، فرفع ابن الزبير إلى السلطان بغرناطة آنذاك للنظر في أمر أبي حيان ، فأمر السلطان بإحضاره والتنكيل به ، وبعدها اختفى ، ثم ركب البحر ، ولحق بالمشرق ، وذُكِرَ[٦] بأن السبب وراء رحلته : أن بعض العلماء بالفلسفة والمنطق والرياضة والطبيعة قال للسلطان : إني قد كبرت وأخاف أن أموت ، فأرى أن ترتب لي طلبة أعلمهم هذه العلوم ؛ لينفعوا السلطان من بعدي ، فتم اختيار أبي حيان أن يكون منهم ، ويكون له راتب جيد وكسا وإحسان ، فامتنع أبو حيان ورحل مخافة

---

(١) ينظر : طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة ٣ / ٦٨ .

(٢) ينظر : التنبيه والإيقاظ لما في ذيول تذكرة الحفاظ، لأحمد رافع بن محمد ، الحسيني القاسمي الطهطاوي الحنفي ص ٩ .

(٣) ينظر : المنهل الصافي والمستوفى بعد الوافي ، لأبي المحاسن يوسف بن تغري بردي بن عبد الله الظاهري الحنفي ، تحقيق : محمد محمد أمين ١ / ٢١٤ .

(٤) ينظر : بغية الوعاة ١ / ٢٨١ ، طبقات المفسرين للداودي ٢ / ٢٨٨ ـ ٢٨٩ ، البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع ، لمحمد بن علي بن محمد بن عبد الله ، الشوكاني اليمني ٢ / ٢٨٩ ـ ٢٩٠ .

(٥) ينظر : نفح الطيب ٢ / ٥٨٣ .

(٦) ينظر : بغية الوعاة ١ / ٢٨١ ، طبقات المفسرين ٢ / ٢٨٩ .

الإكراه على ذلك ، ثم رحل من الأندلس ولم يرجع إليها ، فوصل إلى مصر ، فقرأ القراءات على عبد النصير بن علي بن يحيى المريوطي ، وأبي الطاهر إسماعيل بن هبة الله المليحي ، ثم رحل إلى الحجاز متوجهًا للحج ، وفي مكة أخذ عن أبي الحسن علي بن صالح الحسيني و عبد الصمد بن عبد الوهاب بن الحسن بن عبد الله بن عساكر[١] ، ثم ذهب إلى جدة وسمع بها[٢]، ثم رحل إلى عيذاب بالسودان وأخذ حديثًا عن أبي عبد الله التبرجوني[٣]، ثم رجع إلى مصر سنة ٦٨٠هـ[٤].

عندما رجع أبو حيان من السودان أخذ يطوف في مصر شرقها وغربها باحثًا عن العلم والمعرفة ، ثم لزم ابن النحاس ، وقرأ عليه كتاب سيبويه ، وحضر مجلس شمس الدين الأصبهاني ، وتلقى القراءات ، ودرس الحديث والتاريخ ، وتمذهب للشافعي[٥] ، ثم تولى أبو حيان في القاهرة منصبَ الإقراءِ بجامع الْأَقْمَرِ ، وتدريسَ التفسيرِ بالجامع الطولوني ، ثم أسندت إليه مشيخة التفسير والحديث بالقبة المنصورية إلى أن توفاه الله[٦].

---

(١) ينظر : طبقات الشافعية الكبرى ٩ / ٢٧٨ .

(٢) ينظر : معجم الشيوخ ، لتاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي ، تحقيق : بشار عواد وآخرون ص ٤٧٤ .

(٣) ينظر : نفح الطيب ٢ / ٥٨٢ .

(٤) ينظر : ذيل تذكرة الحفاظ ص ١٤ .

(٥) ينظر : نكث الهيمان ص ٢٦٧ ، نفح الطيب ٢ / ٥٤١ .

(٦) ينظر : بغية الوعاة ١ / ٢٨٢ ، طبقات المفسرين ٢ / ٢٩٠ ، شذرات الذهب في أخبار من ذهب ، أبي الفلاح عبد الحي بن أحمد بن محمد ابن العماد ، العَكري الحنبلي ، تحقيق : محمود الأرناؤوط ٨ / ٢٥٣ .

شيوخه :

يقول أبو حيان : " وجملة الذين سمعت منهم نحو أربعمائة شخص وخمسين ، وأما الذين أجازوني فعالم كثير جدًا "(١)، وفيما يلي نبذة موجزة عن أشهرهم :

١ . أبو محمد الغرناطي :

عبد الحق بن علي بن عبدالله بن محمد بن عبد الملك أبو محمد الغرناطي ، المقرئ ، ولد بمطخشارش ، لازمه أبو حيان سبع سنين ، وقرأ عليه السبع نحوًا من عشرين ختمة ، قال أبو حيان : " عرضتها حفظًا عن ظهر قلب على معلمي عبدالحق بن علي "(٢)، قرأ السبع على أبي تمام غالب بن حسن بن سيد بونة(٣).

٢ . ابن الزبير الأندلسي :

هو أحمد بن إبراهيم بن الزبير بن محمد بن إبراهيم بن الزبير بن عاصم ، أبو جعفر الأندلسي ، الحافظ ، النحوي ، صاحب التصانيف ، ولد سنة ٦٢٧ هـ ، قال عنه أبو حيان : " كان يحرر اللغة ويعلمني المنطق ـ يعني : النطق بها ـ وكان أفصح علم رأيته ... له اليد الطولى في علم الحديث والقراءات والعربية " ، توفي رحمه الله سنة ٧٠٨هـ(٤).

---

(١) ينظر : الوافي بالوفيات ٥ / ١٨٤ ، طبقات المفسرين ٢ / ٢٨٧ ، نفح الطيب ٢ / ٢٢٥ ، شذرات الذهب ٨ / ٢٥١ .

(٢) النشر في القراءات العشر ، لشمس الدين أبو الخير ابن الجزري ، محمد بن محمد بن يوسف ، تحقيق : علي محمد الضباع ١ / ٩٦ .

(٣) ينظر : أعيان العصر وأعوان النصر ، لصلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله الصفدي ، تحقيق : مجموعة من المحققين ٥ / ٣٣٠ ، غاية النهاية ١ / ٣٥٩ .

(٤) ينظر : الوافي بالوفيات ٦ / ١٤٠ ، الدرر الكامنة ١ / ٩٦ ، المنهل الصافي ١ / ٢١٢ .

٣ . ابن الطباع :

أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن عيسى ، أبو جعفر بن الطباع الرعيني الأندلسي ، شيخ القراء ، ولد بغرناطة سنة ٦٠٧هـ ، وولي القضاء مكرهًا فحكم مرة واحدة ، ثم عزل نفسه ، قال صلاح الدين بن أيبك : " وأخذ عنه القراءات شيخنا الحافظ العلامة أبو حيان "[١]، توفي سنة ٦٨٠هـ[٢].

٤ . الْأُبَّذي :

علي بن محمد بن محمد بن عبدالرحمن الخشني الأبذي ، أبو الحسن ، من أحفظ الناس بعلم العربية كان في غاية الفقر على إمامته في العلم ، قال أبو حيان : " وممن أخذت عنه من النحاة : أبو الحسن علي بن محمد بن محمد بن عبد الرحمن الخشني الأبذي ، وأبو الحسن علي بن محمد بن علي بن يوسف الكتامي ابن الضائع "[٣]، توفي ٦٨٠هـ[٤].

٥ . ابن الضائع :

علي بن محمد بن علي بن يوسف الكُتامي الإشبيلي ، أبو الحسن المعروف بابن الضائع ، أخذ النحو عن أبي علي الشلوبيني ، وكان روضة معارف إذا أخذ في فن أتى بالعجائب ، توفي سنة ٦٨٠هـ[٥] .

---

(١) الوافي بالوفيات ٧ / ١٥٨ .

(٢) ينظر : تاريخ الإسلام ١٥ / ٣٨٣ ، الوافي بالوفيات ٧ / ١٥٨ ، غاية النهاية ١ / ٨٧ .

(٣) الوافي بالوفيات ٥ / ١٨٤ .

(٤) ينظر : الوافي بالوفيات ٥ / ١٨٤ ، البلغة ص ٢١٧ ، بغية الوعاة ٢ / ١٩٩ .

(٥) ينظر : تاريخ الإسلام ١٥ / ٣٩٤ ، الإحاطة في أخبار غرناطة ٤ / ٩٥ ، بغية الوعاة ٢ / ٢٠٤ .

تلاميذه :

كان لأبي حيان عدد كبير من التلاميذ الذين ذاع صيتهم عند الناس ، وكانوا من العلماء الجهابذة في مختلف الفنون ، وفيما يلي نبذة موجزة عن أشهرهم :

١ . الصفاقسي :

إبراهيم بن محمد بن إبراهيم بن أبي القاسم القيسي ، المالكي ، السفاقسي ، ولد سنة ٦٩٧هـ ، كانت له همة في الفضائل والعلوم ، قال عنه أبن حجر العسقلاني : " وأخذ عن أبي حيان في القاهرة "[١]، توفي سنة ٧٤٢هـ [٢].

٢ . ابن أم قاسم :

هو الحسن بن قاسم بن عبدالله بن علي المصري ، أبو محمد بدر الدين ، يكنى بابن أم قاسم ، وهي جدته لأبيه ، واسمها الزهراء شيخة من العرب ، تفنن في تصانيفه ، قال عنه ابن الجزري : " وأخذ العربية عن جماعة آخرهم أبو حيان "[٣] ، توفي يوم عيد الفطر سنة ٧٤٩هـ [٤].

٣ . صلاح الدين الصفدي :

خليل بن أيبك بن عبدالله ، أبو الصفاء ، ولد بصفد بفلسطين سنة ٦٩٦ هـ ، وقيل : ٦٩٧هـ ، اشتهر بالأدب والتاريخ والفقه ، كتب أكثر من ستمائة مجلد تصنيف ، من أشهرها الوافي بالوفيات ، وقد وضع فيه ترجمة لشيخه أبي حيان ، يقول فيها : " ولم أرَ في أشياخي

---

(١) الدرر الكامنة ١ / ٦١ .

(٢) ينظر : الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب ، لإبراهيم بن علي بن محمد ، ابن فرحون ، برهان الدين اليعمري ، تحقيق : محمد الأحمدي أبو النور ١ / ٢٧٩ ، الدرر الكامنة ١ / ٦٢ ، بغية الوعاة ١ / ٤٢٥ .

(٣) غاية النهاية ١ / ٢٢٧ .

(٤) ينظر : غاية النهاية ١ / ٢٢٧ ، بغية الوعاة ١ / ٥١٧ ، الأعلام ٢ / ٢١١ .

أكثرَ اشتغالًا منه ؛ لأني لم أَرَهُ قط إلا يُسْمِعُ أو يَشْتَغِلُ أو يكتبُ ، ولم أَرَهُ على غير ذلك "[١]، توفي سنة ٧٦٤ هـ ، ودفن في مقابر الصوفية [٢].

٤ . جمال الدين الإسنوي :

هو عبدالرحيم بن الحين بن علي بن عمر بن إبراهيم بن على بن جعفر القرشي ،الإسنوي ،

الشافعي ، ولد بإسنا في صعيد مصر سنة ٧٠٤هـ ، شيخه أبو حيان قبل أن يبلغ العشرين من عمره ، وقال له : " لم أُشَيِّخْ أحدًا في سِنِّكَ " ، توفي سنة ٧٧٢[٣].

٥ . السمين الحلبي :

أحمد بن يوسف بن عبدالدائم ين محمد الحلبي ، شهاب الدين أبو العباس ، المعروف بالسمين الحلبي ، كان فقيهًا بارعًا في النحو والتفسير وعلم القراءات ، قال عنه ابن الجزري : " قرأ على أبي حيان ، وسمع كثيرًا منه "[٤]، توفي سنة ٧٥٦هـ[٥].

مؤلفاته :

برع أبو حيان في القراءات والتفسير وعلوم النحو واللغة ، وألف فيها المؤلفات الكثيرة التي أقبل عليها الناس من طلبة وعلماء ، ولم يقتصر على ذلك بل ألف في لغات أخرى كالفارسية والتركية والحبشية وغيرها ، وليس غريبًا أن يترك هذه الثروة العلمية الضخمة إذا تأملنا ما قاله عنه تلميذه ابن أيبك الصفدي : " وله التصانيف التي سارت وطارت وانتشرت وما

---

(١) الوافي بالوفيات ٥ / ١٧٥ .

(٢) ينظر : طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة ٣ / ٨٩ ، الدرر الكامنة ٢ / ٢٠٧ ، البدر الطالع ١ / ٢٤٣ .

(٣) ينظر : طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة ٣ / ٩٨ ، الدرر الكامنة ٣ / ١٤٧ ، المنهل الصافي ٧ / ٢٤٢ ، بغية الوعاة ٢ / ٩٢ .

(٤) غاية النهاية ١ / ١٥٢ .

(٥) ينظر : بغية الوعاة ١ / ٤٠٢ ، طبقات المفسرين ١ / ١٠١ ، الأعلام ١ / ٢٧٤ .

انتشرت ، وقُرِئَتْ ودُرِيَتْ ، ونُسِخَتْ وما فُسِخَتْ ، أخملت كتب الأقدمين ، وألهمت المقيمين في مصر والقادمين "[١] ، وفيما يلي عرض موجز لبعض مؤلفاته :

١ . في التفسير والقراءات : وألف فيها : البحر المحيط في تفسير القرآن ، وتحفة الأريب بما في القرآن من الغريب ، وعقد اللآلي في القراءات السبع العوالي .

٢ . في النحو والتصريف : وألف فيه : التذييل والتكميل في شرح التسهيل ، وارتشاف الضرب من لسان العرب ، والتجريد لأحكام سيبويه ، وتقريب المقرب ، والنكت الحسان شرح غاية الإحسان ، ومنهج السالك على ألفية ابن مالك ، والشذا في مسألة كذا ، وشرح اللمحة البدرية ، وتذكرة النحاة .

٣ . في اللغة : وله : الارتضاء في الفرق بين الضاد والظاء ، وديوان أبو حيان ، ومعاني الحروف ، والأبيات الوافية في علم القافية .

٤ . في اللغات الأخرى : منطق الخرس في لسان الفرس ، ونور الغبش في لسان الحبش ، وزهو المُلك في نحو الترك ، وغيرها[٢].

وفاته :

توفي أبو حيان ـ رحمه الله ـ يوم السبت في الثامن والعشرين من شهر صفر سنة ٧٤٥هـ في منزله بظاهر القاهرة ، ودفن في اليوم التالي في مقابر الصوفية [٣].

---

(١) أعيان العصر ٥ / ٣٣١ .

(٢) ينظر : فوات الوفيات ٤ / ٧٨ ، الوافي بالوفيات ٥ / ١٨٤ ، طبقات الشافعية الكبرى ٩ / ٢٧٩ ، البلغة ص ٢٥١ ، الدرر الكامنة ٦ / ٥٩ ـ ٦٠ ، بغية الوعاة ١ / ٢٨٢ ، الأعلام ٧ / ١٥٢ .

(٣) ينظر : فوات الوفيات ٤ / ٧٢ ، الوافي بالوفيات ٥ / ١٨٤ ، ذيل تذكرة الحفاظ للحسيني ص ١٦ ، طبقات الشافعية الكبرى ٩ / ٢٧٩ ، الوفيات ١ / ٤٨٤ ، الإحاطة في أخبار غرناطة ٣ / ٤٣ ، البلغة ص ٢٥٢ ، ذيل التقييد ١ / ٢٨٣ ، طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة ٣ / ٦٩ ، الدرر الكامنة ٦ / ٦٥ ، بغية الوعاة ١ / ٢٨٣ ، الأعلام ٧ / ١٥٢ .

نبذة موجزة عن كتاب التذييل والتكميل لأبي حيان

كان لابن مالك من التقدير أكبره ، ومن الثناء أكثره عند أبي حيان ، ويتضح ذلك عندما نقرأ عن أبي حيان في بعض كتب التراجم ؛ حيث جسر الناس على مصنفات ابن مالك ، ورغبهم في قراءتها ، وألزم نفسه ألَّا يقرئ أحدًا إلا في كتاب سيبويه أو التسهيل لابن مالك أو في تصانيفه[1].

عندما ألَّف ابن مالك كتابه (تسهيل الفوائد) ، قام بشرحه ، حتى وصل فيه إلى باب مصادر الفعل غير الثلاثي فتوفي قبل أن يكمله ـ وذكر البعض أنه أكمله ـ وكان أبو حيان ممن ظفر بإكماله ؛ وذلك بعد أن جمع نسخًا بخط ابن مالك ، وأكمل الخمسين الباقيين من شرح التسهيل وجمعه في كتاب سماه (التكميل لشرح التسهيل)[2]، وذُكِرَ أن أبا حيان له شرح لَخَّصَ فيه شرح المصنف وتكملة ولده بدر الدين ، وسماه (التخييل الملخص من شرح التسهيل)[3].

لم يكتفِ أبو حيان بما بذله من جهد وعناية في إخراج التسهيل كاملًا ، بل قام بشرحه في كتاب سماه (التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل) ، والسبب في ذلك كما يقول : " كان من بعض المعتنين بهذا العلم تشوُّفٌ إلى أن أشرح الكتاب كاملًا ، ولا أترك منه مكان حُلِيٍّ عاطلًا ، ليكون الكتابُ كلُّه جاريًا في الشرح على نسق واحد ، وحاويًا ما أغفل من الزوائد والفوائد ، فالشارح لكلام غيره ليس كالشارح لكلام نفسه ، ذاك ينظر إليه بعين الاستدراك والانتقاد ، وهذا يشرح كلام نفسه ، وله فيه حسن الاعتقاد .

فأخذت الآن في ابتداء الشرح من أول الكتاب ، وانْتَدِبْتُ إليه أحق الانتداب "[4].

---

(1) ينظر : فوات الوفيات ٤ / ٧٢ ، الوافي بالوفيات ٥ / ١٧٥ ، الدرر الكامنة ٦ / ٥٩ .

(2) ينظر : التذييل والتكميل مقدمة المؤلف ١ / ٦ ـ ٩ .

(3) ينظر : كشف الظنون ١ / ٤٠٦ .

(4) التذييل والتكميل ١ / ٩ .

ولم يقتصر أبو حيان على ذلك ، بل أخذته عنايته باختصار شرحه في كتاب سماه (ارتشاف الضرب من لسان العرب) وسبب ذلك ما وضحه في مقدمته حيث قال : " ولما كان كتابي المسمى بالتذييل والتكميل في شرح التسهيل قد جمع من هذا العلم ما لا يوجد في كتاب ، وفرغ بما حازه تآليف الأصحاب ، رأيت أن أجرِّد أحكامه ، عارية إلا في النادر من الاستدلال والتعليل ، وحاوية لسلامة اللفظ ، وبيان التمثيل ؛ إذ كان الحكم إذا برز في صورة المثال ، أغنى الناظر عن التطلب والتسآل "[1].

ومن خلال اطلاعي على كتاب التذييل والتكميل يمكن أن أذكر بعض الطرق التي اعتمدها أبو حيان في كتابه ـ على سبيل التلخيص ـ فيما يلي :

أولًا : نجد أن أبا حيان يبدأ بنص ابن مالك ثم يقوم بشرحه والتعليق عليه .

ثانيًا : اعتماده على الكثير من الآراء النحوية والاختلافات بين النحاة أثناء الشرح ، ثم يُظْهِرُ موقفه منها .

ثالثًا : كثرة الاعتراضات على النحاة ، وقد تتصف هذه الاعتراضات بالتعنيف تارة ، وبالهدوء تارة أخرى .

رابعًا : الاعتماد على الشواهد من خلال القراءات والأمثلة والأحكام والأشعار .

خامسًا : الإشارة إلى كتب بعض العلماء أثناء التطرق لآرائهم .

---

(1) ارتشاف الضرب من لسان العرب ، لأبي حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان ، أثير الدين الأندلسي ، تحقيق : رجب عثمان محمد ، رمضان عبدالتواب ١ / ٣ ـ ٤ .

ج ـ نبذة موجزة عن ناظر الجيش .

اسمه ونسبه ولقبه وكنيته :

ثبت في كتب من ترجموا لناظر الجيش بأن اسمه ونسبه هو : محمد بن يوسف بن أحمد بن عبد الدائم ، الحلبيُّ الأصلَ ، المصريُّ المولدَ والدارَ .

وأما لقبه فقد لُقِّبَ بثلاثة ألقاب وهي : محب الدين ، والقاضي ، وناظر الجيش أو ناظر الجيوش ، وكنيته أبو عبدالله [1].

مولده ونشأته :

اتفق المترجمون لناظر الجيش بأنه ولد في القاهرة سنةَ ٦٩٧ هـ ، وقيل : ولد في حلب[2]، وأمَّا نشأته فمجهولة لم تتضمنها كتب التراجم . ولعله انتقل مع أسرته إلى حلب وعاش فيها فترة من الزمان حتى كبر ثم قدم إلى القاهرة ، وهذا ما أشار إليه ابن حجر العسقلاني حين قال : " اشتغل ببلاده ، ثم قدم القاهرة "[3].

حياته العلمية :

عندما عاد ناظر الجيش إلى القاهرة لازم أشهر العلماء في عصره من أئمة اللغة وغيرهم من القرَّاء والمفسرين والمحدثين والفقهاء حتى برع فيها ، وأصبح ذا ثقافة متعددة ؛ جعلته منارًا لطلبة العلم آنذاك إلى أن ولي نظارة الجيش في مصر ، وقد ذكر عنه ابن حجر[4] بأنه حدَّث

([1]) ينظر : الوافي بالوفيات ٥ / ١٩٢ ، ذيل التقييد ١ / ٢٧٩ ، غاية النهاية ٢ / ٢٨٤ ، إنباء الغمر ١ / ١٤٧ ، الدرر الكامنة ٦ / ٤٥ ، بغية الوعاة ١ / ٢٧٥ ، حسن المحاضرة ١ / ٥٣٧ ، طبقات المفسرين ٢ / ٢٨٠ ، درة الحِجَال في أسماء الرجال وهو ذيل وفيات الأعيان ، لأبي العباس أحمد بن محمد المكناسي ، الشهير بابن القاضي ، تحقيق : محمد الأحمدي أبو النور ٢ / ٣١٩ ، شذرات الذهب ٨ / ٤٤٦ .

([2]) ينظر : نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة ، لمحمد الطنطاوي ، تحقيق : أبي محمد عبدالرحمن بن محمد بن إسماعيل ص ٢٢٣ .

([3]) إنباء الغمر ١ / ١٤٧ .

([4]) ينظر : السابق نفس الصفحة .

وأفاد ، وخرَّجَ له الياسوفيُّ مشيخةً ، ودرَّس بالمنصورية في التفسير ، وكانت له في الحساب يد طولى ، ثم صار ناظرًا للجيش .

شيوخه :

كان لناظر الجيش حظ وفير من مختلف العلوم ؛ والسبب في ذلك يرجع إلى ما يسره الله له من ملازمةٍ لأعيان عصره من العلماء .

قال عنه ابن أيبك : " وسَمِعَ البُخَارِيَّ على الشَّيْخِ نَصْرٍ والحَجَّارِ وسِتِّ الوزراءِ ، وَمُسْلِمًا على الشَّرِيفِ أَخِي عَطُوفٍ ، وسُنَنَ أبي دَاوُدَ على جَمَالِ الدِّينِ ابنِ الصَّابُونِي ، والدَّارَمِيَّ ، ومسندَ عَبْدِ بْنِ حميدٍ على مَشَايِخَ ، وأجزاءَ أُخَرَ على مشايِخِ عصرِهِ . وقرأ السَّبعَ على تَقِيِّ الدِّينِ الصَّائِغِ ، وعَرَضَ عليه الشَّاطِبِيَّةَ "[١] .

وقال السيوطي : " ولازم أبا حَيَّانَ ، والْجَلَالَ القَزْوِينِيَّ ، والتَّاجَ التَّبْرِيزِيَّ وغيرَهم "[٢]، وفيما يلي ترجمة موجزة لبعض مشايخه :

١ . أبو حيان[٣].

٢ . الجلال القزويني :

هو محمد بن عبدالرحمن بن عمر بن أحمد بن محمد بن عبدالكريم بن الحسن بن علي بن إبراهيم بن علي بن أحمد بن دلف بن أبي دلف العجلي ، أبو المعالي قاضي القضاة جلال الدين القزويني الشافعي .

---

(١) الوافي بالوفيات ٥ / ١٩٢ .

(٢) حسن المحاضرة ١ / ٥٣٧ .

(٣) تمت الترجمة له ص ٣١ .

ولد سنة ٦٦٦ هـ . كان مشتهرًا بالقضاء حتى قيل : إنَّه لم يوجدْ لأحدٍ من القُضَاةِ منزلةٌ عند سلطانٍ تركيٍّ نظيرَ منزلته . توفي في منتصف جمادى الأولى سنة ٧٣٩ هـ[1].

٣ . التاج التبريزي :

هو علي بن عبد الله بن أبي الْحسن بن أبي بكر الأردبيلي ، الشيخ تاج الدين التبريزي ، من علماء الشافعية .

ولد في أَرْدَبِيلَ بأذربيجان سنة ٦٧٧ هـ ، وسكن تبريز . أفتى وهو ابن ثلاثين سنة . كتب في التفسير والحديث والأصول والحساب ، توفي في القاهرة سنة ٧٤٦ هـ[2].

٤ . تقي الدين الصائغ :

هو محمد بن عبد الرحمن بن علي بن أبي الحسن الزمردي ، الشيخ شمس الدين بن الصائغ، الحنفي ، النحوي .

ولد قبل سنة ٧١٠ هـ ، وبرع فِي اللغة والنحو والفقه والنظم والنثر ، توفي سنة ٧٧٦ هـ[3].

٥ . ست الوزراء :

هي أم عبد الله بنت القاضي شمس الدين عمر بن العلامة شيخ الحنابلة وجيه الدين أسعد ابن المنجا ابن أبي البركات التنوخية الدمشقية الحنبلية ، رفيقة الحَجَّار .

---

(1) ينظر : الوافي بالوفيات ٣ / ١٩٩ ، طبقات الشافعية ٩ / ١٥٨ ، بغية الوعاة ١ / ١٥٦ ، الأعلام ٦ / ١٩٢ .

(2) ينظر : أعيان العصر ٣ / ٤٠٦ ، الوفيات ٢ / ١٦ ، بغية الوعاة ٢ / ١٧١ ، الأعلام ٤ / ٣٠٦ .

(3) . ينظر : غاية النهاية ٢ / ١٦٣ ، بغية الوعاة ١ / ١٥٥ .

ولدت سنة ٦٢٤ هـ ، سمعت صحيح البخاري ، ومسند الشافعي من أبي عبد الله الزبيدي ، وسمعت من والدها جزأين ، وروت الصحيح مرات بدمشق وبالقاهرة ، وقرأ عليها الحافظ أبو عبد الله الذهبي مسند الشافعي ، توفيت سنة ٧١٧ هـ[١].

تلاميذه :

لمْ يَنَلْ طلابُ ناظر الجيش حظَّهم من الذكر والبروز والعناية ؛ كما لشيوخه في كتب من ترجم لنا عن حياته[٢]؛ على الرَّغم مما نقلته لنا من أن ناظر الجيش كان له من المكارم والأفضال ما لا يُعَبَّرُ عنه ولا يُحْصَى كثرةً لطلابه ، يدل على ذلك ما ذكره عنه ابن حجر العسقلاني حين قال : " وكان عالي الهمة نافذ الكلمة كثير البذل والجود والرفد للطلبة والرفق بهم والمبالغة في السعي في قضاء حوائجهم "[٣].

وهذه ترجمة موجزة عن ثلاثة من تلاميذه لم أهتدِ إلى غيرهم :

١. نجم الدين الباهي :

محمد بن محمد بن عبد الدائم ، الشيخ الإمام العلامة ، نجم الدين الباهي المصري . والباهي نسبة إلي باهة ، قرية من قرى مصر ،ذكر عنه الفاسي[٤] بأنه سمع من ناظر

---

(١) ينظر : المنهل الصافي ٥ / ٣٨٢ ، الدر المنثور في طبقات ربات الخدور ، لزينب بنت علي بن حسين بن عبيد الله بن حسن بن إبراهيم بن محمد بن يوسف فواز العاملي ص ٢٣٩ .

(٢) الوافي بالوفيات ٥ / ١٩٢ ، ذيل التقييد ١ / ٢٧٩ ، غاية النهاية ٢ / ٢٨٤ ، إنباء الغمر ١ / ١٤٧ ـ ١٤٨ ، الدرر الكامنة ٦ / ٤٥ ـ ٤٦، بغية الوعاة ١ / ٢٧٥ . ٢٧٦، حسن المحاضرة ١ / ٥٣٧ ، طبقات المفسرين ٢ / ٨٠ . ٢٨١ ، درة الحجال ٢ / ٣١٩ ، شذرات الذهب ٨ / ٤٤٦ .

(٣) إنباء الغمر ١ / ١٤٧ .

(٤) ينظر : ذيل التقييد ٢ / ١٠٣ .

الجيش ، توفي ليلة الجمعة في الثالث عشر من شهر رمضان سنة ٨٠٢ هـ[١].

٢ . فخر الدين الضرير :

عثمان بن عبد الرحمن بن عثمان بن عبد الرحمن البلبيسي ، الشيخ فخر الدين الضرير ، إمام جامع الأزهر ، شيخ الديار المصرية ، عالم بالقراءات ، ذكر عنه ابن الجزري[٢] أنه قرأ البقرة جمعًا على ناظر الجيش، وقال الشيخ فخر الدين الضرير : " بأنه سمع من لفظه ـ أي ناظر الجيش ـ جميع القرآن بقراءة أبي عمرو غير مرة "[٣] . توفي يوم الأحد أذان صلاة العصر سنة ٨٠٤ هـ[٤].

٣ . ابن الجزري :

هو محمد بن محمد بن محمد بن علي بن يوسف الدمشقي الشافعي ، الحافظ المقرئ شيخ الإقراء في زمانه ، شمس الدين أبو الخير .

ولد سنة ٧٥١ هـ ، كان إمامًا في القراءات لا نظير له في عصره حافظًا للحديث وغيره ، قال ابن الجزري : " قرأت على ناظر الجيش من البقرة إلى قوله : ﴿ خَتَمَ ٱللَّهُ ﴾ [٥]، وأجازني وشهد في أجائزي "[٦] ، توفي سنة ٨٣٣ هـ[٧].

---

(١) المقصد الأرشد في ذكر أصحاب الإمام أحمد ، لأبي إسحاق إبراهيم بن محمد بن عبد الله بن محمد ابن مفلح ، برهان الدين ، تحقيق : عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ٢ / ٥١٤ .

(٢) ينظر : غاية النهاية في طبقات القراء ٢ / ٢٨٤ .

(٣) السابق نفس الصفحة .

(٤) ينظر : السابق ١ / ٥٠٦ .

(٥) سورة البقرة ، الآية ٧ .

(٦) غاية النهاية في طبقات القراء ٢ / ٢٨٤ .

(٧) ينظر : ذيل طبقات الحفاظ ، لعبدالرحمن بن أبي بكر ، جلال الدين السيوطي ، تحقيق : زكريا عميرات ص ٢٤٩ .

مؤلفاته :

أشارت كتب المعاجم إلى أن ناظر الجيش لم يكن له من التصانيف إلا كتابان [١]، وهما : شرح تسهيل ابن مالك في النحو الموسوم بـ(تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد) ، ولم يكمله[٢]، وشرح تلخيص المفتاح للقزويني في المعاني والبيان .

وفاته :

اتفق المترجمون[٣] لناظر الجيش بأنه توفي ـ رحمه الله ـ في القاهرة سنة ٧٧٨ هـ عن إحدى وثمانين سنة ، يوم الثلاثاء[٤] الثاني عشر من ذي الحجة ، وقيل : في الثامن عشر من ذي الحجة[٥] .

(١) ينظر : الوافي بالوفيات ٥ / ١٩٢ ، إنباء الغمر ١ / ١٤٧ ، الدرر الكامنة ٦ / ٤٥ ، بغية الوعاة ١ / ٢٧٥ ، حسن المحاضرة ١ / ٥٣٧ ، طبقات المفسرين ٢ / ٢٨٠ ، درة الحجال ٢ / ٣١٩ ، شذرات الذهب ٨ / ٤٤٦ .

(٢) ينظر : الوافي بالوفيات ٥ / ١٩٣ ، إنباء الغمر ١ / ١٤٧ ، بغية الوعاة ١ / ٢٧٦ ، طبقات المفسرين ٢ / ٢٨١ ، شذرات الذهب ٨ / ٤٤٦ ، درة الحجال ٢ / ٣١٩ .

(٣) ينظر : ذيل التقييد ١ / ٢٧٩ ، غاية النهاية ٢ / ٢٨٤ ، إنباء الغمر ١ / ١٤٧ ، الدرر الكامنة ٦ / ٤٦ ، بغية الوعاة ١ / ٢٧٦، حسن المحاضرة ١ / ٥٣٧ ، طبقات المفسرين ٢ / ٢٨١ ، درة الحجال ٢ / ٣١٩ ، شذرات الذهب ٨ / ٤٤٦ .

(٤) ينظر : غاية النهاية ٢ / ٢٨٤ ، طبقات المفسرين ٢ / ٢٨٠ ، السلوك لمعرفة دول الملوك ، لأبي العباس أحمد بن علي بن عبد القادر، تقي الدين المقريزي ، تحقيق : محمد عبد القادر عطا ٥ / ٢٤ .

(٥) ينظر : غاية النهاية ٢ / ٢٨٤ .

نبذة موجزة عن كتاب تمهيد القواعد لناظر الجيش

يعد كتاب تمهيد القواعد من أهم الكتب التي شرحت التسهيل بعد كتاب التذييل[١]، وترجع نسبته إلى ناظر الجيش ، وذلك متفق عليه في الكتب التي ترجمت له ، كما أن ناظر الجيش صرح بذلك في مقدمة شرحه حيث قال : " فشرعت في ذلك مستمدًا من الله تعالى أن يوفقني لسبيل الرشاد وأن يهديني للتبصر والسداد ، وأن يعينني بتوفيقه على بلوغ الغرض وإكمال المراد . وسميته : تمهيد القواعد ، راجيًا أن المقتصر يستغني به عن مراجعة سواه ، ويدرك منتهى أمله من هذا العلم وغاية متمنَّاه "[٢].

لم يكن ناظر الجيش ممن تفرغ للتصنيف ؛ فلم تكثر تصانيفه لذلك ، على الرغم من كثرة شيوخه الذين قضى جُلَّ وقته في الأخذ عنهم ، وبراعته في كثير من العلوم ، وتفرُّغه للتدريس ، والتفاف الطلاب حوله ، ولعل السبب في قلة مؤلفاته يرجع إلى توليه نظارة الجيوش وانشغاله بأمور الناس ، مما كان سببًا في عدم إتمام شرحه على التسهيل ، وقد أشار إلى ذلك في مقدمة الشرح حيث قال : " وقد كنت شرعت في ذلك والزمان عض ، والشباب غير مبيض ، فما عاقت عنه العوائق ، وتقاصر العزم لما نبا الطلبة عن تلك الطرائق ، وشغلتني الخدم ، وتحقق ما رأيته من قصور الهمم ، أحجمت عن إتمامه من غير فترة ،وتركت العمل فيه وإن كانت الرغبة في ذلك مستمرة "[٣].

توقف ناظر الجيش عن إتمام التمهيد إلى أن تولى الأمير يَلْبُغَا بن عبدالله الخاصكي الناصري ، وكان الأمير يَلْبُغَا كثير الصدقات والإنفاق على طلبة العلم ، وفي ذلك يقول ناظر الجيش: " فلما أقبل الناس بفضله ، وتأكدت أسباب إقبالهم على هذا الفن بأنواعه ... وأصبحت الأمة إلى الطلب يهرعون ، وتباشر بصدقاته العميمة الشاغلون والمشتغلون ، وعزا

---

(١) قال السيوطي في بيان مكانة الارتشاف والتذييل : " ولم يُؤَلَّفْ في العربية أعظم من هذين الكتابين ، ولا أجمع ولا أحصى للخلاف والأحوال " ، بغية الوعاة ١ / ٢٨٢ .

(٢) تمهيد القواعد ١ / ١١٠ .

(٣) السابق نفس الصفحة .

كل منهم وليس شأنه بعد طلب الرزق إلا طلب العلم ؛ لأنه قد أغنته هذه الصدقات الجمة فشمر الساعد وأرهف العزم ، فعند ذلك بادرت إلى الشروع في إتمام هذا الكتاب رغبة في انتفاع الطلاب ، وجزيل الأجر والثواب ، وأسهرت الجفن في إكماله ، وأيقظت العزم من سِنَةِ الكرى ، وإن كان لم يقف في سائر أحواله ، وتوجهت إلى ذلك مستعينًا بالله تعالى ؛ فإنه ذو الفضل الجزيل وهو حسبنا ونعم الوكيل "[١].

لقد بين لنا ناظر الجيش في مقدمته الغاية من تأليفه هذا الشرح وسأختصرها في أمرين[٢]:

الأول : الإشارة إلى ردود أبي حيان ومؤاخذاته على ابن مالك ؛ حتى صارت المناضلة عن المصنف لازمة ، والانتصار له متعينًا .

الآخر : جعلُ شرحه متوسطًا بين الإيجاز الذي في التسهيل ، والإطناب الذي في التذييل والتكميل .

وهنا يظهر لي أن ملازمة ناظر الجيش لشيخه أبي حيان كان لها أثر كبير لوضع هذا الشرح ؛ لأن أبا حيان ـ كما أسلفت آنفًا ـ حثَّ طلابه على تعلم كتب ابن مالك ، كما أنه ألزم نفسه ألَّا يقرئ أحدًا من طلابه إلا في كتاب سيبويه أو في التسهيل أو في تصانيفه .

---

(١) تمهيد القواعد ١ / ١١١ .

(٢) السابق ١ / ١٠٩ـ ١١٠ .

د ـ مفهوم الاعتراضات .

أولًا ـ الاعتراضات في اللغة والاصطلاح :

الاعتراض لغة :

قال الأزهري : " يُقَالُ : اعترض الشيء ، إذا منع ، كالخشبة المعترضة في الطريق تمنع السالكين سلوكَها "(١).

وقال في موضع آخر : " كلُّ مانعٍ منعك من شغل وغيره من الأمراض فهو عارض ، وقد عرض عارض ، أي : حال حائل ، ومنع مانع . ومنه قيل : لا تعرض لفلان ، أي : لا تعترض له فتمنعَه باعتراضك أنْ يقصدَ مرادَه ، ويذهبَ مذهبَه "(٢).

وجاء في المعجم الوسيط : " واعترضَ له منعه ، واعترض عليه : أنكرَ قوله أو فعله "(٣).

والاعتراضات جمع اعتراض ، وهو مصدر للفعل اعترض ، وهو مأخوذ ـ كما بيَّن ابن فارس(٤) ـ من بناء تكثر فروعه ، وترجع إلى أصل واحد ، وهو الْعَرْضُ الذي يخالف الطول .

ولو تأملنا النصوص السابقة لوجدنا أن كلمة (اعترض) لا تخرج عن معنى : منع وحال وأنكر ؛ وبه يمكن القول : بأن الاعتراض لغة ، هو المنع والحيلولة والإنكار .

الاعتراض اصطلاحًا :

تعدد مفهوم الاعتراض في الاصطلاح باختلاف مجالات الاستعمال ، فعند النحاة نجد أن مصطلح الاعتراض هو : أنْ يُؤتى في أثناء الكلام ، أو بين كلامين متصلين معنًى بجملة أو

---

(١) تهذيب اللغة ، لمحمد بن أحمد بن الأزهري الهروي ، تحقيق : محمد عوض مرعب ١ / ٢٩٣ .

(٢) السابق ١ / ٢٨٩ .

(٣) المعجم الوسيط ، لمجموعة من المؤلفين ٢ / ٥٩٤ .

(٤) ينظر : مقاييس اللغة ، لأحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرازي ، تحقيق : عبد السلام محمد هارون ٤ / ٢٦٩ .

أكثر لا محل لها من الإعراب[١].

وعند أهل البديع : هو أنْ يقعَ قبل تمام الكلام شيءٌ ؛ يتم الغرض بدونه ، ولا يفوت بفواته ، وسماه قوم بـ(الحشو)[٢].

وقد مدح ابن جني هذا النوع من الاعتراض بقوله : " والاعتراض في شعر العرب ومنثورها كثير ، وحسن ، ودال على فصاحة المتكلم وقوة نفسه وامتداد نفسه "[٣].

وأما مفهوم الاعتراض المتعلق بهذا البحث فهو : ردُّ المعتَرِضِ رأيَ المعتَرَضِ عليه بألفاظ وأساليب مختلفة ؛ تهدف إلى ترجيح رأي أو مذهب من خلال الأدلة والحجج لدى المعتَرِضِ .

ثانيًا ــ نشأة الاعتراضات :

تعد الاعتراضات ضربًا من ضروب النقد التي تسهم إسهامًا كبيرًا في عملية التقويم ، ولهذا وجدنا أن النحاة قد تناولوا هذا الجانب في عهد مبكر ؛ لما فيه من تماسك لقواعد وأصول الصناعة النحوية ، وفيما يلي بعض الأسباب التي يمكن أن نقول بأنها عامل رئيس في نشأتها :

أولًا : التعصب لمدرسة نحوية أو لعالم من علماء النحو ، ومن صور ذلك ما تفاخر به أبو الفضل عباس بن الفرج الرياشي على الكوفيين في أخذ الرواية حيث قال : " إنما أخذنا اللغة من حرشة الضباب ، وأكلة اليرابيع ، وهؤلاء أخذوا اللغة من أهل السواد أكلة الكواميخ والشواريز "[٤].

---

(١) ينظر : الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية ، لأيوب بن موسى الحسيني القريمي الكفوي ، تحقيق : عدنان درويش ص ١٤٥ .

(٢) السابق نفس الصفحة .

(٣) الخصائص ، لأبي الفتح عثمان بن جني الموصلي ١ / ٣٤١ .

(٤) إنباه الرواة على أنباه النحاة ، لجمال الدين أبي الحسن علي بن يوسف القفطي ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ٢ / ٣٧١ .

وقال محمد بن القاسم المعروف بأبي بكر ابن الأنباري وهو كوفي المذهب عن الكسائي والفرَّاء : " لو لم يكن لأهل بغداد والكوفة من علماء العربية إلا الكسائيُّ والفراءُ لكان لهم بهما الافتخارُ على جميع الناس ؛ إذ انتهت العلوم إليهما "[١]، وقال : "النحو للفرَّاء ، الفرَّاء أمير المؤمنين في النحو "[٢].

ثانيًا : التعصب للرأي ؛ ويرجع إلى التلذذ بالانتصار على الخصم وإن كان هذا التعصب على خطأ ، ومنه ما دار بين سيبويه والكسائي في المسألة الزنبوريَّة[٣].

ثالثًا : تسابق النحاة إلى أبواب الخلفاء عن طريق عقد المناظرات بين علماء البصرة والكوفة ؛ طمعًا في الحظوة لدى الخليفة ، ونيل بعض العطاء[٤].

---

(١) نزهة الألبَّاء في طبقات الأدباء ، لعبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري ، أبو البركات ، كمال الدين الأنباري ، تحقيق : إبراهيم السامرائي ص ٨٣ .

(٢) سير أعلام النبلاء ١٠ / ١٢٠ .

(٣) ينظر : ما فات الإنصاف من مسائل الخلاف ، لفتحي بيومي حمودة ص ١٧ .

(٤) ينظر : الخلاف بين النحويين ، للسيد رزق الطويل ص ٧٩ .

الفصل الأول : اعتراضات ناظر الجيش على أبي حيان في باب حروف الجر .

وفيه سبعة مباحث :

المبحث الأول (مِنْ) الجارَّة ، وفيه خمس مسائل :

المسألة الأولى : (مِنْ) التَّبْعِيضِيَّة .

المسألة الثانية : (مِنْ) المصاحبة لـ(أَفْعَلَ) التفضيل .

المسألة الثالثة : زيادة (مِنْ) .

المسألة الرابعة : جَرُّ (مِنْ) لظروفٍ لا تتصرَّفُ .

المسألة الخامسة : دخول (مِنْ) على (عَنْ) و (عَلَى) .

المبحث الثاني : الباء الجارَّة ، وفيه أربع مسائل :

المسألة الأولى : زيادة (مَا) بعد الباء .

المسألة الثانية : اقتران (أن) بالباء في قوله : كَتَبْتُ إِلَيْهِ بِأَنْ قُمْ .

المسألة الثالثة : تعدي فعل الاستغاثة بالباء .

المسألة الرابعة : زيادة الباء في الحديث الشريف ، قال ﷺ : (وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَعَلَيْهِ بِالصَّوْمِ) .

المبحث الثالث : (عَنْ) الجارَّة ، وفيه مسألتان :

المسألة الأولى : (عَنْ) التي للتعليل .

المسألة الثانية : زيادة (عَنْ وعَلَى والبَاءِ) عوضًا .

المبحث الرابع : (حَتَّى) الجارَّة ، وفيه مسألة واحدة :

المجرور بـ(حَتَّى) .

المبحث الخامس : (مَتَى) الجارَّة ، وفيه مسألة واحدة :

(مَتَى) في لغة هذيل .

المبحث السادس : الجر بـ(حَاشَا وخَلَا وعَدَا) ، وفيه مسألة واحدة :

اسمية (حَاشَا وخَلَا وعَدَا) في الاستثناء .

المبحث الأول : (مِنْ) الجارَّة .

المسألة الأولى :(مِنْ) التَّبْعِيضِيَّة .

قال ابن مالك :" ومجيء (من) للتبعيض كثير ، كقوله تعالى : ﴿ خَلَقَ كُلَّ دَآبَّةٍ مِّن مَّآءٍ فَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَىٰ بَطْنِهِۦ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَىٰ رِجْلَيْنِ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَىٰٓ أَرْبَعٍ ﴾[1]، وعلامتها جواز الاستغناء بِ(بعض) عنها ، كقراءة عبدالله : ﴿ لَن تَنَالُواْ ٱلْبِرَّ حَتَّىٰ تُنفِقُواْ بَعْضَ مَا تُحِبُّونَ ﴾[2]"[3].

قال أبو حيان : " زعم المبرد والأخفش الصغير وابن السراج وطائفة من الحذاق والسهيلي أن (من) لا تكون إلا لابتداء الغاية وأن سائر المعاني التي ذكروها راجع إلى هذا المعنى ... وذهب الفارسي والجمهور إلى أنها تكون للتبعيض " [4].

قال ناظر الجيش معترضًا : " وأمَّا كونها للتبعيض فأمر مشهور لا يكاد يُجْهَلُ ، وأَفْهَمَ كلامُ الشيخ أن هؤلاء الذين ذكرهم وهم المبرد ومن معه لا يثبتون ذلك ؛ لأنه بعد ما ذكره أولًا قال : وذهب الفارسي والجمهور إلى أنها تكون للتبعيض ... ولقائل أن يقول : لا يلزم من قول المبرد ومن ذكر معه أنها لابتداء الغاية نفي قصد التبعيض ؛ غاية ما يفهم من مذهبهم أن معنى ابتداء الغاية لازم لها ، ثم قصد بها معنى آخر منضمًّا إلى معنى الابتداء " [5].

---

(1) سورة النورة ، الآية ٤٥ .

(2)سورة آل عمران ، الآية ٩٢ ، والقراءة لعبدالله بن مسعود ﷺ ، ينظر : الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل ، لأبي القاسم محمود بن عمرو بن أحمد ، جار الله الزمخشري ١ / ٣٨٥ ، مفاتيح الغيب ، لأبي عبدالله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي ، الملقب بفخر الدين الرازي ٨ / ٢٩٠ ، معجم القراءات ، للدكتور / عبداللطيف الخطيب ١ / ٥٤٥ .

(3) تمهيد القواعد ٦ / ٢٨٧٨ . ٢٨٧٩ .

(4) السابق ٦ / ٢٨٨٦ .

(5) السابق نفس الصفحة .

المناقشة والترجيح :

للعلماء في إثبات معنى التبعيض لِـ(مِنْ) مذهبان [١]:

الأول : أن تكون للتبعيض ، وهو مذهب سيبويه والجمهور ، وصححه ابن عصفور .

الثاني : أن تكون لابتداء الغاية والتبعيض معنى راجع إليه ، وهو مذهب المبرد والأخفش الصغير وابن السراج والجرجاني والزمخشري .

وهو ظاهر من قول أبي حيان إلا أن ناظر الجيش فهم منه أن المبرد ومن معه لا يثبتون ذلك ؛ زاعمًا بأنَّه مثبت عندهم ، ويكون حينئذٍ منضمًّا إلى معنى ابتداء الغاية .

وأرى أنه من المناسب أن أذكر قول المبرد للمقارنة بينه وبين قول أبي حيان حتى يتضح لنا الخلاف في هذه المسألة .

فال المبرد : " مِنْ وأَصلها ابتداءُ الْغَايَة ، نَحْو : سرت من مكّة إِلى الْمَدِينَة ... وكونهُا فِي التَّبْعِيض راجعٌ إِلى هَذَا ، وَذَاكَ أَنَّك تَقول : أَخذت مَال زيد . فإِذا أَردت الْبَعْض قلت : أَخذت من مَاله . فإِنَّمَا رجعت بهَا إِلى ابْتِدَاء الْغَايَة "[٢] .

يظهر من قول المبرد أن معنى التبعيض ثابتٌ لِـ(مِنْ) لكنَّه راجع إلى معنى ابتداء الغاية ، فـ(مِنْ) في قوله : أخذت من ماله . ليست مُتَمَحِّضَةً للتبعيض ؛ لأن الأصل ابتداء الغاية

---

(١) ينظر : الارتشاف ٤ / ١٧١٩ ، الجنى الداني في حروف المعاني ، لحسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي ، تحقيق : فخر الدين قباوة ، ومحمد نديم فاضل ص ٣١٥ . ٣١٦ ، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ، لحسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي ، تحقيق : عبدالرحمن علي سليمان ٢ / ٧٤٩ ، شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح ، لخالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري ، تحقيق : محمد باسل عيون السود ٢ / ٤٦١ . ٤٦٢ ، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، لعبدالرحمن بن أبي بكر ، جلال الدين السيوطي ، تحقيق : عبدالحميد هنداوي ٢ / ٤٦١ . ٤٦٢ .

(٢) المقتضب ، لأبي العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي الأزدي ، المعروف بالمبرد ، تحقيق : محمد عبدالخالق عظيمة ١ / ٤٤ .

والتبعيض معنى راجع إلى ذلك . قال العكبري:" التبعيض وعلامته أن يصلح مكانها (بعض)، كقولك :أخذت من المال، وقال المبرد هي لابتداء المكان أيضًا والتبعيض مستفاد بقرينة "[١].

وقد أشار ابن السراج إلى ذلك عندما عرض قول سيبويه بأنها تكون للتبعيض ؛ مبيِّنًا أن المبرد له مذهب آخر فيها ، قال : " وسيبويه يذهب إلى أنها تكون لابتداء الغاية في الأماكن ، وتكون للتبعيض ، نحو قولك : هذا من الثوب . وهذا منهم تقول : أخذت ماله ، ثم تقول : أخذت من ماله فقد دلت على البعض . قال أبو العباس: وليس هو كما قال عندي ؛ لأن قوله : أخذت من ماله ، إنما ابتداءُ غايةِ ما أَخَذَ ، فدَلَّ على التبعيض من حيث صار ما بقي انتهاء له والأصل واحد . وكذلك : أخذت منه درهمًا وسمعت منه حديثًا ، أي : أول الحديث، وأول مخرج هذه الدراهم وقولك : زيد أفضل من عمرو، وإنما ابتدأت في إعطائه الفضل من حيث عرفت فضل عمرو ؛ فابتداءِ تقديمه هذا الموضع فلم يخرج من ابتداء الغايةِ " [٢].

ومن خلال ما ذكره كلٌّ من العكبري وابن السراج عن المبرد يتضح لنا معنى قول أبي حيان: " وأن سائر المعاني التي ذكروها راجع إلى هذا المعنى " . أن معنى ابتداء الغاية ملازم لِـ(من) وما ذُكِرَ من المعاني يكون زائدًا على ابتداء الغاية ، ولو كان يقصد في كلامه نفي التبعيض عند المبرد ومن ذكر معه لاستغنى عن هذه الجملة ، واكتفى بقوله : " أن (مِنْ) لا تكون إلا لابتداء الغاية " .

وفي كلام المرادي إثبات لما ذكره أبو حيان ، قال : " ألا ترى أن التبعيض من أشهر معانيها ، وهو راجع إلى ابتداء الغاية . فإنك إذا قلت : أكلت من الرغيف ، إنما أوقعت الأكل على أول أجزائه ، فانفصل . فآل معنى الكلام إلى ابتداء الغاية . وإلى هذا ذهب الزمخشري ، قال : من لابتداء الغاية ، كقولك: سرت من البصرة ، وكونها مُبَعِّضَةً ، نحو:

([١]) اللباب في علل البناء والإعراب ، لأبي البقاء عبدالله بن الحسين بن عبدالله العكبري البغدادي ، تحقيق : عبدالإله النبهان ١ / ٣٥٤ .

([٢]) الأصول في النحو ، لأبي بكر محمد بن السري بن سهل النحوي ، المعروف بابن السراج ، تحقيق : عبدالحسين الفتلي ١ / ٤٠٩ .

أخذت من الدراهم ، ومُبَيِّنَةً في نحو : ﴿ فَٱجْتَنِبُواْ ٱلرِّجْسَ مِنَ ٱلْأَوْثَٰنِ ﴾ [١]، ومزيدةً في نحو : ما جاءني من أحد ، راجع إلى هذا " [٢].

ومما سبق يتبين لي أن اعتراض ناظر الجيش على أبي حيان لا يتجه ؛ لأن أبا حيان قد أثبت مذهب المبرد ومن معه من خلال قوله : " وأن سائر المعاني التي ذكروها راجع إلى هذا المعنى " ، والله تعالى أعلم .

---

(١) سورة الحج ، الآية ٣٠ .

(٢) الجنى الداني ص ٣١٥ ـ ٣١٦ .

المسألة الثانية :(مِنْ) المصاحبة لـ(أَفْعَلَ) التفضيل .

قال ابن مالك : " ومجيؤها للمجاوزة : عُذْت منه وشبعت ورويت . ولهذا المعنى صاحبت أفعل التفضيل ، فإن القائل : زيد أفضل من عمرٍو ، كأنه قال : جاوز زيد عمرًا في الفضل أو الانحطاط ، وهذا أولى من أن يقال : إنها لابتداء الارتفاع في نحو : أفضل منه ، أو الانحطاط في نحو : شرٌّ منه كما زعم سيبويه ؛ إذ لو كان الابتداء مقصودًا لجاز أن يقع بعدها (إلى) . وقد أشار سيبويه إلى أن ابتداء الغاية قد يُقصد دون إرادة منتهى فقال : تقول ما رأيته مذ يومين؛ فجعلتها غاية، كما قلت: أخذته من ذلك المكان ؛ فجعلته غاية ولم ترد منتهى " [(1)].

قال أبو حيان في (مِنْ) المصاحبة لِـ(أَفْعَلَ) التفضيل : " اختلف النحويون في (مِنْ) بعد أفعل التفضيل نحو : زيد أفضل من عمرو ؛ فذهب سيبويه إلى أنها لابتداء الغاية ولا تخلو من التبعيض ، وذهب المبرد إلى أنها لابتداء الغاية دون تبعيض ، ومنع ابن ولَّاد أن تكون (مِنْ) لابتداء الغاية ؛ لأن الابتداء لابد أن يكون له انتهاء ، تقول : خرجت من البصرة إلى الكوفة ، ولا تقول زيد أفضل منك إلى جعفر "[(2)]، وقال : " وزعم سيبويه أن (مِنْ) تكون غاية فقال : تقول : رأيته من ذلك الموضع ؛ فتجعله غاية رؤيتك كما جعلته غاية حيث أردت الابتداء يريد أن (مِنْ) هنا دخلت على المحل الذي وقع فيه ابتداء الرؤية وانتهاؤها ولذلك سماه غاية لما كان محيطًا بغاية الفعل ؛ لأن الغاية هي مدى الشيء أي : قدره فيمكن أن تكون في (زيد أفضل من عمرو) كذلك "[(3)] .

---

(1) تمهيد القواعد ٦ / ٢٨٧٩ ـ ٢٨٨٠ .

(2) السابق ٦ / ٢٨٩١ ـ ٢٨٩٢ .

(3) السابق ٦ / ٢٨٩٢ .

واعترض ناظر الجيش على ما ذكره أبو حيان قائلًا : " ولقائل أن يدعي أن (مِنْ) المصاحبة لـ(أفعل) التفضيل للبيان ؛ لأن المذكور بعدها بين به المفضل عليه ، وأما معنى ابتداء الغاية فيها فيحتاج إلى تأمل . وكذا معنى التبعيض يحتاج إلى تأمل أكثر "[١].

المناقشة والترجيح :

يتضح من النصوص السابقة أن النحاة قد اختلفوا في (مِنْ) المصاحبة لأفعل التفضيل على أربعة مذاهب [٢]:

أولًا : مذهب سيبويه : بأنها لابتداء الغاية ولا تخلو من التبعيض .

ثانيًا : مذهب المبرد وصححه ابن عصفور : بأنها لابتداء الغاية دون تبعيض .

ثالثًا : مذهب ابن ولَّاد وتبعه ابن مالك بأنها للمجاوزة .

رابعًا : مذهب ابن هشام الخضراوي وتبعه ناظر الجيش بأنها للتبيين .

وأمَّا أبو حيان فقد ذهب إلى ما قاله سيبويه وانتصر له من ابن مالك . بعد أن رَدَّ ابنُ مالك مذهب سيبويه في (مِنْ) بأنها لابتداء الغاية وكونها لا تخلو من التبعيض ، قال : " وما ردَّ به المصنف على سيبويه هو قول ابن ولَّاد . وقد رُدَّ على ابن ولَّاد بأنه لا يلزم من ذكر الابتداء ذكر الانتهاء ، فقد لا تذكره ، إما لكونك لا تعلم إلى أين انتهى ، وإما لكونك لا تريد أن تخبر به ، نحو خرج زيد من البصرة ، وكذلك : زيد أفضل من عمرو ، يكون الابتداء معلومًا والانتهاء مجهولًا ، ويكون ذلك أمدح في حق المفضَّل ؛ إذ لا يقف السامع على محلِّ الانتهاء "[٣]، وقال : " وما ردَّ به على سيبويه لا يلزم ؛ لأن سيبويه لم يَدَّعِ في نحو : زيد أفضل

(١) تمهيد القواعد ٦ / ٢٨٩٢ .

(٢) ينظر : مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، لعبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، جمال الدين ابن هشام ، تحقيق : محمد محيي الدين عبدالحميد ص ٤٢٣ ، توضيح المقاصد ٢ / ٩٣٤ ، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، لعلي بن محمد بن عيسى ، أبو الحسن، نور الدين الأُشْمُوني الشافعي ، تحقيق : حسن حمد ، وأميل يعقوب ٢ / ٣٠١ ، شرح التصريح على التوضيح ٢ / ٩٦ . ٩٧ ، همع الهوامع ٢ / ٤٦٧ ،

(٣) التذييل والتكميل ١١ / ١٢٨ .

من عمرٍو ، أنها للتبعيض فقط ، إنما قال : " إنها لابتداء الغاية ، ولا تخلو من التبعيض "، يعني حيث يمكن التبعيض . وتمثيله بقوله : هو أفضل من زيد ، وقوله : فضله على بعض ، ولم يَعُمَّ، معناه : فضَّله على زيد ، وهو بعض من الناس . وهذا قول صحيح ، لا شك أن زيدًا ليس بلفظ عام ، وإنما هو بعض من عام "[1] .

وأمَّا ناظر الجيش فقد استدل على ما ذهب إليه بقول ابن هشام الخضراوي ، قال : " وبعد أن كتبت أن من المصاحبة لـ(أفعل) التفضيل للبيان رأيت ابن هشام الخضراوي ذكر أيضًا أنها للتبيين قال : فإن القائل إذا قال : زيد أفضل ؛ فهمت الزيادة ولم تعرف على مَنْ هي، ففسرت (مِنْ) ذلك "[2].

وأرى أن هذا المعنى الذي ذكره ابن هشام وتبعه فيه ناظر الجيش هو المقصود به (مِنْ) التي لابتداء الغاية ؛ لِمَا ذكره العُكْبَرِي ، قال : " فأما قولك زيد أفضل من عمرٍو فـ(مِنْ) فيه لابتداء الغاية والمعنى ابتداء معرفة فضل زيد من معرفة فضل عمرٍو . أي لما قِيسَ فضلُه بفضل عمرٍو بانت زيادته عليه "[3] . فبيَّن ابتداء فضل زيد من خلال فضل عمرو .

ولو قيل بأنها لابتداء الغاية ولا تخلو من البيان لكان أقرب من كونها متمحضةً للبيان أو التبيين بعد أفعل التفضيل ؛ لأمرين ، أحدهما: أنَّ أصل (مِنْ) ابتداء الغاية كما هو مذهب المبرد[4] ، الآخر : أنَّ العلماء[5] ذكروا أنَّ البيان أو التبيين من المعاني الثابتة لـ (مِنْ) ، ولها علامتان : أن يَصِحَّ وضعُ (الذي) موضعَها ، وأن يَصِحَّ وقوعها صفة لما قبلها ، أو أن يكون

---

(1) التذييل والتكميل ١١ / ١٢٩ .

(2) تمهيد القواعد ٦ / ٢٨٩٢ .

(3) اللباب في علل البناء والإعراب ١ / ٣٥٤ .

(4) المقتضب ١ / ٤٤ .

(5) ينظر : المقاصد الشافية ٣ / ٥٨٥ . ٥٨٦ ، الجنى الداني ص ٣٠٩ . ٣١٠ ، شرح الأشموني ٢ / ٧٠ ، شرح التصريح على التوضيح ١ / ٦٣٧ ، البرهان في علوم القرآن ، لأبي عبدالله بدر الدين محمد بن عبدالله بن بهادر الزركشي ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ٤ / ٤١٧ .

ما بعدها جزء مما قبلها ، فتكون لبيان الجنس . وما بعد أفعل التفضيل لا يستقيم فيه ذلك ، وهذا يَرُدُّ قوله بأن ابتداء الغاية فيها فيحتاج إلى تأمل .

وكون معنى التبعيض يحتاج إلى تأمل أكثر ، يرده أنَّ المراد بالتبعيض هنا أن يكون مجرورها بعضًا وليس المقصود به (مِنْ) التبعيضيَّة التي يصح وقوع (بعض) موقعها ، فـ(مِنْ) هنا أشربت معنى التبعيض ، وبيَّن أبو حيان ذلك قال : " فما دخلتْ عليه (مِنْ) بعضٌ ، لا أنها دلَّت على التبعيض فيما دخلت عليه ، بل ما دخلت عليه هو البعض ، فالتبعيض لفظ مشترك ، يُرادُ به أن ما دخلت عليه يكون بعضًا من عامٍّ ، ويُرادُ به أن ما دخلت عليه يكون عامًّا ، فتفيد تسليط العامل على بعضه "[1] . وقال الصَّبان : " يؤخذ من قول سيبويه في هو أفضل من زيد فضله على بعض ولم يَعُمَّ ، أن المراد بالتبعيض كون مجرورها بعضًا لا التبعيض المتقدم في حروف الجر "[2] .

والذي يترجح لدي ما ذهب إليه أبو حيان بأن (مِنْ) المصاحبة لأفعل التفضيل لابتداء الغاية ولا تخلو من التبعيض على مذهب سيبويه ، والله أعلم .

---

(1) التذييل والتكميل ١١ / ١٢٩ .

(2) حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك ، لأبي العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي ٣ / ٦٥ .

المسألة الثالثة : في زيادة (مِنْ) .

قال ابن مالك : " وتُزَادُ (مِنْ) لتنصيص العموم كقولك : مَا فِي الدَّارِ مِنْ رَجُلٍ ؛ فـ(مِنْ) زائدة ؛ لأن الكلام يصحُّ بدونها إذا قلت : مَا فِيهَا رَجُلٌ ، لكن (مَا فِيهَا مِنْ رَجُلٍ) لا محتمل له غير العموم ؛ ولذلك خطئ من قال : مَا فِيهَا مِنْ رَجُلٍ بَلْ اثْنَانِ ، و (مَا فِيهَا رَجُلٌ) محتمل لنفي الجنس على سبيل العموم ، ولنفي الواحد دون ما فوقه ، ولذلك يجوز أن يُقال : مَا فِيهَا رَجُلٌ بَلْ اثْنَانِ ، فلو كان المجرور بـ(مِنْ) هذه (أَحَدٌ) أو (دَيَّار) أو غيرهما من الأسماء المقصورة على العموم ؛ لكانت مزيدة لمجرد التوكيد ، فقولك : مَا أَحَدٌ ، ومَا فِيهَا مِنْ أَحَدٍ ؛ سيان في إفهام العموم دون احتمال "[1].

وقال أبو حيان معلقًا على قول ابن مالك : " تقسيم المصنف وغيره (مِنْ) هذه الزائدة إلى أنها تكون لاستغراق الجنس ولتأكيد استغراق الجنس ليس مذهب سيبويه بل قولك : مَا جَاءَنِي مِنْ أَحَدٍ ، ومَا جَاءَنِي مِنْ رَجُلٍ ؛ (مِنْ) في الموضعين لتأكيد استغراق الجنس . وهذا هو الصحيح ؛ لأن (مِنْ) لم تدخل في قولك : مَا جَاءَنِي مِنْ رَجُلٍ ، إلا على قولك : مَا جَاءَنِي رَجُلٌ ؛ المراد به استغراق الجنس "[2].

قال ناظر الجيش معترضًا : " والعجب من الشيخ !! كيف قال ما قال ؟ ، ثم نقل عن أبي العباس أنه ينفي الزيادة عن (مِنْ) في نحو قولك : مَا جَاءَنِي مِنْ رَجُلٍ ، معللًا ذلك بأن الزائد لا يفيد معنًى ، و (مِنْ) هنا يفيد استغراق الجنس ؟! قال : إنما هي زائدة في نحو : مَا جَاءَنِي مِنْ أَحَدٍ ؛ لأنك إذا حذفتها لم يخل حذفها بمعنى . فذكر الشيخ لهذا وسكوته عنه يدل على تسليمه أن (مِنْ) في نحو : مَا جَاءَنِي مِنْ رَجُلٍ ؛ أفادت معنى الاستغراق ، وهو قد قال : إنها للتوكيد في هذا التركيب كما أنها للتوكيد في : مَا جَاءَنِي مِنْ أَحَدٍ ، ويؤيد ذلك أنه بعد ذكر ما قاله أبو العباس[3] نقل عن ابن هشام أنه قال : هذا الذي ذكره أبو العباس صحيح إلا

---

(1) تمهيد القواعد ٦ / ٢٨٨٢ .

(2) السابق ٦ / ٢٨٩٩ .

(3) ينظر : المقتضب ١ / ٤٥ ، ٤ / ١٣٧ ـ ١٣٨ ، ٤ / ٤٢٠ .

أنها لما كان العامل يطلب موضعها ، ولم تكن معدية ؛ جعلها سيبويه بهذا الاعتبار زائدة .فقد اعترف ابن هشام بصحة ما قاله أبو العباس حتى أجاب بما أجاب وإيراد الشيخ لذلك أقوى دليل على الاعتراف به "[١].

المناقشة والترجيح :

ذهب أبو حيان إلى أن (مِنْ) لتأكيد استغراق الجنس في : مَا جَاءَنِي مِنْ رَجُلٍ ، ومَا جَاءَنِي مِنْ أَحَدٍ ، واتبع في ذلك مذهب سيبويه ، واعترضه ناظر الجيش ، بأنها في : مَا جَاءَنِي مِنْ رَجُلٍ ، لاستغراق الجنس وليست للتوكيد ، ثم احتج على أبي حيان بأنه بعد أن قال بأنها في كلا المثالين للتوكيد ، نقل كلام المبرد بأنها لاستغراق الجنس في : مَا جَاءَنِي مِنْ رَجُلٍ ، وذكر بعده قول ابن هشام الذي صحح مذهب المبرد ، دون أن يعلق أبو حيان على قول ابن هشام.

للنحاة في زيادة (مِنْ) ثلاثة مذاهب[٢]:

الأول : مذهب جمهور البصريين ، وهو أنَّ (مِنْ) تزاد بشرطين ، أحدهما : أنْ يسبقها نفي أو شبهه ، وهو النهي والاستفهام ، والآخر : أنْ يكون مجرورها نكرة .

الثاني : مذهب بعض الكوفيين ، أن يكون مجرورها نكرة فقط .

الثالث : مذهب الأخفش من البصريين ، والكسائي وهشام من الكوفيين ، أن تزاد بدون شرط ، ووافقهم ابن مالك في التسهيل .

وقد ذكر النحاة أن لـ(مِنْ) الزائدة حالتان [٣]، الأولى : أن تكون زائدة لتأكيد استغراق الجنس ، فلا تدخل إلَّا على الأسماء الموضوعة للعموم ، وهي كل نكرة مختصة بالنفي،

---

(١) تمهيد القواعد ٦ / ٢٨٩٩ ـ ٢٩٠٠ .

(٢) ينظر : شرح جمل الزجاجي ، لعلي بن مؤمن بن محمد بن علي بن عصفور ، تحقيق : صاحب أبو جناح ١ / ٤٨٤ . ٤٨٥ ، رصف المباني في شرح حروف المعاني ، للإمام أحمد بن عبدالنور المالقي ، تحقيق : أحمد محمد الخراط ص ٣٢٥ ، الارتشاف ٤ / ١٧٢٣ ، شرح الأشموني ٢ / ٧١ ، همع الهوامع ٢ / ٤٦٣ ، الخلاف بين النحويين ص ٣٣٨ . ٣٣٩ .

(٣) ينظر : كتاب الشعر أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب ، للحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي الأصل ، أبو علي ، تحقيق : محمود محمد الطناحي ص ٧٨ ـ ٧٩ ، المخصص ، لأبي الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي ، =

نحو: مَا جَاءَنِي مِنْ أَحَدٍ . فهي في المثال زائدة لتأكيد استغراق الجنس ؛ لأن : مَا جاءني مِنْ أَحَدٍ ، ومَا جَاءَنِي أَحَدٌ ـ سِيَّانِ في إفهام العموم ، دون أي احتمال .

والثانية : أن تكون زائدة لتفيد التنصيص على العموم ، أو لاستغراق الجنس ، وهي الداخلة على نكرة لا تختص بالنفي ، نحو: مَا جَاءَنِي مِنْ رَجُلٍ . فهي في المثال زائدة للتنصيص على العموم ، أو لاستغراق الجنس ؛ لأن مَا جَاءَنِي رَجُلٌ ، فيه احتمال أن النفي لواحد من هذا الجنس ، واحتمال لنفي العموم ، فإذا زِيدَتْ (مِنْ) كان النفيُ للعموم .

وأما سيبويه فقد جعل لها حالة واحدة ، وهي : أن تكون زائدة لتأكيد استغراق الجنس فقط بالشرطين المذكورين[1]، قال سيبويه : " وقد تدخل في موضع لو لم تدخل فيه كان الكلامُ مستقيمًا ولكنها توكيدٌ بمنزلة (مَا) ، إلا أنها تجر ؛ لأنها حرف إضافة ، وذلك قولك : مَا أَتَانِي مِنْ رَجُلٍ ، و مَا رَأَيْتُ مِنْ أَحَدٍ . ولو أَخْرَجْتَ (مِنْ) كان الكلامُ حسنًا ، ولكنه أكد بِـ(مِنْ) ، لأن هذا موضع تبعيض "[2].

وفي قول سيبويه يظهر جليًّا أنه ساوى بين المثالين بأن (مِنْ) فيهما لتأكيد استغراق الجنس ، وقد رُدَّ[3]على سيبويه بأن : مَا جَاءَنِي رَجُلٌ ، يحتمل فيه أن يكون النفي لواحد ، وأن يكون للجنس ، فإن زيدت (مِنْ) كان المرادُ نفيَ الجنسِ لا غير .

= تحقيق : حليل إبراهيم جفال ٤ / ٢٣٠ ، شرح المفصل للزمخشري ، لموفق الدين أبي البقاء يعيش بن علي بن يعيش الموصلي ، تحقيق : إميل بديع يعقوب ٢ / ٧٤ ـ ٧٥ ، اللباب في علل البناء والإعراب ١ / ٣٥٥ ، الجنى الداني ص ٣١٦ ـ ٣١٧ ، البرهان في علوم القرآن ٤ / ٤٢١ ـ ٤٢٢ ، المقاصد الشافية ٣ / ٥٩٥ ـ ٥٩٦ ، شرح التصريح على التوضيح ١ / ٦٣٩.

(١) ينظر : الارتشاف ٤ / ١٧٢٥ .

(٢) الكتاب لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ، الملقب بسيبويه ، تحقيق : عبدالسلام محمد هارون ٤ / ٢٢٥ .

(٣) ينظر : شرح كتاب سيبويه ، لأبي سعيد السيرافي، الحسن بن عبدالله المرزباني، تحقيق : أحمد حسن مهدلي ٥ / ١٠١ ، شرح كتاب سيبويه ، لأبي محمد صالح بن محمد الهَسْكُوري ، تحقيق : خالد بن محمد بن عبدالله التويجري ١ / ٢١٣ .

وقد ذكر السيرافي[١]بأن ذلك لا يفسد كلام سيبويه ؛ لأن المتكلم إذا قال : مَا جَاءَنِي رَجُلٌ ، يجوز أن ينفي الجنس بهذا اللفظ كما في : مَا جَاءَنِي أَحَدٌ ، فإذا أدخل (مِنْ) فإنما يدخلها توكيدًا ؛ لأنه لم يتغير المعنى الذي قصده بدخول (مِنْ) ، وإنما تزاد (مِنْ) ؛ لأن فيه تأول البعض ؛ لأنه قد نفي كل بعض للجنس الذي نفاه مفردًا ، كأنه أراد : مَا جَاءَنِي زَيْدٌ وَلَا عَمْرٌو وَلَا غَيْرُ ذلك مِنْ أبعاضِ هذا الجنسِ .

وقد ذهب الصفار[٢] إلى ما ذهب إليه سيبويه وصححه ؛ معلِّلًا بأن (مِنْ) لم تدخل على : مَا جَاءَنِي رَجُلٌ ؛ إلَّا بأن المراد فيه : مَا جَاءَنِي أَحَدٌ ؛ لأن الثابت في (مِنْ) في قولك : مَا جَاءَنِي مِنْ أَحَدٍ ، أن تكون لتأكيد الاستغراق فحُمِلَ قولُك : مَا جَاءَنِي مِنْ رَجُلٍ ، عليه ، ولهذا كان مذهب سيبويه أولى[٣].

وهذا التعليل الذي ذكره السيرافي أشار إليه ناظر الجيش[٤] في : مَا جَاءَنِي مِنْ رَجُلٍ ، فقد ذكر بأنها بالنسبة للمتكلم للتوكيد ، وبالنسبة للمخاطب تكون لإفادة التنصيص على العموم .

وثمة فرق بين إرادة المتكلم وفهم المخاطب ، ثم إن أبا حيان اختار في موضع آخر مذهب المخالفين لسيبويه ، ففي قوله تعالى : ﴿ **وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ** ﴾[٥]، ذكر بأن (مِنْ) في الآية زائدة لتأكيد استغراق الجنس ؛ لأن (أحدًا) من الألفاظ المستعملة للاستغراق في

---

(١) ينظر : شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٥ / ١٠١ .

(٢) هو قاسم بن علي بن محمد بن سليمان الأنصاري البطليوسي ، المعروف بالصَّفَّار ، يكنى بأبي القاسم وأبي الفضل ، شرح كتاب سيبويه ، توفي بعد سنة ٦٣٠هـ ، ينظر : بغية الوعاة ٢ / ٢٥٦ ، الأعلام ٥ / ١٧٨ .

(٣) ينظر : البرهان في علوم القرآن ٤ / ٤٢٢ .

(٤) ينظر : تمهيد القواعد ٦ / ٢٨٩٩ .

(٥) سورة البقرة ، الآية ١٠٢ .

النفي العام ، فزيادتها هنا للتأكيد ، بخلاف قولك : مَا قَامَ مِنْ رَجُلٍ، فإنها زيدت لاستغراق الجنس[١].

ومما سبق يظهر لي أن اعتراض ناظر الجيش على أبي حيان متجهٌ ، لثلاثة أمور :

الأول : أن لفظة (رجل) ليست من الألفاظ الموضوعة للعموم ، ودخول (مِنْ) عليها ـ كما تعارف النحاة عليه ـ يكون لإفادة التنصيص على العموم ، واستغراق الجنس ، وليست للتوكيد .

الثاني : أن من جعل (مِنْ) للتوكيد في : مَا جَاءَنِي مِنْ رَجُلٍ ، حمله على إرادة المتكلم ، والمخاطب يظهر له غير ذلك ، وهو أن تكون للتنصيص على العموم ، واستغراق الجنس .

الثالث : أن أبا حيان قد اختار في تفسيره بأنها لاستغراق الجنس وعلل لذلك ، على عكس ما اختاره في التذييل ، والله تعالى أعلم .

---

(١) ينظر : البحر المحيط في التفسير ، لأبي حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان ، أثير الدين الأندلسي ، تحقيق : صدقي محمد جميل ١ / ٥٢٩ .

المسألة الرابعة :جَرُّ(مِنْ) لظروف لا تتصرف .

قال ابن مالك : " وإذا دخلت (مِنْ) على (قَبْلُ) و (بَعْدُ) و (لَدُنْ) و (عَنْ) فهي زائدة ؛ لأن المعنى بثبوتها وسقوطها واحد ، وإذا دخلت على (عِنْدَ) و (لَدَى) و (مَعَ) و (عَلَى) فهي لابتداء الغاية ، و (عَنْ) بعد دخول (مِنْ) بمعنى : جانب ، و (عَلَى) بمعنى : فوق "[١].

قال أبو حيان : " وليس كما زعم ، بل المعنى مختلف ؛ فإذا قلت : جئت من قبل زيد ، كان مجيئك مبتدأ من الزمان المتعقبه زمان مجيء زيد ، وإذا قلت : جئت قبل زيد ؛ كان مجيئك سابقًا على مجيء زيد واحتمل تعقبه زمان مجيء زيد أو كان بينهما مهلة كثيرة أو قليلة ؛ لأنه يدل على مطلق السبق ... وكذلك تقول في (من لدن) ، (ومن عن) : إنها فيهما لابتداء الغاية ، فإذا قلت : قعد زيد عن يمين عمرو ؛ فمعناه ناحية يمين عمرو ، واحتمل أن يكون قعوده ملاصقًا لأول ناحية يمينه ، واحتمل ألا يكون ملاصقًا لأولها . وإذا قلت : من عن يمينه؛ كان ابتداء القعود نشأ ملاصقًا لأول الناحية "[٢] .

قال ناظر الجيش معترضًا : " والحاصل أن المصنف جعل (مِنْ) إذا دخلت على الأربعة المذكورة وهي : (قَبْلُ ، وبَعْدُ ، ولَدُنْ ، وعَنْ) زائدة ، وقد رأيت بحث الشيخ معه في ذلك وجعلها إذا دخلت على (عِنْدَ ، ولَدَى ، ومَعَ ، وعَلَى) لابتداء الغاية . ولقائل أن يقول: لا شك أن (عَنْ ، وعَلَى) يصير كل منهما اسمًا بمباشرة (مِنْ) له فإذا قيل : من عن، كانت بمعنى : جانب ، وإذا قيل : من على ؛ كانت (عَلَى) بمعنى : فوق ، وإذا كان كذلك فلا يظهر وجه للتفرقة بينهما فيما ذكر ويحتاج ذلك إلى تأمل " [٣] .

---

(١) تمهيد القواعد ٦ / ٢٨٨٤ .

(٢) السابق ٦ / ٢٩٠٦ .

(٣) السابق ٦ / ٢٩٠٦ ـ ٢٩٠٧ .

المناقشة والترجيح :

يلاحظ من النصين أن ناظر الجيش اعترض على أبي حيان بأن (مِنْ) إذا باشرت (عَنْ) كانت بمعنى : جانب ، وإذا باشرت (عَلَى) كانت بمعنى : فوق ؛ زاعمًا بأنه ليس ثمَّ فرقًا في معنى (مَنْ) إذا باشرتهما .

ويرجع الخلاف في هذه المسألة إلى القول بزيادة (مِنْ) وتقدم الكلام في ذلك[١]، ولا شك أن أبا حيان قد وافق جمهور البصريين في زيادة (مِنْ) بشروط ، وابن مالك قد وافق الأخفش وغيره من النحاة في أنها تزاد بلا شرط . قال أبو حيان : " و(مِنْ) فيهما ـ أي قبل وبعد ـ لابتداء الغاية ، وزعم ابن مالك في شرحه للتسهيل أن (مِنْ) فيهما زائدة ، وتقدمه إلى ادعاء زيادتها فيهما غيره من النحاة "[٢] ، وقد بين السيوطي ذلك ، فقال : " وقال ابن مالك وجماعة هي فيهما زائدة بناء على ما اختاره من زيادتها في الإيجاب "[٣] .

وقد وضح أبو حيان من خلال مناقشته مع ابن مالك أن (مِنْ) إذا باشرت (عَنْ) كانت لابتداء الغاية ، وكلامه مبني على رأي جمهور البصريين كما تقدم ، وكذلك إذا باشرت (عَلَى) .

وأرى أن ما اعترض به ناظر الجيش على أبي حيان لا يتجه لأمرين :

الأول : أن ابن مالك قد ذهب إلى أن (مِنْ) إذا باشرت (عَلَى) تكون لابتداء الغاية .

الثاني : أن كلًا من ابن مالك وناظر الجيش اعتمد في قوله على مذهب من مذاهب النحاة ، والله تعالى أعلم .

---

(١) ينظر : المسألة السابقة ص ٦٢.

(٢) الارتشاف ٤ / ١٧٢١ .

(٣) همع الهوامع ٢ / ٤٦٧ .

المسألة الخامسة : في دخول (مِنْ) على (عَنْ) و (عَلَى) .

قال ابن مالك : " وتنفرد (مِنْ) بجر ظروف لا تتصرف كـ : قَبْلُ وَبَعْدُ وَعِنْدَ وَلَدَى وَلَدُنْ وَمَعَ وَ(عَنْ وَعَلَى) اسْمَيْنِ " [١] .

وقال أبو حيان : " كما أن (إِلَى) من قوله تعالى : ﴿وَهُزِّيٓ إِلَيۡكِ﴾ [٢] حرف إجماعًا كذلك تقول : إنَّ (عَلَى وعَنْ) حرفان يعني في الأبيات التي ذكرها ابن عصفور لكن هذه التعدية قليلة ، فلا يكون فيها دلالة على اسمية (عَنْ وعَلَى) "[٣] .

قال ناظر الجيش معترضًا : " وهو كلام عجيب !! وكيف يبقي الدلالة على الاسمية بعد أن سلم التعدية التي جعلها المدعي دليلًا عليها ؟! "[٤] .

الدراسة والترجيح :

يتبين من النصين أن ناظر الجيش اعترض على أبي حيان في مجيء (عَنْ وعَلَى) حرفين يتعدى بهما الفعل المتصل إلى مضمره المتصل على قِلَّةٍ ؛ مستدلًا على ذلك بأنَّ أبا حيان قد أثبت الاسمية لهما من خلال إثباته التعدية التي جعلها ابن عصفور دليلًا على اسميتهما .

من الثابت في (عَنْ وعَلَى) أنهما يكونان اسمين إذا باشرتهما (مِنْ) ، وكذلك (عَنْ) إذا جُرَّتْ بـ(عَلَى) في ندور[٥]، وزاد ابن عصفور موضعًا آخر ، قال : " عَنْ وعَلَى يكونان

([١]) تمهيد القواعد ٦ / ٢٨٧٥ .

([٢]) سورة مريم الآية ٢٥ .

([٣]) تمهيد القواعد ٦ / ٢٩٠٩ .

([٤]) المرجع السابق نفس الصفحة .

([٥]) ينظر : التذييل والتكميل ١١ / ١٥٢ ، الجنى الداني ٢ / ٧٦٣ ، حاشية الصبان ٢ / ٣٣٩ .

اسمين إذا دخل عليهما حرف خفض ، وإذا أدى جعلهما حرفين إلى تعدي فعل المضمر المتصل إلى ضميره المتصل "[١].

وما ذكره اتبع فيه الأخفش [٢]، قال ناظر الجيش : " وقد ذُكِرَ عن الأخفش نحو ذلك ، ولعله هو الموقع لابن عصفور...، فإنه استدل على اسمية (عَلَى) بقول العرب : سَوَّيْتُ عَلَيَّ ثِيَابِي[٣]، بالطريق الذي ذكره ابن عصفور "[٤].

ومما استشهد به ابن عصفور قول القائل :

دَعْ عَنْكَ نَهْبًا صِيحَ فِي حَجَرَاتِهِ وَلَكِنْ حَدِيثًا مَا حَدِيثُ الرَّوَاحِلِ [٥]

وقول الآخر :

فَهَوِّنْ عَلَيْكَ فَإِنَّ الْأُمُورَ بِكَفِّ الْإِلَهِ مَقَادِيرُهَا [٦]

([١]) منقول بتصرف ، المقرب ، لعلي بن مؤمن بن محمد بن علي بن عصفور ، المعروف بابن عصفور الإشبيلي ، تحقيق : أحمد عبدالستار الجواري ، وعبدالله الجبوري ١ / ١٩٥ ـ ١٩٦ .

([٢]) ينظر : التذييل والتكميل ١١ / ١٥٥ ، الارتشاف ٤ / ١٧٣٣ ، الجنى الداني ص ٤٧٢ ، المساعد على تسهيل الفوائد ، لعبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري ، المعروف بابن عقيل ، تحقيق : محمد كامل بركات ٢ / ٢٦٩ ، مغني اللبيب ١ / ١٦٦ ، همع الهوامع ٢ / ٤٤١.

([٣]) معناه : سَوَّيْتُ فَوْقِي ثِيَابِي ، ينظر : الجنى الداني ص ٤٧٢ ، ٤٧٥ .

([٤]) تمهيد القواعد ٦ / ٢٩٠٨ .

([٥]) البيت من الطويل لامرئ القيس ، ينظر : ديوانه ، تحقيق : عبدالرحمن المصطاوي ص ١٤٠ ، المقرب ١ / ١٩٥ ، تمهيد القواعد ٦ / ٢٩٠٨ ، التذييل والتكميل ١١ / ١٥٥ ، مغني اللبيب ١ / ١٧١، توضيح المقاصد ٢ / ٧٦٤ ، همع الهوامع ٢ / ٤٤٢ .

([٦]) البيت من البحر المتقارب للأعور الشَّنِّي ، ينظر : المقرب ١ / ١٩٦ ، الكتاب ١ / ٦٤ ، المقتضب ٤ / ١٩٦ ، تمهيد القواعد ٦ / ٢٩٠٨ ، التذييل والتكميل ١١ / ١٥٥ ، الارتشاف ٤ / ١٧٣ ، الجنى الداني ص ٤٧١ ، مغني اللبيب ١/ ١٦٧ ، توضيح المقاصد ٢ / ٧٦٥ ، همع الهوامع ٢ / ٤٤١ .

فعلى ما ذَهَبَ إليه فإنَّ (دَعْ) وهو فعل أمر ، وفيه ضمير مستتر تقدره : أنت ، تعدى بحرف الجر (عَنْ) إلى ضميره المتصل وهو الكاف في (عَنْكَ) ، والتقدير : دَعْ نَفْسَكَ ، والضميران فيهما للمخاطب ، وكذلك يقال في (هَوِّنْ عَلَيْكَ) .

وهذا لا يصح ؛ لثلاثة أوجه :

الأول : أنَّ فعل المضمر المتصل لا يتعدى إلى ضميره المتصل إلَّا في أفعال القلوب ، وما حمل عليها ، قال ابن هشام : " لا يتعدى فعل المضمر المتصل إلى ضميره المتصل في غير باب ظَنَّ وفَقِدَ وعَدِمَ ، لا يُقَال : ضَرَبْتُنِي ولا فَرِحْتُ بي "[1] ، وقال الشاطبي : " فإنك إذا جعلت عَنْ وعَلَى هنا حرفين ، أدى ذلك إلى باب ممنوع ، وهو تعدي (هَوِّنْ) الذي فاعله ضمير المخاطب إلى مضمر المخاطب الذي هو (عَلَيْكَ) ، وهو متصل ؛ وذلك غير جائز ، كما لم يَجُزْ : ضَرَبْتُنِي ، ولا : اِضْرِبْكَ ، ولا : زَيْدٌ ضَرَبَهُ ، تريد : ضَرَبَ نَفْسَهُ إلا في باب ظننت "[2].

الثاني : أنَّ ناظر الجيش بيَّن أن (عَنْكَ) في (دَعْ عَنْكَ) و (عَلَيْكَ) في (هَوِّنْ عَلَيْكَ) ليسا مفعولي الفعلين (دَعْ ، و هَوِّنْ) ، قال : " إنما مفعول (دَعْ) (نَهْبًا) ، وأمَّا مفعول (هَوِّنْ) فمحذوف يدل عليه المعنى ، التقدير : هون عليك ما تلقاه . ولو كانت (عَنْ) في البيت لتعدية الفعل الذي قبلها إلى ما بعدها لكان التقدير : دَعْ إِيَّاكَ ، أي : نفسك ، وليس المعنى على هذا . وكذا كان يكون التقدير في البيت الآخر : هَوِّنْ إِيَّاكَ ، أي : نفسك ، وهذا لا يُقال . فظهر أن المفعول غير ما باشره الحرفان المذكوران ، وإذا كان المفعول غير ما باشره الحرف فمن أين يجيء تعدي فعل المضمر المتصل إلى مضمره المتصل ، ولو كان ما قاله صحيحا لوجب أن يحكم باسمية (إِلَى) من قوله تعالى : ﴿ وَهُزِّيٓ إِلَيۡكِ بِجِذۡعِ ٱلنَّخۡلَةِ ﴾ ، ﴿ وَٱضۡمُمۡ إِلَيۡكَ جَنَاحَكَ مِنَ ٱلرَّهۡبِۖ ﴾[3] . ولم يذهب أحد إلى أن (إلى) اسم "[4].

---

(1) مغني اللبيب ١ / ١٦٧ .

(2) المقاصد الشافية ٣ / ٦٧٤ .

(3) سورة القصص ، الآية ٣٢ .

(4) تمهيد القواعد ٦ / ٢٩٠٨ .

الثالث : أن (عَنْ وعَلَى) لو كانا اسمين ـ في البيتين ـ لصح وقوع (جَانِب وفَوْق) محلهما، قال ابن هشام : " لو كانت اسمًا في هذه المواضع ؛ لصَحَّ حلولُ (فوق) محلَّها ، ولأنها لو لَزِمَتْ اسميتها لِمَا ذَكَرَ ـ أي الأخفش ـ ؛ لَزِمَ الحكمُ باسمية(إلى)في نحو : ﴿ فَصُرْهُنَّ إِلَيْكَ ﴾[1]، و ﴿ وَٱضْمُمْ إِلَيْكَ ﴾ ، و ﴿ وَهُزِّيٓ إِلَيْكِ ﴾ "[2].

ومما سبق يتبين لي أنَّ اعتراض ناظر الجيش على أبي حيان متجه ؛ لأن التعدية التي ذكرها مما اختصت به أفعال القلوب وما حُمِلَ عليها ، والله تعالى أعلم .

---

(1) سورة البقرة ، الآية ٢٦٠ .

(2) مغني اللبيب ١ / ١٦٧ .

المبحث الثاني : الباء الجارَّة .

المسألة الأولى : زيادة (مَا) بعد الباء .

قال ابن مالك : " وكذلك تزاد بعد الباء كافة كقول الشاعر :

فَلَئِنْ صِرْتَ لَا تُحِيرُ جَوَابًا لَبِمَا قَدْ تُرَى وَأَنْتَ خَطِيبُ[١]

... وتحدث (مَا) الكافة في الباء معنى رُبَّما ، فمعنى (قَدْ تُرَى وَأَنْتَ خَطِيبُ) : لَبِمَا قد ترى، ومثله قول كثير :

مَغَانٍ يُهَيِّجْنَ الْحَلِيمَ إِلَى الْهَوَى وَهُنَّ قَدِيمَاتُ الْعُهُودِ دَوَاثِرُ

بِمَا قَدْ أَرَى تِلْكَ الدِّيَارَ وَأَهْلَهَا وَهُنَّ جَمِيعَاتُ الْأَنِيسِ عَوَامِرُ[٢]

أراد : وربما قد أرى "[٣].

قال أبو حيان : " ما ذهب إليه ــ يعني المصنف ــ من أنَّ (مَا) في ما ذكر كافة ، وأنها أحدثت معنى التقليل غير صحيح ، بل (مَا) في ذلك مصدرية والباء للسببية المجازية ، والمعنى على التكثير لا على التقليل "[٤].

قال ناظر الجيش معترضًا : " ولا يخفى أن ما قدَّره بعيد أن يكون مراد الشاعر ، ولكن

---

(١) البيت من البحر الخفيف ، ونسبه ابن مالك لمطيع بن إياس(شرح الكافية ٢ / ٨٤٢) ، وفي مغني اللبيب بلا نسبة ١ / ٣٤٠ ، كذلك في المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بـ(شرح الشواهد الكبرى) ، لبدر الدين محمود بن أحمد بن موسى العيني ، تحقيق : محمد باسل عيون السود ٢ / ٤٩٥ ، ونسبه الشنقيطي لصالح بن عبدالقدوس ينظر : الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع ، لأحمد بن الأمين الشنقيطي ، وضع حواشيه : محمد باسل عيون السود ٢ / ١٠١ .

(٢) البيتان من قصيدة على البحر الطويل لكُثَيِّر عَزَّة ، ينظر : ديوانه ، جمع وشرح : إحسان عباس ص ٣٦٨ .

(٣) تمهيد القواعد ٦ / ٣٠٠٣ .

(٤) السابق ٦ / ٣٠١٤ .

قول المصنف : إن المراد التقليل ؛ فغير ظاهر "[١].

المناقشة والترجيح :

اعترض ناظر الجيش على أبي حيان في مجيء (ما) مصدرية في البيت وأن الباء عملت فيها الجر ، وأن المعنى على التكثير لا على التقليل ؛ زاعمًا أن ذلك بعيد من مراد الشاعر .

وللعلماء آراء في دخول (ما) على الباء :

أولا : من يرى أن (مَا) كافةٌ لعمل الباء ، وهو رأي ابن مالك في التسهيل ، وقال في شرح الكافية : " وقد تُحْدِثُ زيادةُ (مَا) مع الباء تقليلًا ، وهي لغة هُذَيْلِيَّةٌ . وإليها أشرتُ بقولي :

وَزِيدَ بَعْدَ (مِنْ) وَ (عَنْ) وَالْبَاءِ (مَا) وَقَدْ تَرُدُّ البَاءَ (مَا) كَـ(رُبَّمَا) "[٢].

وتبعه العيني في شرحه لهذا الشاهد[٣] ، والفيروزآبادي[٤] ، والزبيدي[٥] في جعل (مَا) كافة لعمل الباء .

وأما السيوطي فقد جعل ذلك مبنيًّا على القلة والكثرة ، قال : " وبعد الباء و (مِنْ) فيكفان بقلة ، ويليهما حينئذٍ الفعل ، كقوله :

---

(١) تمهيد القواعد ٦ / ٣٠١٥ .

(٢) شرح الكافية الشافية ٢ / ٨١٧ .

(٣) ينظر : المقاصد النحوية ص ٤٩٦ .

(٤) ينظر : القاموس المحيط ، لمجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب ، الفيروزآبادي ، تحقيق : مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة ص ١٣٥٣ .

(٥) ينظر : تاج العروس من جواهر القاموس ، لمحمد بن محمّد بن عبد الرزاق الحسيني ، الزبيدي ، تحقيق : مجموعة من المحققين ٤٠ / ٥٠١ ـ ٥٠٢ .

لَبِمَا قَدْ تُرَى وَأَنْتَ خَطِيبُ ... والأكثر عدم الكف ، قال تعالى : ﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ ﴾[١] ، ﴿ فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَٰقَهُمْ ﴾[٢] "[٣].

ثانيًا : من يرى أن (مَا) غير كافة لعمل الباء .

قال ابن هشام : " والظاهر أن الباء والكاف للتعليل ، وأن (ما) معهما مصدرية ، وقد سَلَّمَ أنَّ كلًّا من الكاف والباء يأتي للتعليل مع عدم (مَا) ... ثم المناسب في البيت معنى التكثير لا التقليل "[٤].

وقد ناقش الشاطبي ما ذكره ابن مالك ورَدَّهُ من جهتين ، أحدهما : أن كون (مَا) كافة في تلك الشواهد غير متعين ؛ لإمكان كونها مصدرية على معنى : لئن صرت غير مجيب لرؤيتك خطيبًا ... فلا يكون فيها ثبوت الكف لِ(مَا) .

والأخرى : أنه لو وُجِدَ ذلك كما أُنْشِدَ لكان القولُ بقِلَّتِهِ ، وأنه لم يبلغ من الكثرة مبلغ ما يُقَاسُ عليه ؛ فلذلك لم يذكره ، كما لم يذكر في هذه الحروف اللام ، وقد لحقتها (مَا) غير كافة ، واستشهد على ذلك بقول الأعشى :

إِلَى مَلِكٍ خَيْرِ أَرْبَابِهِ فَإِنَّ لِمَا كُلِّ شَيءٍ قَرَارَا[٥]

وحمله على القلة التي لم يعتن بذكرها[٦].

---

(١) سورة آل عمران ، الآية ١٥٩ .

(٢) سورة النساء ، الآية ١٥٥ .

(٣) همع الهوامع ٢ / ٤٧٣ ـ ٤٧٤ .

(٤) مغني اللبيب ١ / ٣٤١ .

(٥) البيت من البحر المتقارب للأعشى ميمون بن قيس ، ينظر : ديوانه ، شرح وتعليق : محمد محمد حسين ص ٥١ ، شرح التصريح ١ / ٦٦٥ .

(٦) ينظر : المقاصد الشافية ٣ / ٦٩٧ .

وقال الخضري : " فلم تكف (مَا) الزائدة هذه المذكورات عن العمل . أي من وعن والباء . ؛ لأنها لا تزيل اختصاصها بالأسماء ، وإنما يحكم بزيادتها مع الاسم المفرد فإن وقع بعدها جملة فهي موصول حرفي ، نحو : ﴿ بِمَا نَسُوا۟ يَوْمَ ٱلْحِسَابِ ﴾[١] ، أي : بنسيانهم "[٢].

وذكر الرَّازِيُّ أن ثمةَ سببًا لِكَفِّ (ما) بعضَ حروفِ الجرِ وعدمِ كفِّها لبعض ، قال : " والسؤال الأقوى أن (رُبَّ) من حروف الجر والباء كذلك ، و(مَا) في (رُبَّ) كافة وفي (بِمَا) ليست كافة والتحقيق فيه هو أن الكلام بعد (رُبَّمَا) يكون تامًّا ، ويُمْكِنُ جَعْلُهُ مستقلًّا ولو حذف (رُبَّمَا) لم يَضُرَّ ، فنقول : ربما قام الأمير ، وربما زيد في الدار ، ولو حذفت (رُبَّمَا) وقلت زيد في الدار وقام الأمير لصحَّ ، وأمَّا (بِمَا) ليست كذلك ، ؛ لأن قوله تعالى : ﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ ﴾ لو أذهبت (بِمَا) وقلت : رحمةٌ مِنَ اللهِ لِنْتَ لَهُم ، لما كان كلامًا . فالباءِ يُعَدُّ تعلقُها بِمَا يُحْتَاجُ إليها فهي باقية حقيقة ، و(رُبَّمَا) لما استغني عنها فكأنها لم يبقَ حكمها ولا عملَ للمعدوم "[٣] .

وقال أبو حيان في الكلام على (كَمَا) : " وينبغي أن لا تُجْعَلَ كافةً إلا في المكان الذي لا تتقدر فيه مصدريةً ؛ لأنَّ إبقاءَها مصدريةً مُبْقٍ للكاف على ما استقر فيها من العمل ، وتكون الكاف إذ ذاك من مثل حروف الجر الداخلة على ما المصدرية ، وقد أمكن ذلك في : ﴿ كَمَآ ءَامَنَ ٱلنَّاسُ ﴾[٤]، فلا ينبغي أن تُجْعَلَ كافةً "[٥] .

---

(١) سورة ص ، الآية ٢٦ .

(٢) حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، لمحمد بن مصطفى بن حسن الخضري الشافعي ، شرح وتعليق / تركي فرحان المصطفى ١ / ٥٣٤ .

(٣) مفاتيح الغيب ، لأبي عبدالله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي ، الملقب بفخر الدين الرازي ٢٨ / ١٠٧ .

(٤) سورة البقرة ، الآية ١٣ .

(٥) البحر المحيط ١ / ١١٠ .

وفي (سبك المنظوم) عندما ذكر ابن مالك حروف الجر التي تكفها (مَا) عن العمل لم يذكر معها الباء ، قال : " وتَقْتَرِنُ (مَا) بها ـ أي رُبَّ ـ وبالكاف وبِ(مِنْ) فَتَكُفُّهُنَّ ويَبْطُلُ اختصاصُهُنَّ بالأسماء "(١).

وهذا ما أقره في متن الألفية حين قال :

وَبَعْدَ (مِنْ ، وَعَنْ ، وَبَاءٍ) زِيدَ (مَا)   فَلَمْ يَعُقْ عَنْ عَمَلٍ قَدْ عُلِمَا(٢)

ومما سبق يظهر لي أن اعتراض ناظر الجيش على أبي حيان لا يتجه ؛ لأمرين :

الأول : أن ما ذكره أبو حيان من أن (مَا) لم تكفَّ الباء في البيت هو المقرر عند النحاة، وإنْ كان الكفُّ بِ(مَا) لغةً هُذَيْلِيَّةً كما قال ابن مالك ؛ إلا أن ذلك لا يمنع من كونها في البيت مصدرية والباء باقية على مالها من عمل .

الثاني : أن ابن مالك في سبك المنظوم لم يذكر الباء مع إخوتها من الحروف الجارة التي تكفُّهُنَّ (مَا) عن العمل ، وفي متن الألفية استقر لديه أن (مَا) لا تكفُّ الباءَ عن عملها ، والله تعالى أعلم .

---

(١) سبك المنظوم وفك المختوم لابن مالك ص ١٤٥ .

(٢) ألفية ابن مالك ص ١١٧ .

المسألة الثانية : اقتران (أَنْ) بالباء في قوله : كَتَبْتُ إِلَيْهِ بِأَنْ قُمْ .

قال ابن مالك : " والذي دعت الحاجة إليه هنا كيفية وصلها ، وبيان ما توصل به ـ يعني (أَنْ) ـ ، فذكر أنها توصل بفعل متصرف مطلقا ، ليتناول ذلك الفعل المضارع المتصرف، نحو : أُرِيدُ أَنْ تَفْعَلَ ، والماضي المتصرف ، نحو : عَجِبْتُ مِنْ أَنْ أَتَيْتَ ، والأمر المتصرف ، نحو : أَرْسَلْتُ إِلَيهِ بِأَنِ افْعَلْ ، وقرنت (أنْ) بالباء بعد : أرسلت ؛ لئلا يُوْهِمَ تجردُها من الباء أنها تفسيرية "[١] .

فأخذ أبو حيان على ابن مالك وصل (أنْ) بفعل الأمر فقال : " لا يقوى عندي وصل أن بفعل الأمر لوجهين :

أحدهما : أنه إذا سبكت من (أنْ) وفعل الأمر مصدرًا فات معنى الأمر المطلوب والمدلول عليه بالصيغة ، ففرق بين : كَتَبْتُ إِلَيْهِ بِالْقِيَامِ ، وكَتَبْتُ إِلَيْهِ بِأَنْ قُمْ .

الثاني : أنه لا يوجد من لسان العرب : يُعْجِبُنِي أَنْ قُمْ ، ولا أَحْبَبْتُ أَنْ قُمْ ، ولا عَجِبْتُ مِنْ أَنْ قُمْ ، وكون ذلك مفقودًا في لسانهم دليلٌ على أنها لا توصل بفعل الأمر ... وأمَّا ما حكى سيبويه من كلامهم : كَتَبْتُ إِلَيْهِ بِأَنْ قُمْ . فالباء زائدة مثلُها في :

هُنَّ الْحَرَائِرُ لَا رَبَّاتُ أَخْمِرَةٍ سُودُ الْمَحَاجِرِ لَا يَقْرَأْنَ بِالسُّوَرِ[٢] "[٣] .

فاعترض عليه ناظر الجيش قائلًا : " وفيما قاله نظر :أما الوجه الثاني : فالاستدلال به ظاهر الفساد ؛ لأنه لا معنى لقولك : يُعْجِبُنِي أَنْ قُمْ ، ولا أَحْبَبْتُ أَنْ قُمْ ؛ لأنه إنما تعجب أو يحب ما يمكن أن يكون له خارج . والطلب إنشاء والإنشاء لا خارج له .

---

(١) تمهيد القواعد ٢ / ٧٥٤ ـ ٧٥٥ .

(٢) البيت من البحر البسيط ، البيت وقع في شعرين : أحدهما : للراعي النميري ، والثاني : للقتال الكلابي . ينظر : خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ، لعبدالقادر بن عمر البغدادي ، تحقيق وشرح : عبدالسلام محمد هارون ٩ / ١٠٨ .

(٣) تمهيد القواعد ٢ / ٧٥٥ .

وأما الوجه الأول : فقد أجبت عنه بأن فوات معنى الأمر في الموصولة بالأمر عند التقدير بالمصدر كفوات معنى الماضي والاستقبال في الموصولة بالماضي والموصولة بالمضارع عند التقدير المذكور ، وما قرره المصنف يعتضد بما حكاه سيبويه عن العرب وهو : كتبت إليه بأن قم ، وحكم الشيخ بزيادة الباء غير مرضي ؛ لأن حروف الجر ولو كانت زائدة إنما تباشر الأسماء الصريحة والمؤولة "[١] .

المناقشة والترجيح :

يرجع الخلاف في هذه المسألة إلى قول سيبويه في باب ما تكون فيه (أن) بمنزلة (أي)، قال سيبويه : " وأما قوله : كتبت إليه أَنِ افْعَلْ ، وأمرته أَنْ قُمْ ، فيكون على وجهين : على أن تكون (أَنْ) التي تنصب الأفعال ووصلتها بحرف الأمر والنهي ، كما تصل الذي بِ(تَفْعَلُ) إذا خاطبت حين تقول : أَنْتَ الذي تَفْعَلُ ، فوصلت أن بِ (قُمْ) ؛ لأنه في موضع أمر ، كما وصلت الذي بِ(تَقُول) وأشباهها إذا خاطبت ، والدليل على أنها تكون (أن) التي تنصب ، أنَّك تدخل الباء ، فتقول: أَوْعَزْتُ إِلَيهِ بِأَنْ اِفْعَلْ ، فلو كانت (أي) لم تدخلها الباءُ ، كما تدخلها الباء في الأسماء . والوجه الآخر: أن تكون بمنزلة (أي) ، كما كانت بمنزلة (أي) في الأول "[٢] .

وما اعترض به ناظر الجيش هو ما رَدَّ به ابنُ هشام على أبي حيان ، قال :"والجواب عن الأول أن فوات معنى الأمرية في الموصولة بالأمر عند التقدير بالمصدر كفوات معنى المضي والاستقبال في الموصولة بالماضي والموصولة بالمضارع عند التقدير المذكور ، ثم إنه يسلِّمُ مصدرية (أَنْ) المخففة من المشددة مع لزوم مثل ذلك فيها في نحو:﴿ وَٱلْخَـٰمِسَةَ أَنْ غَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيْهَآ ﴾[٣]،

([١]) تمهيد القواعد ٢ / ٧٥٦ .

([٢]) الكتاب ٣ / ١٦٢ .

([٣]) سورة النور ، الآية ٩ ، قرأ حفص عن عاصم ﴿ وَٱلْخَـٰمِسَةَ أَنَّ غَضَبَ ٱللَّهِ ﴾ بنصب (الخامسة) ، وقرأ الباقون بالرفع ، وقرأ نافع وحده ﴿أَنْ غَضِبَ ٱللَّهُ ﴾ بتسكين (أن) ، وكسر الضاد وفتح الباء ، ولفظ الجلالة مرفوع ، =

إذ لا يُفْهَمُ الدعاءُ من المصدر إلا إذا كان مفعولًا مطلقًا ، نحو : سُقْيًا ورَعْيًا "[١] .

وقد علق الدماميني بقوله : " هذا فيه تسليم لفوات معنى الأمر عند السبك ، وهو قابل للمنع ، فقد جرت عادة الزمخشري بتجويز صلة (أَنْ) بالأمر والنهي ، ومعناه عند السبك مصدر طلبي ، وقد حققه في سورة نوح في قوله تعالى : ﴿ إِنَّآ أَرۡسَلۡنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوۡمِهِۦٓ أَنۡ أَنذِرۡ قَوۡمَكَ ﴾[٢] فقال : " (أن) الناصبة للفعل ، أي إنا أرسلناه بأن أنذر قومك ، أي بأن قلنا له أنذر ، أي بالأمر بالإنذار " . فعلى هذا تقدر بالمصدر الطلبي حيث وقعت موصولة بأمر أو نهي ، نحو : كتبت إليه بأن قم ولا تقعد ، أي بالأمر بالقيام والنهي عن القعود ، ولا يفوت معنى الطلب في الجملة ، وعلى تقدير التسليم فلا نسلم أن فوات معنى الأمرية كفوات معنى المضي والاستقبال ، وذلك لأن السبك مفوّت لمعنى الأمر أصلًا ، ورأسًا ؛ لأن اللفظ حينئذٍ لا يدل عليه بوجه من وجوه الدلالة ، وليس السبك بمفوت للدلالة على معنى الزمان الماضي والمستقبل بالكلية ؛ لأن المصدر حدث ، ويلزم من وجوده وجود الزمان ، فله دلالة على الزمن بطريق الالتزام ، فلم تَفُتِ الدلالة عليه بالكلية ، ولا يلزم من تجويز الثاني تجويز الأول "[٣] .

وقال ابن هشام : " وعن الثاني ـ أي ما اعترض به أبو حيان ـ أنه إنما امتنع ما ذكره ؛ لأنه لا معنى لتعليق الإعجاب والكراهية بالإنشاء ، لا لما ذكر، ثم ينبغي له ألا يسلم مصدرية كي ؛ لأنها لا تقع فاعلًا ولا مفعولًا ، وإنما تقع مخفوضةً بلام التعليل ، ثم مما يُقْطَعُ به على قوله بالبطلان حكاية سيبويه : كَتَبْتُ إِلَيْهِ بِأَنْ قُمْ . وأجاب ـ يعني أبا حيان ـ عنها بأن الباء

= وقرأ الباقون ﴿ أَنَّ غَضَبَ ٱللَّهِ ﴾ ، ينظر : المبسوط في القراءات العشر ، لأبي بكر أحمد بن الحسين بن مِهْران النيسابوري ص ٣١٧ ، حجة القراءات ، لأبي زرعة ابن زنجلة ،عبدالرحمن بن محمد ص ٤٩٥ ، معجم القراءات ٦ / ٢٣٢ ـ ٢٣٣ .

(١) مغني اللبيب ١ / ٣٧ .

(٢) سورة نوح ، الآية ١ .

(٣) تعليق الفرائد ٢ / ٢٧٠ . ٢٧١ .

محتملة للزيادة مثلها في قوله : لا يقرأن بالسور ، وهذا وهم فاحش ؛ لأن حروف الجر زائدة كانت أو غير زائدة لا تدخل إلا على الاسم أو ما في تأويله "[١] .

وقال الدماميني في ذلك : " ويتجه أن يقال لم يقم دليل للجماعة على أن الموصولة بالماضي والأمر هي الناصبة للمضارع ، لا سيما وسائر الحروف الناصبة لا تدخل على غير المضارع ، فادعاء خلاف ذلك ـ في (أن) من بين أدوات النصب ـ خروج عن النظائر ، ولا دليل لهم أيضًا على أن التي يذكر بعدها فعل الأمر والنهي موصول حرفي ، إذ كل موضع تقع فيه كذلك محتمل لأن تكون تفسيرية أو زائدة :

فالأول : نحو : أرسلت إليه أن قم أو لا تقم ، ومنه : ﴿ إِنَّآ أَرۡسَلۡنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوۡمِهِۦٓ أَنۡ أَنذِرۡ قَوۡمَكَ ﴾ .

والثاني : نحو : كتبت إليه بأن قم ، أو بأن لا تقم ، فـ(أن) فيه زائدة ؛ زيدت لكراهة دخول حرف الجر على الفعل في الظاهر ، والمعنى : كتبت إليه بقم ، أو بلا تقم ، أي بهذا اللفظ ، فإنما دخلت في التحقيق على ما هو اسم فتأمل "[٢].

ويُلاحظُ من قول الدماميني : " لم يقم دليل للجماعة على أن الموصولة بالماضي والأمر هي الناصبة للمضارع " وقوله : " ولا دليل لهم أيضًا على أن التي يذكر بعدها فعل الأمر والنهي موصول حرفي ، إذ كل موضع تقع فيه كذلك محتمل لأن تكون تفسيرية أو زائدة ". أنه خالف ما ذهب إليه من جواز سبك (أن) مع فعل الأمر بمصدر طلبي ، وهذا تأكيد منه بدخول أن الناصبة للمضارع على فعل الأمر .

ويلاحظ أيضًا موافقته لأبي حيان في أنه لا دليل لهم على أن التي يذكر بعدها فعل الأمر موصول حرفي ، إلَّا أنَّ أبا حيان أجاز وصل (أَنْ) بفعل الأمر في قوله تعالى : ﴿ أَنۡ أَنذِرۡ قَوۡمَكَ ﴾ ، قال : " يجوز أن تكون (أَنْ) مصدريَّةً ، وأن تكون تفسيريَّةً "[٣] .

---

(١) مغني اللبيب ١ / ٣٧ ـ ٣٨ .

(٢) تعليق الفرائد ٢ / ٢٧٢ ـ ٢٧٣ .

(٣) البحر المحيط ٨ / ١٤٢ ، ١٠ / ٢٨٠ .

وليس المقصود بالمصدرية (أَنْ) المخففة من الثقيلة ؛ لأن صلة المخففة لا تكون أمرًا ولا نهيًا ولا غيرهما مما فيه معنى الطلب إجماعًا[1].

وبذلك يظهر لي أن اعتراض ناظر الجيش على أبي حيان متجهٌ في جواز وصل (أن) بفعل الأمر ؛ لأنَّ أبا حيان أجاز ذلك في قوله تعالى :﴿ أَنْ أَنذِرْ قَوْمَكَ ﴾ ، كما أنَّ قولنا : كَتَبْتُ إِلَيْهِ بِأَنْ قُمْ ، أو أَرْسَلْتُ إِلَيْهِ بِأَنِ افْعَلْ ، أو أَوْعَزْتُ إِلَيهِ بِأَنْ اِفْعَلْ ، تركيبٌ صحيحٌ ورد ممن يُوْثَقُ بفصاحته عند النحاة ، والله تعالى أعلم .

---

(1) ينظر شرح كافية ابن الحاجب للرضي ٢ / ٨٣٦ .

المسألة الثالثة : تعدي فعل الاستغاثة بِـ(الباء) .

قال ابن مالك : " الاستغاثةُ دعاءُ المستنصِرِ المستنصَرَ به ، والمستعينِ المستعانَ به ، والمعروف في اللغة تعدي فعله بنفسه ، نحو : اسْتَغَاثَ زَيْدٌ عَمْرًا ، قال الله تعالى : ﴿ إِذْ تَسْتَغِيثُونَ رَبَّكُمْ فَاسْتَجَابَ لَكُمْ ﴾ (١) ، وقال تعالى : ﴿ فَاسْتَغَاثَهُ الَّذِي مِن شِيعَتِهِ عَلَى الَّذِي مِنْ عَدُوِّهِ ﴾ (٢) فالداعي مستغيث ، والمدعو مستغاث . والنحويون يقولون : استغاث به ، فهو مستغاث به ، وكلام العرب بخلاف ذلك "(٣).

قال أبو حيان معترضًا : " ليس كما ذكر بل استغاث يتعدى تارة بنفسه وتارة بحرف الجر الذي هو الباء كما في لفظ سيبويه والنحويين في باب الاستغاثة ... فاستقراء المصنف لذلك غير تام ... ومما جاء من لسان العرب معدى بالباء قول الشاعر :

حتى اسْتَغَاثَ بِمَاءٍ لا رِشَاءَ لَهُ   من الأباطحِ في حَافَاتِهِ الْبُرَكُ

مُكَلَّل بِأُصُولِ النَّبْتِ تَنْسِجُهُ   رِيحٌ خَرِيقٌ لِضَاحِي مَائة حُبُكُ

كَمَا اسْتَغَاثَ بِشَيءٍ فَزُّ غَيْطَلَةٍ   خَافَ الْعُيُونَ فَلَمْ يَنْظُرْ بِهِ الْحَشكُ (٤)

وقال آخر :

قَادَ الْجِيَادَ مِنَ الْجُولَانِ قائظةً   مِنْ بَيْنِ مُنْعَلَةٍ يُرْجَى وَمَجْنُوبِ

---

(١) سورة الأنفال ، الآية ٩ .

(٢) سورة القصص ، الآية ١٥ .

(٣) تمهيد القواعد ٧ / ٣٥٩١ .

(٤) القصيدة من البحر البسيط لزهير بن أبي سلمى ، ينظر ديوانه ، شرح وتقديم : علي حسن فاعور ص ٨٠ ـ ٨١ ، جمهرة اللغة ، لأبي بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي ، تحقيق : رمزي منير بعلبكي ١ / ٣٢٥ ، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية ، لأبي نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي ، تحقيق : أحمد عبد الغفور عطار ٤ / ١٥٧٥ ، المخصص ٢ / ٤٥٥ ، تاج العروس ٢٧ / ٦٢ ، لسان العرب ، لمحمد بن مكرم بن علي ، أبو الفضل ، جمال الدين ابن منظور ، الأنصاري الرويفعي الإفريقي ١٠ / ٣٩٩ .

حَتَّى اسْتَغَاثَتْ بِأَهْلِ الْمِلْحِ مَا طَعِمَتْ   فِي مَنْزِلٍ طَعْمَ نَوْمٍ غَيرَ تَأْوِيبِ[١] "[٢].

واعترضه ناظر الجيش قائلًا :" ولك أن تقول : قد تعرض النحاة إلى ذكر الأفعال التي تتعدى بنفسها تارة وبالحرف أخرى ، ولم يذكروا أن فعل الاستغاثة من تلك الأفعال،ثم قد ثبت بالكتاب العزيز تعديه بنفسه فوجب أنه إذا ورد متعديًّا بحرف أن يدعى فيه التضمين ، وعلى هذا يكون (اسْتَغَاثَ بِمَاءٍ) ضمن معنى استعان ؛ لأن (الماء) يُسْتَعَانُ به ولا يستغاث ، وكذا استغاث من قول الآخر: حَتَّى اسْتَغَاثَتْ بِأَهْلِ الْمِلْحِ ، ضمن معنى استعان أيضًا "[٣].

المناقشة والترجيح :

يلاحظ من النصين السابقين أن ناظر الجيش اعترض على أبي حيان في تعدي فعل الاستغاثة بالباء ؛ بأمرين ، أولهما : أن النحاة لم يذكروا تعديته بالباء ضمن الأفعال التي تتعدى بنفسها تارة وبالحرف تارة أخرى، والآخر :إذا ورد تعديه بالباء يكون متضمِّنًا معنى (اسْتَعَانَ) .

وما ذهب إليه ناظر الجيش ، هو ما ذهب إليه ابن القيم ـ قبله ـ في شرح الألفية ، حيث قال : " ويُقَالُ مُسْتَغِيثٌ ومُسْتَغَاثٌ ، ولا يَحْتَاجُ أن يقولَ (بِهِ) ؛ لأن الفعلَ متعدٍّ بنفسه "[٤]،وكلاهما متأثرٌ بما ذهب إليه ابن مالك في التسهيل وفي الألفية ، قال :

إِذَا اسْتُغِيثَ اسْمٌ مُنَادًى خُفِضَا   بِاللاَّمِ مَفْتُوحاً كَيَا لَلْمُرْتَضَى [٥].

---

(١) البيتان من البحر البسيط للنابغة الذبياني ، ينظر : ديوانه ص ٣٥ ـ ٣٦ ، تاج العروس ٧ / ١٣٥ .

(٢) تمهيد القواعد ٧ / ٣٥٩٥ .

(٣) السابق نفس الصفحة .

(٤) إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك ، لبرهان الدين إبراهيم بن محمد بن أبي بكر بن أيوب بن قيم الجوزية ، تحقيق : محمد بن عوض بن محمد السهلي ٢ / ٦٨٨ .

(٥) ألفية ابن مالك ص ١٤٣ .

ومن الفوائد التي أشار إليها المرادي[١] في هذا البيت أن (استغاث) متعدٍّ بنفسه لقوله : " إذا استُغيث اسم منادى".

وأما سيبويه والنحاة فيرون أن (اسْتَغَاثَ) يتعدى بنفسه ويتعدى بالحرف ، قال في شرحه بيتَ المهلهل :

" يا لَبَكْرٍ أَنْشِرُوا لِي كُلَيْبًا وَيَا لَبَكْرٍ أَيْنَ أَيْنَ الْفَرَارُ

فاستغاث بهم ليُنشروا له كُليباً ... وأما قوله يا لَبكرٍ أين أينَ الفِرارُ فإنما استغاث بهم لهم، أي: لِمَ تفروا ؟ "[٢] .

وقد بيّن أبو حيان في نص سيبويه ما يدلُّ على تعدية فعل الاستغاثة بالباء ، قال في تفسير قوله تعالى : ﴿إِذْ تَسْتَغِيثُونَ رَبَّكُمْ﴾ : " واستغاث يتعدى بنفسه كما هو في الآية ، ويتعدى بحرف الجر كما جاء في لفظ سيبويه في باب الاستغاثة ، وفي باب ابن مالك في النحو المستغاث . ولم يعدِّه بالباء كما عداه سيبويه والنحويون ، وزعم أن كلام العرب بخلاف ذلك "[٣] .

وممن ذهب من النحاة إلى أن فعل الاستغاثة يتعدى بنفسه وبالباء السمين الحلبي[٤]، فقد أشار إلى أنه لم يجئ في القرآن إلا متعديًا بنفسه ؛ مبيِّنًا أن ذلك ما جعل ابن مالك ينقم على النحويين قولهم : المستغاث له ، أو به ، والمستغاث من أجله . على الرغم من تعديه بالحرف كما في قول الشاعر :

حتى اسْتَغَاثَ بِمَاءٍ لا رِشَاءَ لَهُ من الأباطحِ في حَافَاتِهِ الْبُرَكُ

---

(١) ينظر : توضيح المقاصد ٤ / ١١١١ .

(٢) الكتاب ٢ / ٢١٥ .

(٣) البحر المحيط ٥ / ٢٧٨ . ٢٧٩ ، ٩ / ٤٤٢ .

(٤) ينظر : الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ، لأبي العباس شهاب الدين ، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم ، المعروف بالسمين الحلبي ، تحقيق : أحمد محمد الخراط ٥ / ٥٦٥ ـ ٥٦٦ .

مُكَلَّل بِأُصُولِ النَّبْتِ تَنْسِجُهُ رِيحٌ خَرِيقٌ لِضَاحِي مَائة حُبُكُ

كَمَا اسْتَغَاثَ بِسِيءٍ فَزُّ غَيْطَلَةٍ خَافَ الْعُيُونَ فَلَمْ يَنْظُرْ بِهِ الْحَشكُ

ثم خلص إلى أن في هذا الشاهد دلالة على أنه يتعدى بالحرف ، كما استعمله سيبويه وغيره.

قال الشاطبي : " وما قاله ـ أي ابن مالك ـ ظاهر في معظم النقل ، إلا أن سيبويه يستعمله في كتابه بالباء ، فلعله لم يقله إلا عن مستند ، أو يكون مما لم يُسمع "[1].

وفي التاج : " الاستغاثة : طلب الغوث ، وهو التخليص من الشدة والنقمة ، والعون على الفكاك من الشدائد ، ولم يتعدَّ في القرآن إلا بنفسه ، كقوله تعالى : ﴿إِذْ تَسْتَغِيثُونَ رَبَّكُمْ﴾، وقد تعدى بالحرف ، كقول الشاعر :

حتى اسْتَغَاثَ بِمَاءٍ لا رِشَاءَ لَهُ من الأباطحِ في حَافَاتِهِ الْبُرَكُ

وكذلك استعمله سيبويه ، فلا عبرة بتخطئة ابن مالك للنحاة في قولهم : المستغاث له وبه "[2]. وقد ذكر الصبان[3] أن ابن مالك صرَّح بلفظ المستغاث والمستغاث به ، قال ابن مالك في باب الاستغاثة : " إذا نودي المنادى ليخلِّصَ من شِدَّةٍ ، أو يعينَ على مشقةٍ فنداؤه استغاثة . وهو مستغاث ، أو مستغاث به "[4] .

ومما سبق يتبين لي أن ما اعترض به ناظر الجيش على أبي حيان لا يتجه ؛ لأمور :

الأول : أن فعل الاستغاثة ورد متعديًا بالباء ،كما ذكر النحاة في الشاهد الذي أنشده أبو حيان .

---

(1) المقاصد الشافية ٥ / ٣٦٥ ـ ٣٦٦ .

(2) تاج العروس ٥ / ٣١٤ ـ ٣١٥ .

(3) حاشية الصبان ٣ / ٢٤٢ .

(4) شرح الكافية الشافية ٥ / ١٣٣٤ .

الثاني : أن ناظر الجيش نقل عن النحاة ـ كما في قوله ـ بأن فعل الاستغاثة لا يتعدى بالباء ، وأقوال النحاة وآراؤهم بخلاف ذلك ؛ كما هو الحال عند سيبويه والسمين الحلبي .

الثالث : أن تعدي فعل الاستغاثة بالباء ورد في الكلام العربي الفصيح ، فلا عبرة بامتناع ذلك ، والله تعالى أعلم .

المسألة الرابعة : زيادة الباء في الحديث الشريف ، قال ﷺ: (وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَعَلَيْهِ بِالصَّوْمِ)[١].

قال ابن مالك : " ومنها ظروفٌ وشبهُها جارةٌ ضميرَ مخاطبٍ كثيرًا وضميرَ غائبٍ قليلًا ... و (عَلَيْكَ) و (عَلَيَّ) و (عَلَيْهِ) بمعنى : (اِلْزَمْ) و (أَوْلِنِي) و (لِيَلْزَمْ) "[٢].

قال أبو حيان في قوله ﷺ :" الباء زائدة ويكون الصوم مبتدأ ، كما زيدت في قولهم بحسبك درهم"[٣].

واعترضه ناظر الجيش قائلًا : " وأقول : إن ذلك إنما هو على التضمين أيضًا كما قلنا في (فَعَلَيْكَ بِذَاتِ الدِّينِ)[٤]، وما قاله الشيخ يلزم منه أن الصوم يكون واجبًا على من لم يستطع الباءة ، ولا قائل بذلك ، وإنما معنى الحديث الشريف : أنه يلزم الصوم وذلك لأنه يكسر شهوته فيأمن على نفسه من العَنَتِ "[٥].

([١]) صحيح البخاري ، لأبي عبدالله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة الجعفي، المشهور بالبخاري ، تحقيق : محمد زهير ناصر الناصر كتاب الصوم ، باب : الصوم لمن خاف على نفسة العزبة ، برقم ١٩٠٥ ، ٣ / ٢٦ .

([٢]) تمهيد القواعد ٨ / ٣٨٩١ .

([٣]) السابق ٨ / ٣٨٩٨ .

([٤]) المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ ، لمسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري، تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي، كتاب الرضاع، باب استحباب نكاح ذات الدين، برقم ٥٤، ٢ / ١٠٨٧ .

([٥]) تمهيد القواعد ٨ / ٣٨٩٨ .

المناقشة والترجيح :

يرى أبو حيان أن (عليه) خبر مقدم ، و (الصوم) مبتدأ مؤخر والباء زائدة ؛ واعترضه ناظر الجيش بأن ذلك يجعل الصوم واجبًا على من لم يستطع الباءة ، والمعنى خلافُ ذلك ، والصواب أن يكون اسم الفعل (عليه) ضُمِّنَ معنى (الاسْتِمْسَاك)[1] .

وأسماء الأفعال تكون في تعديها ولزومها بحسب ما نابت عنه من الأفعال إن كان الفعل متعدِّيًا أخذت حكمه في التعدية ، وإن كان لازمًا أخذت حكمه في اللزوم [2].

وما ذهب إليه أبو حيان هو مذهب ابن عصفور قبله ، حيث قال : " وأمَّا قوله عليه السلام ... فيتخرَّجُ على أن تكون الباء زائدة في المبتدأ . كأنه قال : وإلَّا فعليه الصومُ ، فلا يكون من الإغراء "[3] .

والسبب في ذلك أن الإغراء لا يكون إلَّا للمخاطب ولا يكون للغائب والمتكلم ، قال ابن الأنباري معلِّلًا ذلك : " لأن المخاطب يقع الأمرُ له بالفعل من غير لام الأمر، نحو : قُمْ ، واذْهَبْ ، فلا يفتقر إلى لام الأمر، وأما الغائب والمتكلم فلا يقع الأمر لهما إلا باللام ، نحو: لِيَقُمْ زَيْدٌ ، ولِأَقُمْ مَعَهُ ؛ فيفتقرَ إلى لام الأمر؛ فلمَّا أقاموها مقامَ الفعل ؛ كرهوا أن يستعملوها

---

(1) تمهيد القواعد ٨ / ٣٨٩٧ ، وقال ناظر الجيش ردًّا على من قال بأن (عليك) متعدية بالباء في الحديث الشريف : (فَعَلَيْكَ بِذَاتِ الدِّينِ) ، وفي قول الأخطل :

فَعَلَيْكَ بِالْحَجَّاجِ لَا تَعْدِلْ بِهِ أحدًا إِذَا نَزَلَتْ عَلَيْكَ أُمُورُ

: " والذي يظهر لي أن (عليك) الذي هو بمعنى اِلْزَمْ ضُمِّنَ معنى : اسْتَمْسِكْ فَعُدِّيَ تَعْدِيَتَهُ " .

(2) ينظر : المفصل في صنعة الإعراب ، لأبي القاسم محمود بن عمرو بن أحمد ، جار الله الزمخشري ، تحقيق : علي بو ملحم ص ١٩٢ ، شرح الكافية الشافية لابن مالك ٢ / ١٣٨٥ . ١٣٩٣ ، توضيح المقاصد ٣ / ١١٦٠ . ١١٦٤ ، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، لعبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، ابن هشام ، تحقيق : يوسف الشيخ محمد البقاعي ٤ / ٧٩ . ٨٥ ، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، لعبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري ، المعروف بابن عقيل ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ٣ / ٣٠٢ . ٣٠٥ .

(3) المقرب ١ / ١٣٦ .

للغائب والمتكلم ؛ لأنها تصير قائمة مقام شيئين : اللام والفعل ، ولم يكرهوا ذلك في المخاطب؛ لأنها تقوم مقام شيء واحد ، وهو الفعل "(١) .

وهذا ما جعل ابن عصفور وأبا حيان يذهبان إلى عدم إغراء الغائب ، كما ذكر الأزهري(٢) .

وقد رُدَّ على ابن عصفور مذهبه بأن في ذلك فسادٌ للمعنى ، قال السمين : " وقد وَرَدَ قولُه عليه السلام (وإلاَّ فعليه بالصوم) ، فقيل : هو إغراء . وقيل ليس به ، وإنما هو مبتدأٌ وخبرٌ ، والباءُ زائدةٌ في المبتدأ . وهو تخريجٌ فاسدُ المعنى؛لأنَّ الصومَ ليس واجباً على ذلك "(٣).

ومن العلماء من يرى أنَّ في هذا الحديث دليلًا على إغراء الغائب ، قال ابن سلَّام : " وفي هذا الحديث من العربية قولُه : (فعليه بالصوم) . فأغرى غائبًا ، ولا تكادُ العربُ تُغري إلَّا الشاهدَ ، يقولون : عَلَيْكَ زيدًا ، ودُونَكَ عَمْرًا ، وعِنْدَكَ ، ولا يقولون : عَلَيْه زيدًا إلا في هذا الحديثِ . فهذا حجةٌ لكلِّ من أغرى غائبًا "(٤) .

وذهب ابن خروف إلى أنَّ الإغراء في هذا الحديث ليس للغائب الذي لم يحضرْ ، وإنما هو لبعض المخاطبين من الحضور ، قال : " لأن المعنى لبعض المخاطبين من حيثُ كان تركُ الاستطاعةِ لا يَعُمُّهُم ، ومنهم مستطيعٌ وغيرُ مستطيعٍ ، فلم يكن الخطابُ بالإغراء ، فأغرى الذي لا يستطيعُ ، ودلَّه على الصوم بلفظ الغَيْبَةِ ، ليكسرَ منه دواعي الجماع ، فكأنَّه في موضع : فَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَدُلُّوهُ عَلَى الصَّوْمِ "(٥) .

---

(١) أسرار العربية ، لعبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري ، أبو البركات ، كمال الدين ، الأنباري ص ١٣٣ .

(٢) شرح التصريح على التوضيح ١ / ١٩١ .

(٣) الدُّرُّ المصون ٩ / ١٢٧ .

(٤) غريب الحديث ، لأبي عبيد القاسم بن سلاّم بن عبد الله الهروي البغدادي ، تحقيق : محمد عبد المعيد خان ٢ / ٧٥.

(٥) شرح جمل الزجاجي لأبي الحسن علي بن محمد بن علي بن خروف الإشبيلي ، إعداد : سلوى محمد عمر عرب ٢ / ١٠٠٨ .

أمَّا الرضيُّ فقد ذهب إلى أن الباء تُزادُ كثيرًا في مفعول أسماء الأفعال ، قال : " وأسماء الأفعال حكمُها في التعدي واللزوم : حكمُ الأفعال التي بمعناها ، إلَّا أن الباء تزادُ في مفعولها كثيرًا ، نحو : عَلَيْكَ بِهِ ؛ لضعفها في العمل ، فتعمد بحرف عادته إيصال اللازم إلى المفعول"[١] . ، وقال الخضريُّ : " وقد يتعدى إليه بالباء كـ(عليك بذات الدين) فيكون بمعنى استمسك مثلًا ، وصرح الرضيُّ بأنها زائدة ؛ لأنها تزاد كثيرًا في مفعول اسم الفعل لضعف عمره "[٢] .

ومما سبق يظهر لي أن اعتراض ناظر الجيش متجهٌ على أبي حيان ؛ للآتي :

أولًا : جواز إغراء الغائب كما ذكر ابن سلَّام بأن الحديث حجةٌ لذلك ، أو لقول ابن خروف أنَّ المقصود بالغائب الحاضر المبهم .

الثاني : أن أسماء الأفعال تتعدى بنفسها تارة ، وبالحرف أخرى بحسب الأفعال التي بمعناها.

الثالث : أن تقديره لم يُخْرِجْ اسمَ الفعلِ (عليه) مما يستحقه من العمل الذي قرره العلماء في كتبهم ، قال الكفويُّ : " ومما ينبغي أن ينبه عليه هو أن كلمة (عليه) و (عليك) وأخواتهما التي هي من أسماء الأفعال إذا استعملت متعدية بنفسها ، نحو : (عَلَيْهِ زَيْدًا) ، و (عَلَيْكَ بَكْرًا) يكون بمعنى الأمر من اللزوم ، فمعنى الأول : ليلزم زيدًا ولا يفارقه ، ومعنى الثاني: الزم بكرًا ولا تفارقه . وإذا اسْتُعْمِلَتْ متعديةً بالباء كقوله : (فَعَلَيْهِ بِالصَّوْمِ) وقولنا : (عَلَيْكَ بِالْعُرْوَةِ الوُثْقَى) يكون المعنى الاسْتِمْسَاك "[٣] ، والله تعالى أعلم .

---

(١) شرح الرضي لكافية ابن الحاجب ، لمحمد بن الحسن الإستراباذي السمنائي النجفي ، المعروف بالرضي ، ت : حسن بن محمد بن إبراهيم الحفظي ٢ / ٢٩٧ .

(٢) حاشية الخضري ٢ / ٢١٠ .

(٣) الكليات ص ٦٣٠ .

المبحث الثالث :(عَنْ) الجارَّة .

المسألة الأولى :(عَنْ) التي للتعليل .

قال ابن مالك : " واستعمال (عَنْ) للتعليل ، كقوله تعالى : ﴿ وَمَا كَانَ ٱسْتِغْفَارُ إِبْرَٰهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَن مَّوْعِدَةٍ وَعَدَهَآ إِيَّاهُ ﴾ [١] ، وقوله تعالى : ﴿ وَمَا نَحْنُ بِتَارِكِيٓ ءَالِهَتِنَا عَن قَوْلِكَ ﴾ [٢] ، ومنه قول ضَابِئ البُرْجُمِيُّ :

وَمَا عَاجِلَاتُ الطَّيْرِ تُدْنِي مِنَ الْفَتَى   نَجَاحًا وَلَا عَنْ رَيْثِهِنَّ يَخِيبُ [٣] "[٤] .

فاعترضه أبو حيان بقوله : " فَمُتَأَوَّلٌ على أن المعنى : إلا بَعْدَ مَوْعِدَةٍ ، وبَعْدَ قَوْلِكَ ، وبَعْدَ رَيْثِهِنَّ ؛ وإذا كان ذلك بعدُ فقد تجاوز الوقتُ "[٥] .

---

(١) سورة التوبة ، الآية ١١٤ .

(٢) سورة هود ، الآية ٥٣ .

(٣) البيت من البحر الطويل ، وفي التسهيل (عَنْ وَلْيِهِنَّ مُخَيَّبُ) ، وفي تمهيد القواعد (عَنْ رَيْثِهِنَ يَخِيبُ)، ينظر : الأصمعيات اختيار الأصمعي ، لأبي سعيد عبد الملك بن قريب بن علي بن أصمع ، المشهور بالأصمعي ، تحقيق :احمد محمد شاكر ، عبد السلام محمد هارون ص ١٨٤ ، شرح أبيات سيبويه ، ليوسف بن أبي سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان أبو محمد السيرافي ، تحقيق : محمد علي الريح هاشم ١ / ٢٤٤ ، الشعر والشعراء ، لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري ١ / ٣٣٩ ، الكامل في اللغة والأدب ، لأبي العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي الأزدي ، المعروف بالمبرد ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ١ / ٢٥٣ ، جمهرة الأمثال ، لأبي هلال الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران ، العسكري ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، وعبدالمجيد قطامش ٢ / ١٧ ، زهر الآداب وثمر الألباب ، لإبراهيم بن علي بن تميم الأنصاري ، أبو إسحاق الحصري القيرواني ، تحقيق : يوسف علي الطويل ١ / ٤٢٧ ، لسان العرب ٥ / ١٢٥ ، التذييل والتكميل ١١ / ٢٢٣ ، خزانة الأدب ١٠ / ٣٢٠ ، زهر الأكم في الأمثال والحكم ، للحسن بن مسعود بن محمد ، أبو علي ، نور الدين اليوسي ، تحقيق : محمد حجي ، ومحمد الأخضر ١ / ٢٦٥ .

(٤) تمهيد القواعد ٦ / ٢٩٦٦ - ٢٩٦٧ .

(٥) السابق ٦ / ٢٩٧١ .

قال ناظر الجيش معترضًا : " ولا يخفى ضعف هذا التأويل ؛ لأن المراد ما كان من إبراهيم صلى الله عليه وسلم لأبيه إلا لأجل الموعدة ؛ فالآية الشريفة مسوقة للاعتذار عنه ﷺ فإن استغفاره لأبيه كان من أجل الوفاء بعهده له ، وليس المراد الإخبار بأن الاستغفار كان بعد الوعد أو قبله "(١) .

المناقشة والترجيح :

اعترض ناظر الجيش على أبي حيان في مجيء (عَنْ) موافقة لِـ(بعد) في النص السابق ؛ زاعمًا أن (عن) فيما ذُكِرَ للتعليل .

اختلف النحاة في اثبات معنى التعليل لِـ(عَنْ) على مذهبين (٢):

الأول : البصريون وهم لا يثبتون لها ذلك بل تكون (عَنْ) للمجاوزة فقط .

الثاني : مذهب الكوفيين وتبعهم ابن السراج وابن مالك في ذلك وقد أثبتوا لِـ(عن) بعض المعاني منها التعليل .

قال أبو حيان : " وهذا الذي ذكره المصنف هو مذهب للكوفيين ، زعموا أن (عَنْ) تكون بمعنى : من أجل "(٣) ، وأشار السيوطي إلى أن مذهب البصريين بأن تكون (عن) للمجاوزة ، ولا يقال فيها معنًى " والبصريون قَالوا هي للمجاوزة في الجميع ولو كانت لها معاني هذه الحروف لجاز أن تقعَ موقعَها "(٤) .

---

(١) تمهيد القواعد ٦ / ٢٩٧١ ـ ٢٩٧٢ .

(٢) ينظر : رصف المباني ص ٣٧٠ ، الجنى الداني ص ٢٤٨ . ٢٤٩ ، مغني اللبيب ١ / ١٦٨ ، المساعد ٢ / ٢٦٦ ، حاشية الصبان ٢ / ٣٣٥ .

(٣) التذييل والتكميل ١١ / ٢٢٣ .

(٤) همع الهوامع ٢ / ٤٤٣ .

ويُلَاحَظُ مما ورد موافقةُ أبي حيان للبصريين ، إلا أنه لـمَّا قدر (بَعْدَ) في الأمثلة السابقة قد وافق الكوفيين ؛ لأنه من المعاني التي أثبتوها ، قال ـ عندما أثبت ابن مالك أنَّ (عَنْ) تأتي موافقةً لـ(بَعْدَ) ـ : " هذا أيضًا مذهب كوفي "[(١)] .

وقد نقل أبو حيان عن ابن أبي الربيع أنه قال : " وينبغي على قول الكوفيين ومن تبعهم أن تكون (عن) ظرفًا ؛ لأنها بمعنى (بَعْدَ) ، ولا أعلم أحدًا قال فيها إنها اسمٌ إلَّا إذا دخل عليها حرف الجر "[(٢)] . وهذا مناقض لما ذهب إليه في تقدير (بَعْدَ) ؛ لأنه مثبتٌ لإسميتها كما قال ابن أبي الربيع .

والسبب في تقدير (بعد) ـ عند أبي حيان ـ يرجع إلى التقارب بينها وبين (عَنْ) في المعنى كما نقل عن ابن عصفور عندما قال : " وقعت في هذه المواضع (عَنْ) موقع (بعد) لتقارب معنييهما ؛ لأن (عَنْ) تكون لما عدَا الشيءَ وتجاوزه ، و (بعد) لما تبعه وعاقبه ، فإذا جاء الشيء بعد الشيء فقد عَدَا وقْتُهُ وقْتَهُ وتجاوزه "[(٣)]. ثم قال أبو حيان في قول القائل :

قَرِّبَا مَرْبِطَ النَّعَامَةِ مِنِّي ... لَقِحَتْ حَرْبُ وَائِلٍ عَنْ حِيَالِ[(٤)]

---

(١) التذييل والتكميل ١١ / ٢٢٥ .

(٢) التذييل والتكميل ١١ / ٢٢٦ ، نسبه ناظر الجيش إلى ابن أبي الربيع ٦ / ٢٩٧٢ .

(٣) السابق نفس الصفحة ، نسبة القول إلى ابن عصفور ، كما ذكر ناظر الجيش المرجع السابق نفس الصفحة .

(٤) البيت من البحر الخفيف ، للحارث بن عباد : ينظر ، الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها ، لأحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرازي ص ١٥٨ ، المزهر في علوم اللغة وأنواعها ، لعبدالرحمن بن أبي بكر ، جلال الدين السيوطي ، تحقيق : فؤاد علي منصور ١ / ٢٦٢ ، المنَجَّد في اللغة ، لعلي بن الحسن الهنائي الأزدي ، أبو الحسن الملقب بـ(كراع النمل) ، تحقيق : أحمد مختار عمر، وضاحي عبد الباقي ص ٧٠ ، جمهرة اللغة ١ / ٣١٥ ، تهذيب اللغة ٣ / ١٣٨ ، الصحاح ٦ / ٢١٦٨ ، المحكم والمحيط الأعظم ، لأبي الحسن علي بن إسماعيل بن سيده ، المرسي ، تحقيق : عبد الحميد هنداوي ٢ / ٢٠٠ ، لسان العرب ٧ / ٨٢ ، الأصمعيات ص ٧١ ، أدب الكاتب ، لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري ، تحقيق : محمد الدالي ص ٥١٣ ، شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ١٦١ ، المقاصد الشافية ٣ / ٦٥٥ .

وقول الآخر :

لَئِنْ مُنِيتَ بِنَا عَنْ غِبِّ مَعْرَكَةٍ لَا تُلْفِنَا عَنْ دِمَاءِ الْقَوْمِ نَنْتَفِلُ[١]

: " وهذا التأويل سائغ في (عَنْ حِيَالِ) ، و (عَنْ غِبِّ مَعْرَكَةٍ) "[٢] ، أي بعد حيال ، وبعد غب معركة .

وقد ذكر بعض المفسرين أن (عن) في قوله تعالى : ﴿ عَن مَّوْعِدَةٍ ﴾ ، وفي ﴿ عَن قَوْلِكَ ﴾ تكون للتعليل ، قال الأخفش : " ﴿ إِلَّا عَن مَّوْعِدَةٍ وَعَدَهَآ إِيَّاهُ ﴾ يريدُ : إلا من بعد موعدة،كما تقول:ما كان هذا الشر إلا عن قول كان بينكما، أي : عن ذلك صار"[٣] . وقال الطَّبَرِيُّ : " ﴿ وَمَا كَانَ ٱسْتِغْفَارُ إِبْرَٰهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَن مَّوْعِدَةٍ ﴾ ، ومعناه : إلا من بعد موعدة ، كما يقال : ما كان هذا الأمر إلا عن سبب كذا ، بمعنى : من بعد ذلك السبب ، أو من أجله . فكذلك قوله: ﴿ إِلَّا عَن مَّوْعِدَةٍ ﴾ ، من أجل موعدة وبعدها "[٤]، وقال : " ﴿ وَمَا نَحْنُ بِتَارِكِيٓ ءَالِهَتِنَا ﴾ ، يقول : وما نحن بتاركي آلهتنا ، يعني : لقولك : أو من أجل قولك "[٥].

([١]) البيت من البحر البسيط ، للأعشى ميمون بن قيس : ينظر ، شرح المعلقات التسع ، لأبي عمرو الشيباني ، تحقيق وشرح / عبد المجيد همو ص ٣٤ ، معجم ديوان الأدب ، لأبي إبراهيم إسحاق بن إبراهيم بن الحسين الفارابي ،، تحقيق : أحمد مختار عمر ٢ / ٤١٧ ، شرح الكافية الشافية ٢ / ٨٠٩ ، توضيح المقاصد ٣ / ١٢٩٠ ، المقاصد الشافية ٣ / ٦٥٥ ، شرح ابن عقيل ٤ / ٤٥ ، خزانة الأدب ١١ / ٣٣٢ .

([٢]) التذييل والتكميل ١١ / ٢٢٦ .

([٣]) معاني القرآن ، لأبي الحسن سعيد بن مسعدة المجاشعي بالولاء ، البلخي ثم البصري ، المعروف بالأخفش الأوسط ، تحقيق : هدى محمود قراعة ١ / ٣٦٧ .

([٤]) تفسير الطبري جامع البيان في تأويل القرآن ، لمحمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي ، أبو جعفر الطبري ، تحقيق : أحمد محمد شاكر ١٤ / ٥١٥ .

([٥]) السابق ١٥ / ٣٦٠ .

وقد رجح أبو حيان مجيء (عن) للتعليل في تفسير قوله تعالى : ﴿ فَأَزَلَّهُمَا ٱلشَّيْطَٰنُ عَنْهَا ﴾[١] ، كما هي في ﴿ عَن مَّوْعِدَةٍ ﴾ قال : " وتكون (عن) إذ ذاك للسبب ، أي : أصدرَ الشيطانُ زَلَّتَهُمَا عَنِ الشَّجَرَةِ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَمَا فَعَلْتُهُۥ عَنْ أَمْرِي ﴾[٢]، ﴿ وَمَا كَانَ ٱسْتِغْفَارُ إِبْرَٰهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَن مَّوْعِدَةٍ وَعَدَهَآ إِيَّاهُ ﴾ "[٣] ، وقال : " وعن في ﴿ عَن قَوْلِكَ ﴾ حالٌ من الضمير في (تاركي آلهتنا) ، كأنه قيل : صادرين عن قولك ، قاله الزمخشري . وقيل : عن للتعليل ، كقوله تعالى : ﴿ إِلَّا عَن مَّوْعِدَةٍ وَعَدَهَآ إِيَّاهُ ﴾ فتتعلَّقُ بِ(تَارِكِي) ، كأنه قيل لِقَوْلِكَ ، وقد أشار إلى التعليل والسبب فيها ابن عطيَّه ، فقال : أي لا يكون قولك سببًا لتركنا "[٤] .

ومما سبق يظهر لي أن اعتراض ناظر الجيش على أبي حيان متجهٌ ؛ لأمرين :

الأول : أنَّ مجيءَ (عن) للتعليل ثابت عند الكوفيين .

الثاني : أنَّ أبا حيان ذكر في تفسير الآية أن (عَنْ) تكون للسبب ، والله تعالى أعلم .

---

(١) سورة البقرة ، الآية ٣٦ .

(٢) سورة الكهف ، الآية ٨٢ .

(٣) البحر المحيط ٦ / ٢٦٢ .

(٤) السابق ٦ / ١٦٧ .

المسألة الثانية : زيادة (عَنْ وَ عَلَى وَ الْبَاءِ) عِوَضًا .

قال ابن مالك : " وأشرت بقولي (وتزاد هي - يقصد (عن) - و (على) و (الباء) عوضًا إلى قول الشاعر :

أَتَجْزَعُ إنْ نَفْسٌ أَتَاهَا حِمَامُهَا فَهَلَّا الَّتِي عَنْ بَيْنَ جَنْبَيْكَ تَدْفَعُ[1]

وإلى قول الراجز :

إِنَّ الْكَرِيمَ وَأَبِيْكَ يَعْتَمِلْ إنْ لَمْ يَجِدْ يَوْمًا عَلَى مَنْ يَتَّكِلْ[2]

([1]) البيت من البحر الطويل لزيد بن رزين بن الملوح ، ينظر : المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ، لأبي الفتح عثمان بن جني الموصلي ، تحقيق : علي النجدي ناصف ، وآخرون ١ / ٢٨١ ، ضرائر الشعر ، لعلي بن مؤمن بن محمد بن علي بن عصفور ، المعروف بابن عصفور الإشبيلي ، تحقيق : السيد إبراهيم محمد ص ٢١٣ ، التذييل والتكميل ١١ / ٢٢٧ ، الجنى الداني ص ٢٤٨ ، مغني اللبيب ١ / ١٧٠ ، القاموس المحيط ص ١٢١٧ ، شرح الأشموني ٢ / ٩٦ ، شرح التصريح على التوضيح ١ / ٦٥٤ ، همع الهوامع ٢ / ٤٢٢ ، خزانة الأدب ١٠ / ١٤٤ ، تاج العروس ٣٥ / ٤٢٤ ، الدرر اللوامع ٢ / ٣٧ .

([2]) البيت من البحر الرجز ، قيل في سعد بن زيد مناة ، وهو بلا نسبة . ينظر : كتاب العين ، لأبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري ، تحقيق : مهدي المخزومي ، وإبراهيم السامرائي ٢ / ١٥٣ ، الكتاب ٢ / ٨٢ ، الانتصار لسيبويه ، لأبي العباس أحمد بن محمد بن ولَّاد التميمي النحوي ، تحقيق : زهير عبدالمحسن سلطان ص ١٨٢ ، الأمالي ، لعبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي الزجاجي ، أبو القاسم ، تحقيق : عبد السلام هارون ص ٢٣٥ ، معجم ديوان الأدب ٢ / ٤١٦ ، الصحاح ٥ / ١٧٧٥ ، الحُجَّة للقراء السبعة ، لأبي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي الأصل ، تحقيق : بدر الدين قهوجي ٦ / ١٧١ ، المحتسب ١ / ٢٨١ ، معجم مقاييس اللغة ٤ / ١٤٥ ، الفروق اللغوية ، لأبي هلال الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران ، العسكري ، تحقيق : محمد إبراهيم سليم ١ / ١٣٥ ، المحْكَم ٢ / ١٧٨ ، التذييل والتكميل ١١ / ٢٢٧ ، الجنى الداني ص ٤٧٩ ، مغني اللبيب ١ / ١٦٥ ، شرح الأشموني ٢ / ٩٢ ، شرح التصريح على التوضيح ١ / ٦٥١ . ٦٥٢ ، همع الهوامع ٢ / ٤٢٢ ، خزانة الأدب ١٠ / ١٤٣ ، في الدرر اللوامع ٢ / ٣٧ .

وإلى قول الشاعر :

وَلَا يُؤَاتِيك فِيْمَا نَابَ مِنْ حَدَثٍ إلاَّ أَخُو ثِقَةٍ فَانْظُرْ بِمَنْ تَثِقُ[١] "[٢] .

قال أبو حيان معترضًا : " لا يتعين هذا التأويل ؛ لاحتمال أن يكون الكلامُ تَمَّ عند قوله: (إِنْ لَمْ يَجِدْ يَوْمًا) ، أي أنه إذا لم يجد ما يستعين به اعتمل بنفسه ، ثم قال : على من يتكل ، و(مَنْ) استفهامية كأنه قال : على أي شخص يتكل ؟ أي : لا أحد يتكل عليه ؛ فيحتاج أن يعتمل بنفسه لإصلاح حاله فـ(على) مِنْ قوله (عَلَى مَنْ) متعلقة بِـ(يتكل) ... يحتمل أن الكلام تم عند قوله : (فَانْظُرْ) أي : فانظر لنفسك ، ولما قرر أنه لا يؤاتيه إلا أخو ثقة استدرك على نفسه ، فاستفهم على سبيل الإنكار على نفسه حيث قرر وجود أخي ثقة ؛ فقال : بمن تثق ؟ أي لا أحد يوثق به ؛ فالباء في (بِمَنْ) متعلقة بِـ(تثق) "[٣] .

قال ناظر الجيش معترضًا : " ولا يخفى أن المعنى ليس ما قاله ؛ إنما المعنى على ما قاله المصنف والمتأمل لا يخفى عليه ذلك ، ثم يُقَالُ : هب أن هذا التأويل يَتِمُّ له في البيتين فما يفعل في قول الآخر : فهلَّا التي عن بين جنبيك تدفع "[٤] .

المناقشة والترجيح :

يتمحور الخلاف في هذه المسألة حول أمرين من خلال ما ذُكِرَ في كلام أبي حيان :

([١]) البيت من البحر البسيط لسالم بن وابصة ، ينظر : كتاب النوادر في اللغة ، لأبي زيد سعيد بن أوس بن ثابت بن بشير بن أبي زيد الأنصاري ، تحقيق : محمد عبدالقادر أحمد ص ٤٩٠ ، مجالس ثعلب ، لأبي العباس أحمد بن يحيى بن يسار الشيباني بالولاء ، المعروف بثعلب ، تحقيق : عبد السلام هارون ص ٢٤٩ ، الكامل ١ / ١٨ ، العمدة في محاسن الشعر وآدابه ، لأبي علي الحين بن رشيق القيرواني الأزدي ، تحقيق : محمد محيي الدين عبدالحميد ١ / ٢٥٠ ، التذييل والتكميل ١١ / ٢٢٨ ، مغني اللبيب ١ / ١٦٥ ، شرح الأشموني ٢ / ٨٦ . ٨٧ ، همع الهوامع ٢ / ٤٢٢ ، خزانة الأدب ١٠ / ١٤٤ ، الدرر اللوامع ٢ / ٣٦ . ٣٧ .

([٢]) تمهيد القواعد ٦ / ٢٩٦٧ ـ ٢٩٦٨ .

([٣]) السابق ٦ / ٢٩٧٣ ـ ٢٩٧٤ .

([٤]) السابق ٦ / ٢٩٧٤ .

الأول : عدم زيادة (عَنْ) و(عَلَى)عوضًا وغير عوض ، قال أبو حيان : " وما ذهب إليه المصنف من أن (عَنْ) و(عَلَى) تكونان زائدتين ليس بصحيح ، وقد نصَّ سيبويه على أن (عَنْ) و(عَلَى) لا يُزَادَانِ عوضًا ولا غيرَ عوض "[١].

الثاني : ما ذكره سيبويه في المحذوف من الجار والمجرور ، قال سيبويه : " ويجوز أن تقول : بِمَنْ تَمْرُرْ أَمْرُرْ ، وعلى مَنْ تَنْزِلْ أَنْزِلْ ، إذا أردتَ معنى عَلَيْهِ وَبِهِ ؛ وليس بحد الكلام ، وفيه ضعفٌ . ومثل ذلك قول الشاعر ، وهو بعض الأعراب :

إنّ الكريم وأبيك يَعْتَمِلْ إنْ لم يَجِدْ يوماً على مَنْ يَتَّكِلْ

يريد : يتكل عليه ، ولكنه حذف . وهذا قول الخليل "[٢].

ويُلاحَظُ أن سيبويه أجاز ذلك ولكنه على ضعف ، ثم مثل بقول الشاعر ونسبه للخليل ، وعلى ذلك نقول : بأن (عَنْ) و (عَلَى) يُزَادَانِ عوضًا ، وكذلك الباء .

وقد وجَّه أبو علي الفارسي قراءةَ حمزة والكسائي ، وهي قراءة عامة قرَّاء الكوفة[٣] ، في جرِّ (آياتٍ) من قوله تعالى : ﴿ **إِنَّ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ لَأٓيَٰتٍ لِّلْمُؤْمِنِينَ ، وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُثُّ مِن دَآبَّةٍ ءَايَٰتٌ لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ ، وَٱخْتِلَٰفِ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ وَمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مِن رِّزْقٍ فَأَحْيَا بِهِ ٱلْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَتَصْرِيفِ ٱلرِّيَٰحِ ءَايَٰتٌ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ** ﴾[٤] . في الآية الرابعة والآية الخامسة حملًا على اسم (إنَّ) في الآية الثالثة . قال مبيِّنًا ذلك : " فإن قلتَ إنّه يَعْرِضُ في هذه القراءة العطفُ على عاملين ، وذلك في قوله : (واختلافِ الليلِ والنهارِ آياتٍ) وسيبويه وكثير من النحويين لا يجيزونه .قيل : يجوز أن يقدر في قوله : (واختلاف الليل والنهار آياتٍ) ، وإن كانت محذوفةً

---

(١) التذييل والتكميل ١١ / ٢٢٩ .

(٢) الكتاب ٣ / ٨١ ـ ٨٢ .

(٣) ينظر : جامع البيان ٢٢ / ٦٠ .

(٤) سورة الجاثية ، الآية ٣ ـ ٥ .

من اللّفظ في حكم المثبت فيه ، وذلك أن ذكرَهُ قد تقدم في قوله : ﴿ إِنَّ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ ﴾ ، ﴿ وَفِي خَلۡقِكُمۡ ﴾ فيجوز أن يكونَ حَذَفَهَا ؛ لأنَّ حرفَ الجر قد تقدَّمَ ذكرُهُ في قوله : ﴿ إِنَّ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ ﴾، وقوله : ﴿ وَفِي خَلۡقِكُمۡ ﴾ فلمَّا تقدَّمَ ذِكْرُ الجارِّ في هذين قدَّرَ فيه الإثباتَ في اللّفظ ، وإن كان محذوفًا منه ، كما قدَّرَ سيبويه في قوله :

أَكُلَّ امرئٍ تَحْسَبِينَ امْرَأً وَنَارٍ تَوَقَّدُ باللّيلِ نَارًا[1]

إن (كُلَّ) في حكم الملفوظ به ، واسْتُغْنِيَ عن إظهارِهِ بتقدُّمِ ذِكْرِهِ ، وكذلك فعلتِ العربُ في الجارِّ، ألا ترى أَنَّهم لم يُجِيزُوا : مَنْ تَضْرِبْ أَمُرُّ، ولو قلت : بِمَنْ تَمُرُّ أَمُرُّ، كان جائزًا ؟ وعلى أنّهم قالوا : عَلَى مَنْ تَنْزِلْ أَنْزِلْ عَلَيْهِ ، فحذفوا الجارَّ ، وحَسُنَ ذلك ؛ لتقدّمِ ذكرِ الجارِّ ، وعلى هذا قول الشاعر :

إنّ الكريم وأبيك يَعْتَمِلْ إنْ لم يَجِدْ يوماً على مَنْ يَتَّكِلْ

لما ذَكَرَ (على) وإن كانت زائدةً في قول سيبويه حَسُنَ حذفُ الجارِّ مِنَ الصِّلَةِ ، ولو لم يذكرْه لم يَجُزْ "[2] .

وذهب ابن جني إلى جواز القياس على مثل ذلك ، قال : " وقد أُوقِعَ هذا التعاوضُ في الحروف المنفصلةِ عن الكلم غيرِ المصوغة فيها الممزوجةِ بأنفس صيغها . وذلك قول الراجز ـ على مذهب الخليل ـ :

إنّ الكريم وأبيك يَعْتَمِلْ إنْ لم يَجِدْ يوماً على مَنْ يَتَّكِلْ

([1]) البيت من البحر المتقارب لأبي داود الإيادي ، ينظر : الكتاب ١ / ٦٦ ، الأصول في النحو ٢ / ٧٠ ، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين : البصريين والكوفيين ، لعبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري ، أبو البركات ، كمال الدين ، الأنباري ٢ / ٣٨٦ ، توضيح المقاصد ٢ / ٨١٩ ، الدرر اللوامع ٢ / ١٥٧ .

([2]) الحُجَّة ٦ / ١٧٠ ـ ١٧١ .

أي : من يتكل عليه . فحذف "عليه" هذه، وزاد "على" متقدّمة، ألا ترى أنه يعتمل إن لم يجد من يتكل عليه ... وقياس هذا الحذف والتعويض قولهم: بأيهم تضرب أمرر، أي: أيهم تضرب أمرر به "[١] .

قال الأعلم : " وقول سيبويه أولى ؛ لأن الظاهر أنه كلامٌ واحدٌ فلا يُرَدُّ بعضُهُ عن بعض إلَا بدلالةٍ "[٢] .

وقد خالف ابن عصفور من ذهب إلى جواز القياس على هذه الزيادة قائلًا : " وهو من القلة بحيث لا يُلْتَفَتُ إليه "[٣] . وإلى ذلك أِشار أبو حيان عندما قال : " وهذا الذي أجازه قياسًا لم يثبتِ الأصلُ الذي يُقَاسُ عليه ؛ ألا ترى إلى ما ذكرناه من التأويل فيما استدل به ، ولو كانت لا تَحْتَمِلُ التأويلَ لكانت من الشذوذ والندور والبعد من الأصول بحيث لا يُقاسُ عليها ولا يُلْتَفَتُ إليها "[٤] .

وما ذهب إليه أبو حيان هو قول الفراء ، وتبعه المبرّدُ ـ قَبْلَهُ ـ قائلًا : " وهذا خلافُ ما ذُكِرَ ؛ لأنَ (على) الأولى الزائدة لا معنى لها ، وهذا أيضًا إنما يجوزُ في الموضع الذي تُذْكَرُ فيه حروفُ الجرِّ مرةً فيُكْتَفَى به ويُسْتَغْنَى في الفعل الأخر عن إعادته ، نحو : بِمَنْ تَمْرُرْ أَمْرُرْ ، ولكنَّ معنى هذا (إنْ لمْ يجد يومًا شيئًا) فحذف المفعولَ ثم قال مستفهمًا : على من يتكل وهذا قول الفراء "[٥] .

وردَّه ابن ولَّاد معلِّلًا : " فأمَّا قولُ الفراء فضعيفٌ ؛ لأنه إِنْ جعلَ الثاني منقطعًا من الأول وجعلَ كلَّ واحدٍ منهما مكتفيًا غيرَ متعلق بالآخر فإنه يجعلُ الاستفهامَ جوابًا للمجازاة ، كأنه

---

(١) الخصائص ٢ / ٣٠٧ ـ ٣٠٨ .

(٢) النكت في تفسير كتاب سيبويه وتبيين الخفي من لفظه وشرح أبياته وغريبه ، لأبي الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى ، الأعلم الشنتمري ، تحقيق : رشيد بلحبيب ٢ / ٣٦٠ .

(٣) ضرائر الشعر ص ٢١٣ .

(٤) التذييل والتكميل ١١ / ٢٢٨ .

(٥) الانتصار ص ١٨٣ .

قال : إِنْ لَمْ يَجِدْ يومًا فَعَلَى مَنْ يَتَّكِلُ ، فأضمرَ الفاء وهذا ضعيفٌ في الإعراب ، والذي تأوله سيبويه أقوى ؛ لأنه يجوز في الكلام ، فهذا بينهما في حُسْنِ الإعرابِ وقُبْحِهِ ، وبينها في المعنى أيضًا شيءٌ آخرُ ؛ لأنَّ الاستفهامَ فِيْمَنْ يتكلُ عليه الكريمُ وغيرُ الكريم ، ولا معنى لهذا في الكريم دون غيره ، والمعنى في الأول أن الكريم يعتمل على أهله ، فلا يَعِيبُه ذلك إذا أَعْسَرَ وهذا معنى حسنٌ واضحٌ "[١] .

ومِمَّا سبق يظهر لي أن اعتراض ناظر الجيش متجه على ما ذهب إليه أبو حيان ؛ لأمور :

الأول : ثبوت ما ذهب إليه ابن مالك من زيادة (عَنْ) و (عَلَى) و (الباء) عوضًا ؛ عند النحاة ، وعند سيبويه الذي عوَّل أبو حيان في رَدِّه على مذهبه .

الثاني : ورودُ ذلك في توجيه بعض القراءات ، كما في قراءة حمزة والكسائي سابقًا .

الثالث : أنَّ أبا حيان لم يعلِّلْ لِرَدِّهِ في البيت الثاني في زيادة (عَلَى) .

الرابع : أنَ معنى البيت الذي ذكره ابن ولَّاد هو الأقرب إلى الصواب ، والله تعالى أعلم .

---

(١) الانتصار ص ١٨٣ ـ ١٨٤ .

المبحث الرابع : (حَتَّى) الجارَّة .

المجرور بِ(حَتَّى) .

قال ابن مالك : " والتزم الزمخشري كونَ مجرورِها آخرَ جزءٍ أو ملاقيَ في آخرَ جزء ، وهو غيرُ لَازِمٍ ومن دلائل ذلك قول الشاعر :

إِنَّ سَلْمَى مِنْ بَعْدِ يَأْسِيَ هَمَّتْ ... بِوِصَالٍ لَوْ صَحَّ لَمْ يَبْقَ بُوسَا

عَيَّنَتْ لَيْلَةً فَمَا زِلْتُ حَتَّى ... نِصْفَهَا رَاجِيًا فَعُدْتُ يَؤُوسَا[1] "[2] .

قال أبو حيان معترضًا : " وما استدل به المصنف من قوله :

عَيَّنَتْ لَيْلَةً فَمَا زِلْتُ حَتَّى ... نِصْفَهَا رَاجِيًا فَعُدْتُ يَؤُوسَا

لا حجة فيه ؛ لأنه لمْ يتقدمْ (حَتَّى) شيءٌ يكون ما بعدها جزءًا له ، ولا يكون ما بعدها ملاقيًا لآخر جزء منه في الجملة العامل فيها بِ(حَتَّى) ، ليس الْمُغَيَّا البيت نظير ما مثل به أصحابُنا من قولهم : أكلتُ السمكةَ حتى وسطِها ؛ لأنه تقدم السمكة في الجملة المغيا العامل فيها بِ(حَتَى) ، وليس الوسط آخر جزء في السمكة ولا ملاقيًا لآخر جزء منها . فلو صرح في الجملة بذكر الليلة فقال : فما زِلْتُ راجيًا وصلَها تلك الليلةَ حتى نصفها ؛ كان ذلك حجة على الزمخشري "[3].

واعترض عليه ناظر الجيش قائلًا : " ولم يظهر ما قاله ؛ لأن الشاعر وإن لم يصرح بذكر الليلة فمراده : فما زلت تلك الليلة . ولو لم يكن ذلك مراده لم يكن للضمير المضاف إليه النصف مفسر يعود عليه .

---

(1) البيتان من الخفيف ، وهو بلا نسبة ، ينظر : شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ١٦٨ ، التذييل والتكميل ١١ / ٢٤٧ . ٢٤٨ ، الجنى الداني ص ٥٤٤ ، توضيح المقاصد ٢ / ٧٥٢ ، مغني اللبيب ١ / ١٤٣ ، المقاصد النحوية ٢ / ٤٤٣ ، شرح التصريح على التوضيح ١ / ٦٥٦ ، همع الهوامع ٢ / ٤٢٤ ، الدرر اللوامع ٢ / ٣٨ .

(2) تمهيد القواعد ٦ / ٢٩٨٥ ـ ٢٩٨٦ .

(3) السابق ٦ / ٢٩٨٩ .

وقد قال المصنف : إن مجرور (حَتَّى) بعض لما قبلها من مفهم جمع إفهامًا صريحًا ، أو غير صريح ، ومثل لغير الصريح بقوله تعالى : ﴿ لَيَسْجُنُنَّهُۥ حَتَّىٰ حِينٍ ﴾ [(١)] . والحاصل أنه : لا يلزم من عدم الذكر لفظًا عدمُ الإرادة والتقدير "[(٢)].

المناقشة والترجيح :

اعترض ناظر الجيش على أبي حيان عندما ردَّ ما احتج به ابنُ مالك على الزمخشري في عدم الاشتراط في مجرور (حَتَّى) بأن يكون آخرًا أو ملاقيًا آخرَ جزء ؛ لعدم ذكر ذي الأجزاء مصرحًا به قبل (حَتَّى) ؛ زاعمًا أنه مرادٌ في البيت الذي ذكره ابنُ مالك ، ويَدُلُّ عليه الضميرُ المضاف إلى النصف بأنه يعود عليه .

اشترطَ جمهورُ النحاةِ والمغاربةُ[(٣)] في مجرور (حَتَّى) أنْ يكونَ آخرَ جزءٍ أو ملاقيًا آخرَ جزء لما قبلها ؛ وذلك للتفريق بينها وبين (إِلَى) التي لا يُشْتَرَطُ فيها ذلك ؛ لأنها تدخلُ على جميع أجزاء السابق لِ(حَتَّى) .

قال الزمخشري : " و(حتى) في معناها ـ يعني إِلَى ـ ، إلا أنها تُفَارِقُهَا في أن مجرورها يجب أن يكونَ آخرَ جزءٍ من الشي ، أو ما يُلاقيَ أخرَ جزءٍ منه ؛ لأنَّ الفعلَ المُعَدَّى بها الغرضُ فيه أن ينقضي ما يتعلقُ به شيئًا فشيئًا حتى يأتيَ عليه ، وذلك قولك : أكلتُ السمكةَ حتى رأسِها، ونِمْتُ البارحةَ حَتَّى الصَّبَاحِ ، ولا تقول : حَتَّى نِصْفِهَا ، أو ثُلُثِهَا ، كما تقول : إلى نِصْفِهَا ، وإلى ثُلُثِهَا "[(٤)] .

وقال ابن عصفور : " ولا يكون الاسمُ الذي انْجَرَّ بها – يعني (حَتَّى) – إلا آخرَ جزءٍ من الشيء ، نحو قولك : أكلتُ السمكةَ حتى رأسِها ، أو ملاقيًا لآخرِ جزءٍ منه ، نحو قولك:

---

(١) سورة يوسف ، الآية ٣٥ .

(٢) تمهيد القواعد ٦ / ٢٩٨٩

(٣) السابق ٦ / ٢٩٨٨ .

(٤) المفصل ص ٣٨٠ .

سرتُ النهارَ حتى الليلِ ، ولو قلت : أكلتُ السمكةَ حتى وسطِها ، وسرتُ النهارَ حتى نصفِهِ؛ لمْ يَجُزْ ، بل يجب أنْ تأتيَ حِينَئِذٍ بِـ(إِلَى) فتقول : أكلتُ السمكةَ إلى وسطِها ، وسرتُ النهارَ إلى نصفِه "[١] .

وإلى هذا ذهب ابن مالك في شرح الكافية ؛ حيثُ اعتمدَ هذا الشرطَ في مجرور (حَتَى) ، بخلاف ما ذهب إليه في شرح التسهيل ، قال : " ودلالةُ (حَتَّى) و (إِلَى) على الانتهاء كثيرٌ. إلا أن (إِلَى) أَمْكَنُ من (حَتَّى) ؛ ولذلك يُقَالُ : سرى زيدٌ إلى نصفِ النَّهَارِ، وعمرٌو إلى الصباحِ . ولا يُجَرُّ بِـ(حَتَّى) إلَا آخرٌ أو ما اتصلَ بآخرٍ ، كقوله تعالى : ﴿ سَلَٰمٌ هِيَ حَتَّىٰ مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ ﴾[٢]"[٣] .

ويُلاحظُ من ردِّ أبي حيان أنه ذهبَ إلى وجوبِ التصريحِ بذي الأجزاء قبل (حَتَّى) عندما ردَّ احتجاجَ ابنِ مالك ؛ وإن كانت إرادتُهُ ظاهرةً في قول الشاعر وإلى ذلك ذهب المراديُّ[٤] وابنُ هشام ، قال ابن هشام : " وهذا ليس مَحَلَّ الاشتراطِ ؛ إذْ لمْ يَقُلْ : فَمَا زِلْتُ فِي تِلْكَ الليلةِ حَتَّى نِصْفِهَا ، وإن كان المعنى عليه ، ولكنه لمْ يُصَرِّحْ "[٥] .

ومما سبق يظهر لي أنَ اعتراضَ ناظرِ الجيشِ على أبي حيان لمْ يَتَّجِه ، لأمور :

الأول : أن من شروط الجر بِـ(حَتَّى) أن يكون مجرورها آخرًا أو ملاقيًا آخرَ جزءٍ كما ذكر الجمهور والمغاربة .

الثاني : أن ابن مالك اعتمد هذا الشرط في شرح الكافية .

---

(١) نسب ناظرُ الجيش هذا القول إلى ابن عصفور ، ينظر : تمهيد القواعد ٦ / ٢٩٨٨ ـ ٢٩٨٩ ، التذييل والتكميل ١١ / ٢٤٨ .

(٢) سورة القدر ، الآية ٥ .

(٣) شرح الكافية الشافية ٢ / ٧٩٩ . ٨٠٠ .

(٤) توضيح المقاصد ٢ / ٧٥٢ .

(٥) مغني اللبيب ١ / ١٤٣ .

الثالث : أن إرادةَ ذي الأجزاءِ قبل (حَتَّى) لم يُصَرَّحْ بها في قول الشاعر ، ولو صُرِّحَ بها لكان ذلك حجةً لابن مالك ؛ كما ذكر أبو حيان وتبعه المراديُّ وابنُ هشام ، والله تعالى أعلم.

المبحث الخامس : (مَتَى) الجارَّة .

معنى (مَتَى) في لغة هُذَيْل .

قال ابن مالك : " وأما (مَتَى) فهي في لغة هذيل حرفُ جرٍّ . ومنه قول الشاعر :

شَرِبْنَ بِمَاءِ الْبَحْرِ ثُمَّ تَرَفَّعَتْ   مَتَى لُجَجٍ خُضْرٍ لَهُنَّ نَئِيجُ[١]

ومن كلامهم : أخرجها متى كمه ، أي من كمه "[٢].

قال أبو حيان عن (مَتَى) في البيت : " بمعنى (وَسْطَ) فتبقى على ما استقر فيها من الظرفية وإن لم تكن شرطًا ، ولا استفهامًا "[٣].

واعترضه ناظر الجيش بقوله : " وأقول : ما المحوج إلى هذا التخريج البعيد المتكلف بعد أن ثبت أن ذلك لغة بنقل الأئمة المعتبرين ؟ ! "[٤].

المناقشة والترجيح :

اعترض ناظر الجيش على أبي حيان في أنْ تكونَ (مَتَى) بمعنى (وَسَطَ) ؛ زاعمًا أنه تخريجٌ بعيدٌ مُتَكَلَّفٌ ، وكونُها حرفَ جرٍّ في لغة هو الثابتُ عن الأَئِمَّةِ الْمُعْتَبَرِينَ ، فيكتفى بذلك .

ما ذكره ناظر الجيش عن أبي حيان يَحْتَاجُ إلى أنْ نَقِفَ على قول أبي حيان ؛ حتى تتضحَ المسألةُ ؛ لأن أبا حيان ذكر الاحتمالين ولم يقتصرْ على أحدهما ، قال أبو حيان : " أمَّا (مَتَى) فإنها ظرفُ زمانٍ ، وتكون شرطًا واستفهامًا ، ونقل بعضُهم أن (مَتَى) تكون بمعنى (وَسَطَ)

---

(١) البيت من البحر الطويل ،لأبي ذؤيب الهذلي، ينظر : ديوان الهذليين ، تحقيق : أحمد الزين ، محمود أبو الوفا ١ / ٥١ ـ ٥٢ ، الخصائص ٢ / ٨٧ ، الدرر اللوامع ٢ / ٣٣ .

(٢) تمهيد القواعد ٦ / ٣٠٥٤ .

(٣) السابق نفس الصفحة .

(٤) السابق نفس الصفحة .

فَتَجُرُّ ما بعدها ، وحُكِيَ : وَضَعَهَا مَتَى كُمِّهِ ، أي : وَسَطَ كُمِّهِ . وقال أبو سعيد السُّكَّرِيُّ : (مَتَى) بِمَعْنَى (مِنْ) ، ولم ينْسُبْهَا لهُذَيلٍ ، وأنشد لأبي ذؤيب :

شَرِبْنَ بِماء الْبَحْرِ ثُمَّ تَرَفَّعَتْ   مَتَى لُجَجٍ خُضْرٍ لَهُنَّ نَئِيجُ

وأنشد أيضًا لغيره :

مَتَى مَا تَعْرِفُوهَا تُنْكِرُوهَا   مَتَى أَقْطَارِهَا عَلَقٌ نَفِيثُ[(١)]

قال أبو سعيد : أي : من لُجَجٍ ، ومِنْ أَقْطَارِهَا .

ويُحْتَمَلُ أنْ تكونَ هنا في البيتين بمعنى (وَسْطَ) ، فتبقى على ما استقرَّ فيها من الظرفية وإنْ لمْ تكنْ شرطًا ولا استفهامًا "[(٢)] .

والـمُلَاحَظُ من قول أبي حيان أمران ، أحدهما : أنه لمْ يَرُدَّ على ابن مالك ما ذَكَرَهُ ، ولكنَه ذكرَ وجهًا آخرَ ثابتًا عند النحاةِ ، والآخر : أنَّ أبا سعيدٍ قد نسب كلا الوجهين إلى هُذيل[(٣)]، على خلاف ما نقل أبو حيان عنه ، ومجيء (متى) بمعنى (وسط) في لغة هذيل ـ في البيت الذي أنشده ابن مالك ـ ثبت بالنقل عن أئمة النحو كمعاذ الهراءِ[(٤)]، والكسائي[(٥)]، والأصمعي[(٦)]، وابن فارس[(٧)] .

---

(١) البيت من البحر الوافر ، لأبي المثلَّم الهذلي ، ينظر :ديوان الهذليين ٢ / ١١٤ ،كتاب شرح أشعار الهذليين ، لأبي سعيد الحسن بن الحسين السُّكَّرِيِّ ، تحقيق : عبد الستار أحمد فراج ١ / ٢٦٣ .

(٢) التذييل والتكميل ١١ / ٣١٣ .

(٣) ينظر : كتاب شرح أشعار الهذليين ١ / ١٢٩ .

(٤) ينظر : تهذيب اللغة ١٤ / ٢٤٥ ، الاقتضاب في شرح أدب الكُتَّاب ، لأبي محمد عبدالله بن محمد بن السيد البطليوسي ، تحقيق : مصطفى السقا ، وحامد عبدالمجيد ٣ / ٣٧٣ .

(٥) ينظر : تهذيب اللغة ١٤ / ٢٤٥ .

(٦) ينظر : الصحاح ٦ / ٢٥٥٦ .

(٧) ينظر : الصاحبي ص ١٢٨ .

لكن ابن مالك لم يذكر بأنها في البيت بمعنى (وسط) في لغة هذيل ، وهذا ما اتبعه في شرح الكافية الشافية[١]، قال الشاطبي معلقًا : " كَوْنُ (مَتَى) بمعنى : (وَسْطَ) في تلك اللغة ثابتًا ، وليس هو مرادَ ابن مالك ، وإنما مرادُه الاستعمالُ الآخرُ ؛ إذ اللغويون حكوا في (مَتَى) في لغة هذيل استعمالين :

أحدهما : أن تكون بمعنى (وَسْطَ) ، وذلك قولهم : وَضَعْتُهُ فِي مَتَى كُمِّي .

والآخر : أن تكون بمعنى (مِنْ) ، كما في الأبيات المذكورة "[٢] .

ومما سبق يتبين لي أن ما اعترض به ناظر الجيش على أبي حيان لا يتجه ؛ لأنَّ ما ذَكَرَهُ أبو حيان من أن (متى) جاءت بمعنى (وسط) في لغة هذيل ، كما في الشاهد الذي ذكره ابن مالك ـ أيضًا ـ لغةٌ ثابتةٌ عن الْأَئِمَّةِ الْمُعْتَبَرِينَ ، والله تعالى أعلم .

([١]) ينظر : شرح الكافية الشافية ٢ / ٧٨٤ .

([٢]) المقاصد الشافية ٣ / ٥٦٥ .

المبحث السادس : الجر بـ (حَاشَا وَ خَلَا وَعَدَا) .

اسمية (حَاشَا وَ خَلَا وَعَدَا) في الاستثناء .

قال ابن مالك : " يُسْتَثْنَى بِ(حَاشَا) وَ (خَلَا) وَ (عَدَا) فَيَجْرُرْنَ الْمُسْتَثْنَى أَحْرُفًا ، وَتَنْصِبْهُ أَفْعَالًا "[١].

قال أبو حيان : " ولو زَعَمَ زَاعِمٌ أنها حالَ كونِ ما بعدها مجرورًا ، أسماءٌ مستثنًى بها ، كَ(غَيْرٍ) و (سِوَى) ... لَمْ يَكُنْ ذلك ببعيد "[٢].

قال ناظر الجيش معترضًا : " وفيما أشار إليه نظرٌ : فإنها لو كانت حالَ الجرِّ بها اسمًا لجازَ تَفْرِيغُ العاملِ لها كما يُفَرَّغُ لِ(غَيْرٍ) وهو لا يُفَرَّغُ "[٣].

المناقشة والترجيح :

اعترض ناظرُ الجيشِ على أبي حيان في مجيء (حَاشَا و خَلَا وعَدَا) أسماءً يُسْتَثْنَى بها كـ(غير)و(سوى) ؛ زاعمًا أن العاملَ لا يُفَرَغُ لها حالَ كونِها أسماءً يُجَرُّ بها ، كما يُفَرَّغُ لِ(غير).

يُسْتَثْنَى بِ(حَاشَا و خَلَا وعَدَا)[٤] فَيُجَرُّ بها المستثنى ، وتكونُ حينئذٍ حروفَ جرٍّ ، ويُنْتَصَبُ بها المستثنى ، وتكونُ حينئذٍ أفعالًا ، قال ابن عصفور في حروف الجر عند تقسيمها

---

(١) تمهيد القواعد ٥ / ٢٢٠٣ .

(٢) السابق نفس الصفحة .

(٣) السابق نفس الصفحة .

(٤) ينظر : العين ٢ / ٢١٣ ، ٤ / ٣٠٨ ، المقتضب ٤ / ٤٢٦ ـ ٤٢٧ ، الإيضاح ص ١٧٦ ـ ١٧٨ ، الصحاح ٦ / ٢٣٣١ ، مجمل اللغة ، لأحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرازي ، تحقيق : زهير عبد المحسن سلطان ١ / ٢٥٧ ، ١ / ٢٩٨ ، المحكم ٢ / ٣١٧ ، ٣ / ٤١٥ ، ٥ / ٢٩٩ ، أسرار العربية ص ١٦٠ ـ ١٦٢ ، شرح الجمل لابن خروف ٢ / ٩٥٩ ، شرح الكافية لابن مالك ١ / ٧٢١ ـ ٧٢٤ ، رصف المباني ص ٣٦٦ ، الارتشاف ٣ / ١٥٣٥ ، الجنى الداني ص ٥٦١ ـ ٥٦٢ ، مغني اللبيب ١ / ١٤١ ، ١٥٣ ، ١٦٣ ، همع الهوامع ٢ / ٢٧٨ ـ ٢٨٠ ، ٣ / ١١٦ .

إلى حرفٍ وغيرِهِ : " وقِسْمٌ ، يُسْتَعْمَلُ حرفًا وفعلًا ، وهو : حَاشَا ، وحَشَا ، وخَلَا ، وعَدَا فتكونُ أفعالًا إذا نصبتْ ما بعدها ، وتكونُ حروفًا إذا خَفَضَتْهُ "[١] .

وكونُها حروفًا وأفعالًا عند الاستثناء بها هو الثابت عند النحاة ، ولم تُثْبَتْ لها الإسميةُ في ذلك . قال ابن الورَاق في بَاب الْحُرُوف الَّتِي يجر بهَا من حُرُوف الِاسْتِثْنَاء : " اعلم أنَّ (حاشا) عند سيبويه حرفٌ ، وعند أبي العباس المبرد فعلٌ ، ويجوز أنْ تكونَ حرفًا وفعلًا ، وأمَّا (خَلَا) فلا خلافَ في كونِها فعلًا وحرفًا ، ونظيرُ (خَلَا) (عَدَا) ؛ لأنها قد تكونُ حرفًا وفعلًا "[٢] .

وما افترضه أبو حيان من كونها أسماءً عند الاستثناء بها ـ أمرٌ مخالفٌ لما ذهب إليه النحاة، وقبل افتراضه لذلك قال : " ولا يُمْكِنُ إذا انْجَرَّ ما بعدَهُنَّ أن يُدعى فيهنَّ أنهنَ أسماءٌ ؛ لأنَّ عملَ الجرِّ بالأصالة إنما هو للحروف ؛ فلذلك ادُّعِيَ فيها أنها حروف "[٣] ، ومن قوله يظهر أنه موافق للنحاة في عدمِ الاسميةِ لهنَّ وهذا ما قرَّره بعد افتراضه الذي افترضه ، قال : " ولكنَّا نتكلمُ على ما قرَّره النحاةُ من كونِها إذا انجرَّ ما بعدها حروفًا ، وإذا انتصبَ كُنَّ أفعالًا "[٤].

وما رَدَّ به ناظر الجيش بأن العامل لا يُفَرَّغُ لِ(حَاشَا و خَلَا وعَدَا) إذا حكم عليهنَّ بالإسمية كما يُفَرَّغُ لِ(غَيْرٍ) هو أيضًا أمرٌ ثابتٌ عند النحاة ؛ لأن (غَيْرَ) اسمٌ ، حكمُها في الإعراب حكمُ ما بعد (إلا) فتقع فاعلًا ومفعولًا ومجرورًا ، قال ابن السراج : " وحكمُ (غير) إذا أوقعتها موقعَ (إلا) أن تعربَها بالإعراب الذي يَجِبُ للاسم الواقع بعد (إلا) "[٥]، وقال الشاطبي : " يستثنى بها ـ يعني (غير) ـ ما أُضِيفَتْ إليه ، فتُعْرَبُ معه بإعراب الاسم الواقع بعد (إلا) ، فكلُّ حُكْمٍ لَزِمَ فيما بعد (إلا) فهو لازمٌ في (غير) ، من نصبٍ ،

---

(١) المقرَّب ١ / ١٩٥ .

(٢) منقول بتصرف ، ينظر : علل النحو ، لمحمد بن عبد الله بن العباس ، أبو الحسن ، ابن الوراق ، تحقيق : محمود جاسم محمد الدرويش ص ٣٩٧ ـ ٣٩٩ .

(٣) التذييل والتكميل ٨ / ٣١٠ .

(٤) السابق نفس الصفحة .

(٥) الأصول في النحو ١ / ٢٨٥ .

وإتباعٍ ، واتصالٍ ، وانقطاعٍ غيرَ أنَّ إعرابَ ما بعد (إلا) من رفعٍ أو نصبٍ أو جرٍّ حاصلٌ في (غير) لا فيما بعدها ؛ إذا كان ما بعدها قد استحقَّ الجرَّ بالإضافة ؛ لأنَّ (غير) من الأسماء فهي منزلة ما بعد (إلا) في الإعراب ، وبمنزلة (إلا) نفسِها في معنى الاستثناء "[1] .

ومما سبق يظهر لي أن ما اعترض به ناظر الجيش متجه لأمرين :

الأول : أنَّ القول باسمية (حَاشَا وَ خَلَا وَعَدَا) في الاستثناء ليس له أصلٌ عند النحاة ، وما ثَبَتَ عنهم الحرفية والفعلية .

الثاني : أنَّ العاملَ لا يُفرَّغ لها كما تَفَرَّغَ لِ(غير) ؛ فـ(غير) تقعُ فاعلًا ومفعولًا ومجرورًا بحسب العامل ، والله تعالى أعلم .

---

(١) المقاصد الشافية ٣ / ٣٩٠ .

الفصل الثاني : اعتراضات ناظر الجيش على أبي حيان في باب الإضافة .

وفيه ستة مباحث :

المبحث الأول : تعريف الإضافة ، وفيه مسألتان :

المسألة الأولى : في معاني الإضافة .

المسألة الثانية : في حذف تاء التأنيث للإضافة .

المبحث الثاني : تقديم معمول المضاف إليه على المضاف وما يكتسبه الاسم بالإضافة ، وفيه مسألة واحدة :

تقديم معمول المضاف إليه على المضاف إن كان(غيرًا)أُرِيدَ به النَّفْيُ .

المبحث الثالث : ما لازم الإضافة ، وفيه مسألة واحدة :

ظرفية (قبل) و (بعد) .

المبحث الرابع : حذف أحد المتضايفات والجر بالمضاف المحذوف ، وفيه مسألة واحدة :

وصف النكرة بالمعرفة إذا كان المضاف (مِثْلًا) .

المبحث الخامس : الفصل بين المتضايفين ، وفيه مسألة واحدة :

الفصل بين المتضايفين بالجار والمجرور في الحديث الشريف : قال ﷺ: (هَلْ أَنْتُمْ تَارِكُو لِي صَاحِبِي ؟) .

المبحث السادس : وفيه مسألتان من باب المفعول المسمى ظرفًا ومفعولًا فيه :

المسألة الأولى : تَصَرُّفُ (حَيْثُ) .

المسألة الثانية : تضمن ظرفي الزمان والمكان معنى (فِي) .

المبحث الأول : تعريف الإضافة .

المسألة الأولى : في معاني الإضافة .

قال ابن مالك : " المضاف إليه هو الاسم الْمَجْعُولُ كجزءٍ لِمَا يليه خافضًا له بمعنى (في) إنْ حَسُنَ تَقْدِيرُهَا وحدَهَا ، وبمعنى (مِنْ) إنْ حَسُنَ تَقْدِيرُهَا مَعَ صِحَّةِ الإخبارِ عَنِ الْأَوَّلِ ، وبمعنى الَّلام تحقيقًا أو تقديرًا فيما سوى ذينك "[١].

قال أبو حيان : " والذي أذهبُ إليه أنَّ الإضافةَ تفيدُ الاختصاصَ ، وأنها ليست على تقديرِ حرفٍ ممَّا ذكروه ولا على نيَّتِهِ ، وأنَّ جِهَاتِ الاخْتِصَاصِ مُتَعَدِّدَةٌ يُبَيِّنُ كلَ جهة منها الاستعمالُ ؛ فالإضافة في (غُلَامُ زَيْدٍ) و (دَارُ عَمْرٍو) للملك ، وفي (سَرْجُ الدَّابَّةِ) و (حَصِيرُ الْمَسْجِدِ) للاستحقاق ، وفي (شَيْخُ أَخِيكَ) لمطلق الاختصاص "[٢].

قال ناظر الجيش معترضًا : " ولا أعلم ما الذي أَوْجَبَ له مخالفةَ النحاةِ في ما قالوه مع أنه لم يستدلَّ على ذلك بشيء على أن هذا الذي ذهب إليه مِنْ أَنَّ الإِضَافَةَ لَيْسَتْ على تقديرِ حرفٍ هو مذهبُ ابنِ دُرُسْتُوَيْهَ نَقَلَهُ هو عنه "[٣].

المناقشة والترجيح :

اعترض ناظر الجيش على أبي حيان في قوله أن الإضافة لا تكون بمعنى الحروف التي أجمع النحاة على إثباتها وهي (اللَّام ومِنْ وفِي) ؛ مستفهمًا على سبيل الإنكار لذلك .

في هذه المسألة أرى أنه من المناسب أنْ أذكرَ أقسامَ الإضافة والتعريفَ بكل قِسْمٍ ؛ حتى يتبيَّنَ في أَيِّ قِسْمٍ تكون فيه الإضافةُ متضمنةً معنى هذه الحروف التي ذكرها النحاة .

---

(١) تمهيد القواعد ٧ / ٣١٥٥ .

(٢) السابق ٧ / ٣١٦٦ .

(٣) السابق نفس الصفحة .

تنقسم الإضافة عند النحاة إلى قسمين[١] : إضافةٍ محضةٍ و إضافةٍ غيرِ محضةٍ . فغيرُ المحضةِ هي أن يكونَ المضافُ صفةً تشبه المضارعَ في كونِها للحال أو الاستقبال ، والمضافُ إليه معمولٌ لها ، وتُسَمَّى إضافةٌ لفظيةٌ ؛ لأنها تفيدُ تخفيفَ الَّلفظ ، دون أن تفيدَ تعريفًا ولا تخصيصًا للمضاف . والإضافةُ المحضة هي أن يكونَ المضافُ عاملًا في المضاف إليه وليس بصفةٍ ، وتُسَمَّى إضافةً معنويةً ؛ لأنها أفادت أمرًا معنويًّا وهو تعريف المضاف أو تخصيصه .

وفي الإيضاح : " والإضافة على ضربين : إضافة محضة وهي التي لا ينوى بها الاتصال . وإضافة غير محضة وهي ما ينوى بها الانفصال "[٢].

وتكونُ الإضافةُ المحضةُ متضمنةً معنى (الَّلام) ، أو معنى (مِنْ) ، أو معنى (في) .

وللنحاة في تضمين هذه المعاني آراء :

الأول : مذهب الجمهور[٣] . وهو إثبات معنى (الَّلام) و (مِنْ) ، قال ابن السَّرَّاج : " والإِضافةُ المحضةُ تنقسم إلى قسمين : إضافةِ اسمٍ إلى اسمٍ غيرِهِ بمعنى (الَّلام) ، وإضافةِ اسمٍ إلى اسمٍ هو بعضُهُ بمعنى (مِنْ) "[٤] .

---

(١) ينظر : المفصل في صنعة الإعراب ص ١٣٣ ، اللمحة في شرح الملحة ، لمحمد بن حسن بن سباع بن أبي بكر الجذامي ، المعروف بابن الصائغ ، تحقيق : إبراهيم بن سالم الصاعدي ١ / ٢٧٤ ـ ٢٧٦ ، توضيح المقاصد ٢ / ٧٨٣ ـ ٧٨٥ ، أوضح المسالك ٣ / ٧٣ ـ ٧٥ ، شرح ابن عقيل ٣ / ٤٤ .

(٢) الإيضاح ص ٢١٠ .

(٣) ينظر : شرح ابن الناظم ص ٢٧٣ ، توضيح المقاصد ٢ / ٧٨٣ ، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب ، لشمس الدين محمد بن عبد المنعم بن محمد ، الجَوجَري القاهري الشافعي ، تحقيق : نواف بن جزاء الحارثي ٢ / ٥٨٥ ، شرح الأشموني ٢ / ١٢٣ ، شرح التصريح على التوضيح ١ / ٦٧٦ .

(٤) الأصول في النحو ٢ / ٥ .

وإلى ذلك ذهب الفارِسيُّ[١]، وابنُ الورَّاق[٢]، وابنُ جِنّي[٣]، والحَرِيرِيُّ[٤]، والزَّمَخْشَرِيُّ[٥]، والعُكْبَرِيُّ[٦] .

الثاني : مذهب الزَّجَّاجِ[٧] وابنِ الضَّائِعِ[٨] أنَ الإضافة لا تكونُ إلَّا بمعنى (اللام) ، قال أبو حيان : " ذهب شيخنا الأستاذ أبو الحسن بن الضائع إلى أن الإضافة التي هي بمعنى (من) من الإضافة التي بمعنى (اللام) "[٩].

الثالث : مذهب الجُرْجَانِي[١٠] وابنُ الْحَاجِبِ[١١] في موافقة الجمهور وزيادة معنى (في) ، ووافقهما ابنُ مالك ، قال بدر الدين : " والذي عليه سيبويه وأكثر المحققين : أن الإضافةَ لا تَعْدُو أنْ تكونَ بمعنى (الَّلام) أو بمعنى (مِنْ) ومُوهِمُ الإضافةِ بمعنى (في) مَحْمُولٌ عَلَى أَنَّهَا فيه بمعنى (الَّلام) على المجاز "[١٢].

---

(١) ينظر : الإيضاح ص ٢١٠ .

(٢) ينظر : علل النحو ص ٢٠٥ .

(٣) ينظر : الخصائص ٣ / ٢٨ ، الَّلمع في العربية ، لأبي الفتح عثمان بن جني الموصلي ، تحقيق : فائز فارس ص ٨٠ .

(٤) ينظر : مُلْحَة الإعراب ، للقاسم بن علي بن محمد بن عثمان ، أبو محمد الحريري البصري ص ٢٤ .

(٥) ينظر : المفصل في صنعة الإعراب ص ١١٣ .

(٦) ينظر : اللباب في علل البناء والإعراب ١ / ٣٨٨ .

(٧) ينظر : الارتشاف ٤ / ١٧٩٩ ، أوضح المسالك ٣ / ٧١ ، شرح التصريح ١ / ٦٧٤ .

(٨) ينظر : المساعد ٢ / ٣٣٠ .

(٩) الارتشاف ٤ / ١٨٠٠ .

(١٠) الارتشاف ٤ / ١٨٠٠ ، توضيح المقاصد ٢ / ٧٨٤ .

(١١) همع الهوامع ٢ / ٥٠٢ .

(١٢) شرح ابن الناظم ص ٢٧٣ .

الرابع : مذهب ابنِ دُرُسْتُوَيْهَ ، وهو أنَّ الإضافةَ لا تكونُ على معنى حرفٍ ممَّا ذكره النحاةُ، ووافقه في ذلك أبو حيان .

الخامس : مذهب الكوفيين وهو زيادة معنى (عند) ، قال أبو حيان بعد أن ذكر المعاني السابقة للإضافة : " وزاد الكوفيون : الإضافةَ بمعنى (عِنْدَ) قال : تقول : هذه نَاقَةٌ رَقُودُ الْحَلْبِ ، معناها : رَقُودٌ عِنْدَ الْحَلْبِ "[1].

وبعد إيرادِ هذه المذاهبِ وثبوتِها عند النحاة بأن الإضافةَ المحضةَ تكونُ على معنى حرفٍ مما ذكروا ، يتضحُ أنَّ ما ردَّ به ناظر الجيش على أبي حيان متجهٌ ؛ لأنه موافقٌ لِمَا ثَبَتَ عند النحاةِ ، ولا يُوجَدُ دليلٌ على ردِّ ما تقرَّر لديهم عِنْدَ مُخَالِفِهم ، والله تعالى أعلم .

---

(١) الارتشاف ٤ / ١٨٠٠ .

المسألة الثانية : في حذف تاء التأنيث للإضافة .

قال ابن مالك : " وقد يُزَالُ ما في المضافِ من تنوينٍ أو نونٍ تُشْبِهُهُ ، وقد يُزَالُ منه تاءُ التأنيثِ إنْ أُمِنَ اللَّبْسُ "(١) ، وقال شارحًا : " وقد يُحْذَفُ من المضافِ تاءُ التأنيثِ إنْ لمْ يُوقِعْ حَذْفُهَا في إلْبَاسِ مُذَكَّرٍ بِمُؤَنَّثٍ كحذفِ تاءِ (ابْنَة) ، أو مُفْرَدٍ بجمعٍ كحذفِ تاءِ (تَمْرَةٍ) ومن شواهدِ ذلك قراءةُ بعضِ القراءِ : ﴿ وَلَوْ أَرَادُواْ ٱلْخُـرُوجَ لَأَعَدُّواْ لَهُۥ عُدَّهُ ﴾(٢)، ومنها قول الشاعر :

إِنَّكَ أَنْتَ الْحَزِينُ فِي أَثَرِ الْـ ... قَوْمِ فَإِن تَنْوِ نِيَّهُمْ تُقِمِ(٣)

ومثله :

إِنَّ الْخَلِيطَ أَجَدُّوا الْبَيْنَ وَانْجَرَدُوا ... وأَخْلَفُوكَ عِدَ الأَمْرِ الَّذِي وَعَدُوا(٤)

ومثله :

وَنَارٍ قُبَيْلَ الصُّبحِ بَادَرْتُ قَدْحَها ... حَيَا النَّارِ قَدْ أَوْقَدْتُها لِلمُسافِرِ(٥)

---

(١) تمهيد القواعد ٧ / ٣١٥٥ .

(٢) سورة التوبة ، الآية ٤٦ ، والقراءة لمحمد بن عبدالملك بن مروان وابنه معاوية ، وقرأ الجمهور ﴿ عُدَّةً ﴾ ، ينظر : البحر المحيط ٥ / ٤٢٨ ، الدر المصون ٦ / ٥٧ ، معجم القراءات ٣ / ٣٩٥ .

(٣) البيت من البحر المنسرح للنابغة الجعدي رضي الله عنه في ديوانه ، جمع وتحقيق وشرح : الدكتور واضح الصمد ص ١٥٦ وفيه (الْمَحْزُون) بدل (الحزين) ، و (الحَيِّ) بدل (القوم) ، ينظر : المحكم ١٠ / ٥٣٧ ، لسان العرب ١٥ / ٣٤٧ ، تاج العروس ٤٠ / ١٤٦ .

(٤) البيت من البحر البسيط للفضل بن عباس رضي الله عنه ، ينظر : معجم ديوان الأدب ٢ / ١٨٩ ، المخصص ٤ / ٣١٥ ، شرح الكافية الشافية ٢ / ٩٠١ ، شرح شافية ابن الحاجب ١ / ١٥٨ ، توضيح المقاصد ٣ / ١٦٠٩ ، شرح ابن عقيل ٤ / ٢٨٥ ، شرح التصريح على التوضيح ٢ / ٧٥٣ ، تاج العروس ١٩ / ٢٥٩ ، حاشية الصبان ٢ / ٣٥٧.

(٥) البيت من البحر الطويل لكعب بن زهير رضي الله عنه في ديوانه ، تحقيق وشرح وتقديم / علي فاعور ص ٣٦ ، ينظر : المحكم ٣ / ٣٩٦ ، أساس البلاغة ، لأبي القاسم محمود بن عمرو بن أحمد ، جار الله الزمخشري ، تحقيق : محمد باسل عيون السود ٢ / ١٠٦ ، شرح الكافية الشافية ٢ / ٩٠١ ، لسان العرب ١٤ / ٢١٣ .

ومثله :

أَلا لَيْتَ شِعْرِي هَلْ يُفَطِّنُ خَالدٌ عِيَادِي عَلَى الْهِجْرانِ أَمْ هُوَ آيِسُ[١]

ومثله :

وَأَحْلَى مِنَ التَّمْرِ الجَنِيِّ وفِيهِمُ بَسَالَةُ نَفْسٍ إنْ أُرِيدَ بَسَالُهَا[٢]

ومثل قول رؤبة :

هاتَكْتُهُ حَتَّى انْجَلَتْ أَكْراؤُهُ وَانْحَسَرَتْ عَنْ مَعْرِفِي نَكْرَاؤُهُ[٣]

فَسَهَّلَ حذفَ التاءِ من هذه الأسماءِ أنَّ حَذْفَهَا لا يُوقِعُ في إِلْبَاسٍ ؛ لأنه لا يُقَالُ في (الْعُدَّةِ) : عُدَّ ، ولا في (النِّيَّةِ) : نِيَّ ، ولا في (العِدَةِ) : عِدَ ، ولا في (الحياة) : حَيَا ، ولا في (الْعِيَادَةِ) : عِيَادَ ، ولا في (الْبَسَالَةِ) : بَسَالَ ، ولا في (المعرفة) : مَعْرِفَ .

وجعل الفراء من هذا القبيل ﴿ وَإِقَامَ ٱلصَّلَوٰةِ ﴾[٤]،و﴿ وَهُم مِّنۢ بَعۡدِ غَلَبِهِمۡ سَيَغۡلِبُونَ ﴾[٥] بناءً على أنه لا يُقَالُ دُونَ الإضافة في الْإِقَامَةِ : إِقَامَ ، ولا في الغَلَبَةِ : غَلَبَ "[٦].

([١]) البيت من البحر الطويل لأبي ذؤيب الهذلي في ديوان الهذليين ١ / ١٦٠ وفيه (تَنَظَّرَ) بدل (تفطن) ، (يائس) بدل (آيس)، وينظر : المحكم ٢ / ٣٢٢ ، المخصص ٣ / ٤٦٤ ، لسان العرب ٣ / ٣١٩ ، تاج العروس ٨ / ٤٣٣ .

([٢]) البيت من البحر الطويل للحطيئة في ديوانه برواية وشرح ابن السَّكيت ، دراسة وتبويب : مفيد محمد قميحة ص ١٦٦ وفيه (عنده) بدل (فيهم) ، وينظر : المحكم ٨ / ٥٠٨ ، لسان العرب ١١ / ٥٣ .

([٣]) البيت من البحر الرجز لرؤبة ابن العجاج ، ينظر : مجموع أشعار العرب وهو مشتمل على ديوان رؤبة بن العجاج ، اعتنى به : وليم بن الورد البروسي ص ٤ ، وفيه (مضت) بدل (انجلت) ، وينظر : تاج العروس ٢٧ / ٣٩٦ .

([٤]) سورة الأنبياء ، الآية ٧٣ ، وسورة النور ، الآية ٣٧ .

([٥]) سورة الروم ، الآية ٣ .

([٦]) تمهيد القواعد ٧ / ٣١٥٨ ـ ٣١٥٩ .

قال أبو حيان : " وهذا الذي ذكره هو قول الفراء ، ولا يذهبُ أصحابُنا إلى ذلك ، بل حذفُ هذه التاءُ لَمْ يَكُنْ لأجلِ الإضافةِ ؛ وإنما ذلك على سبيلِ الترخيمِ الواقعِ في غيرِ النداءِ ضرورةً "[١].

قال ناظر الجيش معترضًا : " وأقول : إنما يَتِمُّ ما ذكرَهُ الشيخُ عن المغاربة في هذه المسألة إنْ استعملَ حذفَ التاءِ من نحو : إقامة ، وعدة ، وحياة ، وبسالة مثلًا دونَ إضافةٍ بأنْ يُقَالَ : إقامُ الصَّلَاةِ وَاجِبَةٌ ، وعِدَ الْأَمْرِ حَاصِلٌ ، و بَسَالُ زيدٍ معروفةٌ ، أَمَّا أنْ لَمْ يَرِدْ حذفُ التاءِ إلا مع الإضافة فالظاهرُ بل المتعيِّنُ ما قاله المصنفُ مِنْ أَنَّ الْحَذْفَ لِلْإِضَافَةِ "[٢].

المناقشة والترجيح :

ذهب أبو حيان إلى أنَّ تاء التأنيث لا تُحْذَفُ عند الإضافة ، وإنْ وُجِدَ ذلك فيكون القولُ فيه على الترخيمِ كما في النداء ، ويكون للضرورة في الشعر كما يظهر من قوله ، واعترضه ناظر الجيش بأنَّ الحذفَ قد تمَّ للإضافةِ فقد ورد في كلمات مضافة كما في الشواهد السابقة .

وللعلماء في حذف تاء التأنيث مذاهب :

الأول : مذهب سيبويه والبصريين[٣] . و فيه إجازةُ الحذفِ دونَ تعويضٍ ؛ لِمَا وَرَدَ عن العرب ، قال في باب ما لحقته هاءُ التأنيثِ عوضًا لِمَا ذَهَبَ : " وذلك قولك : أَقَمْتُهُ إِقَامَةً ، واسْتَعَنْتُهُ اِسْتِعَانَةً ، وأَرَيْتُهُ إِرَاءَةً . وإنْ شِئْتَ لَمْ تُعَوِّضْ وتَرَكْتَ الْحُرُوفُ على الأصل . قال الله عز وجل : ﴿ رِجَالٌ لَّا تُلْهِيهِمْ تِجَٰرَةٌ وَلَا بَيْعٌ عَن ذِكْرِ ٱللَّهِ وَإِقَامِ ٱلصَّلَوٰةِ وَإِيتَآءِ ٱلزَّكَوٰةِ ﴾ . وقالوا: اخْتَرْتُ اِخْتِيَارًا ، فَلَمْ يُلْحِقُوهُ الهاءَ ؛ لأنهم أَتَمُّوهُ ، وقالوا: أَرَيْتُهُ إِرَاءً ، مثلَ أَقَمْتُهُ إِقَامًا ؛ لأنَّ من كلام العرب أنْ يَحْذِفُوا ولا يُعَوِّضُوا "[٤].

([١]) تمهيد القواعد ٧ / ٣١٦٧ .

([٢]) السابق نفس الصفحة .

([٣]) ينظر : البحر المحيط ٨ / ٤٩ .

([٤]) الكتاب ٤ / ٨٣ .

الثاني : مذهب الفرَّاء والزَّجَّاج[١] ، وفيه جوازُ الحذفِ للإضافةِ ، وإقامةِ المضافِ إليه مقامَ التاءِ ، قال الفرَّاء : " وإنما اِسْتُجِيزَ سقوطُ الهاءِ من قوله : ﴿ وَإِقَامَ ٱلصَّلَوٰةِ ﴾ ؛ لِإِضَافَتِهِم إِيَّاهُ ، وقالوا : الخافضُ وما خَفَضَ بمنزلةِ الحرفِ الواحدِ ؛ فلذلك أَسْقَطُوهَا في الإضافةِ "[٢]. ويظهر من قول الفرَّاء أنه مخالف لما قاله سيبويه من جواز الحذف دون إضافة كما ورد عن العرب ، وقد ردَّ ابنُ جني عليه بقوله : " وَأَمَّا أَصْحَابُنَا فعندهم أنَّ (الْإِقَامَ) مصدرُ (أَقَمْتُ كـ(الْإِقَامَةِ) ، وليس مذهبُنا فيه كَمَا ظَنَّهُ الفرَّاءُ "[٣].

الثالث : مذهب ابن عصفور ، وهو عدمُ جوازِ حذفِ التاءِ لا للإضافةِ ، ولا لغيرِ الإضافةِ ، قال : " وإذا كان المصدرُ محذوفَ العينِ أو الفاءِ لَزِمَتْهُ التاءُ عوضًا منه ، نحو : إِقَامَة، واِسْتِقَامَة ، وعِدَة ، وحَذْفُهَا شَاذٌّ نَحْوُ قوله تعالى : ﴿ وَإِقَامَ ٱلصَّلَوٰةِ ﴾ "[٤].

وما ذهب إليه ابن عصفور تَرُدُّهُ الشواهدُ وما ثَبَتَ عندَ العلماءِ ، وقد جاء ذلك في قوله صلى الله عليه وسلم : (بُنِيَ الْإِسْلَامُ عَلَى خَمْسٍ : شَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللهِ ، وَإِقَامِ الصَّلَاةِ ...)[٥].

وممَّا سبق يتجه عندي اعتراضُ ناظرِ الجيشِ على أبي حيان ؛ لأمور :

أولًا : أنَّ النحاةَ لَمْ يذكروا بأن الحذف جاء على سبيل الترخيم ، وإنما للإضافة إذا أُمِنَ اللَّبْسُ.

---

(١) ينظر : البحر المحيط ٧ / ٤٥٣ .

(٢) معاني القرآن ، لأبي زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور ، الديلمي ، الفراء ، تحقيق : أحمد يوسف النجاتي ، وآخرون ٢ / ٢٥٤ .

(٣) المحتسب ١ / ٢٩٣ .

(٤) المقرَّب ٢ / ١٣٥ .

(٥) مسند الإمام أحمد بن حنبل ، لأبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني ، تحقيق : شعيب الأرنؤوط ، مسند المكثرين من الصحابة ، مسند عبدالله بن عمر رضي الله عنهما ، برقم ٦٠١٥ ، ١٠ / ٢١٣ .

ثانيًا : ورود هذا الحذف ، فقد جاء في القرآن الكريم وفي حديث النبي ﷺ وجاء في شعر العرب الموثوق بعربيتهم .

ثالثًا : أنَّ أبا حيان في موضعٍ آخرَ قد بَيَّنَ ما دار بين مذهب سيبويه والبصريين وما ذهب إليه الفرَّاء والزجاج في حذف تاء التأنيث مرجِّحًا ما ذهب إليه الفرَّاءُ قائلًا : " زَعَمَ أَنَّ تاءَ التأنيثِ قَدْ تُحْذَفُ لِلْإِضَافَةِ وهو مذهبٌ مرجوحٌ "[1] ، والله تعالى أعلم .

---

(1) البحر المحيط ٧ / ٤٥٣ .

المبحث الثاني: تقديم معمول المضاف إليه على المضاف ، وما يكتسبه الاسم بالإضافة .

تقديم معمول المضاف إليه على المضاف إن كان (غيرًا) أُرِيدَ به النَّفْيُ .

قال ابن مالك : " المضافُ إليه كصلةٍ للمضافِ ، فلا يَتَقَدَّمُ على المضافِ معمولُ المضافِ إليه ، كما لا يَتَقَدَّمُ على الموصولِ معمولُ الصِّلَةِ ، فلا يُقَالُ في : أَنْتَ أَوَّلُ قَاصِدٍ خيرًا : خيرًا أَنْتَ أَوَّلُ قَاصِدٍ ، ولا في : أَنَا مِثْلُ مُكْرِمٍ عمرًا : عمرًا مِثْلُ مُكْرِمٍ . فإن كان المضافُ (غيرًا) مرادًا به النفيُ جاز أنْ يَتَقَدَّمَ عليه معمولُ ما أُضِيفَ إليه ، كما يَتَقَدَّمُ معمولُ المنْفِيِّ بـ(لَمْ) و (لَنْ) و (لَا) .

ومن شواهد ذلك قول الشاعر :

فَتًى هُوَ حَقًّا غَيْرُ مُلْغٍ فَرِيضَة وَلَا تَتَّخِذْ يَوْمًا سِوَاهُ خَلِيلًا [١]

ومثله :

إنَّ امْرَأً خَصَّنِي عَمْدًا مَوَدَّتَهُ عَلَى التَّنَائِي لَعِنْدِي غَيْرُ مَكْفُورِ [٢] "[٣].

---

(١) البيت من البحر الطويل ، وهو بلا نسبة ، ينظر : مغني اللبيب ٢ / ٧٨٠ ، همع الهوامع ٢ / ٥١٠ ، الدرر اللوامع ٢ / ١٤٣ .

(٢) البيت من البحر البسيط لأبي زيد الطائي ، ينظر :الكتاب ٢ / ١٣٤ ، الأصول في النحو ١ / ٢٤٥ ، شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢ / ٤٦٥ ، شرح أبيات سيبويه ١ / ٢٨٧ ، سر صناعة الإعراب ، لأبي الفتح عثمان بن جني الموصلي ٢ / ٥٣ ، المحكم ٤ / ٤٩٨ ، المفصل ص ٣٩٢ ، الإنصاف ١ / ٣٣٣ ، التبصرة والتذكرة ، لأبي محمد عبدالله بن علي بن إسحاق الصَّيْمَري ، تحقيق : فتحي أحمد مصطفى علي الدين ١ / ٢١٣ ، شرح المفصل لابن يعيش ٤ / ٥٣٥ ، شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٢٣٦ ، شرح الكافية الشافية ٢ / ٩٩٦ ، رصف المباني ص ٢٣٤ ، لسان العرب ٧ / ٢٤ ، الدر المصون ١ / ٧٢ ، ٤ / ٤٥٦ ، ٩ / ١٩٢ ، ١٠ / ٥٤٠ ، مغني اللبيب ٢ / ٧٨٠ ، اللباب في علوم الكتاب ١ / ٢٢١ ، ٤ / ٤٥٦ ، ١٦ / ٧١ ، ١٩ / ٥٠٤ ، تعليق الفرائد ٤ / ٤٦ ، شرح الأشموني ٢ / ١٩٠ ، همع الهوامع ١ / ٥٠٤ ، ٢ / ٥١١ ، تاج العروس ١٧ / ٥٥١ ، حاشية الصبان ٢ / ٤٢٣ .

(٣) تمهيد القواعد ٧ / ٣١٩٤ .

قال أبو حيان : " إنَّ (حَقًّا) يكونُ معـمولًا لعاملٍ مُضْمَرٍ كأنه قال : فَتًى لَا يُلْغِي حَقًّا "[١].

قال ناظر الجيش معترضًا على تقدير أبي حيان :" ولا يخفى إذا قدرنا ذلك ما يؤول إليه الكلام من الركة والسماجة "[٢] .

المناقشة والترجيح :

ذهب أبو حيان إلى عدم جواز تقديم معمول المضاف إليه على المضاف إذا كان المضافُ (غيرًا) أُرِيدَ به النفيُ ، وخرَّج ما استشهد به ابن مالك بإضمارِ فعلٍ يُفَسِّرُهُ الفعلُ الموجودُ ، فيكون المضمرُ عاملًا في ما تقدم على المضاف (غير) ، واعترضه ناظر الجيش بأن ذلك يؤول إلى الركة والسماجة .

للعلماء في تقدم معمول المضاف إليه على المضاف إن كان المضاف (غيرًا) مرادًا به النفي . ثلاثةُ مذاهبَ :

الأول : المنع ، وهو مذهب ابن السرَّاج وصحَّحَهُ أبو حيان[٣] . قال ابن السراج في تقديم معمول المضاف إليه في : أَنا طعامَكَ غيرُ آكلٍ : " والحقُّ في ذا عندي أنْ يكونَ (طعامُكَ) منصوبًا بـ(غيرِ آكلٍ) هذا ، ولكنْ تُقَدِّرُ ناصبًا يُفَسِّرُهُ هذا كأنك قلتَ : أَنَا لَا آكُلُ طَعَامَكَ ، واسْتَغْنَيْتَ بِـ(غيرِ آكلٍ) ومثل هذا في العربية كثيرٌ مما يُضْمَرُ إذا أَتَى بِمَا يَدُلُّ عليه "[٤].

---

(١) تمهيد القواعد ٧ / ٣١٩٧ .

(٢) السابق نفس الصفحة .

(٣) ينظر : الارتشاف ٤ / ١٨١١ .

(٤) الأصول في النحو ٢ / ٢٢٨ .

الثاني : الجواز ، وهو مذهب السيرافي[١] ، والزمخشري وابن مالك[٢] . وقد ذكره الزَّجَّاجُ عن النحاة في قوله : " يُجِيزُ النحويون : أَنْتَ زَيْدًا غَيْرُ ضَارِبٍ ؛ لأنه بمنزلة قولك : أَنْتَ زَيْدًا لا تَضْرِبُ ، ولا يُجِيزُونَ : أَنْتَ زَيْدًا مِثْلُ ضَارِبٍ ؛ لأن (زيدًا) من صلة (ضَارِب) فلا يَتَقَدَّمُ عليه "[٣].

الثالث : التفصيل بين أنْ يكونَ المعمولُ ظرفًا أو مجرورًا فيجوزُ ، وإنْ كانَ غيرُ ذلك فَلَا ، قال الزمخشري في قول القائل :

إنَّ امْرَأً خَصَّنِي عَمْدًا مَوَدَّتَهُ عَلَى التَّنَائِي لَعِنْدِي غَيْرُ مَكْفُورِ

" فإن قيل : الظرفُ منصوبٌ بـ(مَكْفُورٍ) مخفوضٌ بإضافةِ (غَيْر) إليه ، ومعمولُ المضافِ إليه لا يَتَقَدَّمُ على المضافِ ؛ فجوابٌ عنه من وجهين : أحدُهما ، أنه ظرفٌ ، والظروفُ قد اتَّسَعَ فيها ما لَمْ يُتَّسَعْ في غيرِها حتَّى أجازوا الفصلَ بها بَيْنَ المضافِ والمضافِ إليه نحو :

لَمَّا رَأَتْ سَاتِيدَمَا اسْتَعْبَرَتْ لِلهِ دَرُّ الْيَومَ مَنْ لَامَهَا[٤]

والمراد : (مَنْ لَامَهَا اليومَ) .

والوجه الثاني : أنه إنما جازَ ذلك ؛ لأنَّ (غَيْرًا) في معنى (لا) النافية ، فكأنه قال : عَلَى التَّنَائِي لَعِنْدِي لَا مَكْفُورٌ ، وما بعد (لَا) ، و (لَنْ) ، و (لَمْ) من حروف النفي يَجُوزُ

---

(١) الارتشاف ٤ / ١٨١١ .

(٢) همع الهوامع ٢ / ٥١٠ .

(٣) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١ / ٥٤ .

(٤) البيت من البحر السريع لعمر بن قَمِيئَةَ ، ينظر : إيضاح شواهد الإيضاح ، لأبي علي الحسن بن عبد الله ، تحقيق : الدكتور محمد بن حمود الدعجاني ١ / ٢٣١ ، الجمل في النحو ، لأبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري ، تحقيق : فخر الدين قباوة ص ١٠٥ ، الكتاب ١ / ١٧٨ ، المقتضب ٤ / ٣٧٧ ، الأصول ٢ / ٢٢٧ ، المخصص ٤ / ٥٦ ، الصحاح ٦ / ٢٣٤١ ، لسان العرب ١٤ / ٢٧١ .

تَقْدِيمُ معمولِ مَنْفِيِّهَا عليها ، وعلى هذا أجازوا : (أَنْتَ زَيْدًا غَيْرُ ضَارِبٍ) ولم يجيزوا (أَنْتَ زَيْدًا مِثْلُ ضاربٍ) "[١].

ومن ذهب إلى المنع ، قدَّرَ فعلًا يُفَسِّرُهُ الْفِعلُ الموجودُ ، وهو ما ذهب إليه ابنُ السرَّاج في المثال الذي ذكره .

وقد جوَّز ذلك الْعُكْبَرِيُّ[٢] في قوله تعالى : ﴿ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ غَيْرُ يَسِيرٍ ﴾[٣]، وقال في قوله تعالى : ﴿ وَهُوَ فِى ٱلْخِصَامِ غَيْرُ مُبِينٍ ﴾[٤] : " فَإِنْ قُلْتَ : الْمُضَافُ إِلَيهِ لَا يَعْمَلُ فِيمَا قَبْلَهُ ، قِيلَ : إِلَّا فِي (غير) ؛ لأَنَّ فيها معنى النفي ، فكأنه قال : وهو لَا يَبِينُ فِي الْخِصَامِ ، ومِثْلُهُ مَسْأَلَةُ الكتابِ (أَنَا زيدًا غيرُ ضاربٍ) . وقيل : يُنْتَصِبُ بِفِعْلٍ يُفَسِّرُهُ (ضارب) ، وكذا في الآية "[٥] ، وإلى ذلك ذهب أبو حيان[٦] وغيره[٧] .

ويتضح مما سبق أنَّ ما ذهب إليه أبو حيان مقرَّرٌ عند مَنْ مَنَعَ تقديمَ معمول المضاف إليه على (غير) إن كان مضافًا أُرِيدَ به النفيُ ، ولا يتجه ـ كما ظهر عندي ـ ما اعترض به ناظر الجيش ، والله تعالى أعلم .

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ٤ / ٥٣٧ .

(٢) ينظر : التبيان في إعراب القرآن ، لأبي البقاء عبدالله بن الحسين بن عبدالله العكبري البغدادي ، تحقيق : مسعد كريم الفقي ٢ / ٧٦٢ .

(٣) سورة المدثر ، الآية ١٠ .

(٤) سورة الزخرف ، الآية ١٨ .

(٥) التبيان ٢ / ٧٠٢ ـ ٧٠٣ .

(٦) ينظر : البحر المحيط ٨ / ١١ .

(٧) ينظر : الدر المصون ١٠ / ٥٤٠ ، اللباب في علوم الكتاب ١٧ / ٢٤٣ . ٢٤٤ .

المبحث الثالث : ما لازم الإضافة .

ظرفية (قَبْل) وَ (بَعْد) .

قال ابن مالك :" (قبل) و (بعد) متقابلان تلزمهما الظرفية ما لم ينجرَّا بـ(مِنْ) "(١).

قال أبو حيان: "إنهما صفتان للظرف وليس بظرفين ، وأن الأصل في نحو:جاء زيد قبل عمرو:جاء زيد زمنًا قبل مجيء عمرو، وكذا (بعد) التقدير فيها:زمنًا بعد زمن مجيء عمرو "(٢).

قال ناظر الجيش معترضًا :" ولا يخفى بعد هذا التقدير ، ثم إن الموصوف الذي قدروه لم ينطق به أصلًا والذي يظهر أنهما أنفسهما ظرفان ، فـ(قبل) في قولنا : جاء زيد قبل عمرو ؛ اسم زمن سابق ، أي : متقدم على زمن مجيء عمرو "(٣).

المناقشة والترجيح :

من القولين السابقين نرى أن أبا حيان قد خالف ما هو مقرر عند النحاة من ظرفية (قبل) و (بعد) حال كونهما مضافين ؛ زاعمًا أنهما صفتان لظرف مقدر كما بيَّن ذلك ، وردَّ عليه ناظر الجيش بما هو مقررٌ لهما من الظرفية ؛ مُبَيِّنًا معناهما ، وذهب قبله في الرد على هذا الرأي السمين الحلبي(٤) وسراج الدين عمر بن علي(٥).

تعرَّض النحاة إلى (قبل) ، و (بعد) ، وذكروا أنهما ظرفان للزمان وللمكان ؛ باعتبار المضاف إليه . فإن أضيفا إلى مكان كانا مكانين وإن أضيفا إلى زمان كانا زمانين ، ولهما أربع حالات من حيث الإعراب والبناء ، أمَّا الإعراب ففي ثلاث حالات :

---

(١) تمهيد القواعد ٧ / ٣٢٠٥ .

(٢) السابق ٧ / ٣٢٠٨ .

(٣) السابق ٧ / ٣٢٠٨ ـ ٣٢٠٩ .

(٤) ينظر : الدر المصون ١ / ٩٩ ـ ١٠٠ .

(٥) ينظر : اللباب في علوم الكتاب ١ / ٣٠٠ .

الأولى : أنْ يُذْكَرَ المضافُ إليه كما في المثال السابق .

الثانية : أنْ يُحْذَفَ المضافُ إليه ويُنْوَى لَفْظُهُ دونَ معناه ، فيعربان حينئذٍ دون تنوين ، كقول الشاعر:

وَمِنْ قَبْلِ نَادَى كُلُّ مَوْلىً قَرَابَةً فَمَا عَطَفَتْ مَوْلًى عَلَيْهِ الْعَوَاطِفُ(١)

التقدير : مِنْ قَبْلِ ذِلِكَ .

الثالثة : أنْ يُحْذَفَ المضافُ إليه ولا يُنْوَى لَفْظُهُ ولا معناه ، فيعربان منونين ، كقول الشاعر:

فَسَاغَ لِيَ الشَّرَابُ وَكُنْتُ قَبْلاً أَكَادُ أَغَصُّ بِالْمَاءِ الْفُرَاتِ(٢)

وقوله :

ونحنُ قَتَلْنَا الأُسْدَ أُسْدَ خَفِيَّةٍ فَمَا شَرِبُوا بَعْداً عَلَى لَذَّةٍ خَمْرَا(٣)

---

(١) البيت من البحر الطويل ، وهو بلا نسبة ، ينظر : ضرائر الشعر ص ١٢٧ ، شرح الكافية الشافية ٢ / ٩٦٣ ، توضيح المقاصد ٢ / ٨٢٢ ، أوضح المسالك ٣ / ١٣١ ، شرح قطر الندى وبل الصدى ، لعبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف ، جمال الدين ابن هشام ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد لابن هشام ص ٢٠ ، شرح ابن عقيل ٣ / ٧٢ ، شرح الأشموني ٢ / ١٦٨ ، شرح التصريح على التوضيح ١ / ٧١٨ ، همع الهوامع ٢ / ١٩٦ ، حاشية الصبان ٢ / ٤٠٦ .

(٢) البيت من البحر الوافر ، وهو لعبدالله بن يعرب ، ينظر : الدرر اللوامع ١ / ٤٤٨ وفي ،شرح التصريح على التوضيح : " والرواية المشهورة : بالماء الحميم " ١ / ٧١٩ ، وهو بلا نسبة في المقتصد في شرح الإيضاح ، لأبي بكر عبد القاهر بن عبدالرحمن الجرجاني ، تحقيق : كاظم بحر المرجان ١ / ١٥١ ، والمفصل ١ / ٢١٠ ، وشرح الكافية ٢ / ٩٦٥ ، واللمحة ٢ / ٩٠٠ ، وتوضيح المقاصد ٢ / ٨١٧ ، وأوضح المسالك ٣ / ١٣٣ ، وفي شرح التصريح على التوضيح : " والرواية المشهورة : بالماء الحميم " ١ / ٧١٩ .

(٣) البيت من البحر الطويل ، وهو بلا نسبة ، ينظر : المحكم ٢ / ٣٣ ، شرح الكافية الشافية ٢ / ٩٦٥ ، لسان العرب ٣ / ٩٣ ، أوضح المسالك ٣ / ١٣٤ ، شرح الأشموني ٢ / ١٦٩ ، شرح التصريح على التوضيح ١ / ٧١٩ ، حاشية الصبان ٢ / ٤٠٧ ، خزانة الأدب ٦ / ٥٠٦ .

وأمَّا البناء فيكون في حالة واحدة ، وهي : أنْ يُحْذَفَ المضافُ إليه ويُنْوَى معناه دونَ لَفْظِهِ ، وفي هذه الحالة يبنيان على الضم ، كقوله تعالى : ﴿ لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنْۢ بَعْدُۚ ﴾[١].

هذا ما تناوله النحاةُ في كتبهم دون الإشارة إلى الوصفية فيهما[٢].

وأمَّا الخليلُ[٣] فقد فصَّل في الكلام عن (قبل) و (بعد) ، وذكر بأنهما إذا لم يبنيا صارا منصوبين ؛ لأنهما صفة ، وجرُّهما بِ(مِنْ) يُخْرِجُهُمُا من الوصفية إلى الإسمية ؛ لكي لا يؤدي ذلك إلى اجتماع صفتين ، ونُقِلَ ذلك عنه في تهذيب اللغة[٤] ولسان العرب[٥].

ويظهر لي مما ذهب إليه الخليل أن الأصل فيهما أن يكونا صفتين ، وما اعتراهما من البناء ودخول حرف الجر كان سببًا في خروجهما عن الأصل . وهذا ما ذهب إليه أبو حيان واختاره ابن هشام في دخول (مِنْ) عليهما ، قال : " وأجيب بأنهما غيرُ مُتَأَصِّلَينِ في

---

(١) سورة الروم ، الآية ٤ .

(٢) ينظر : المقتضب ٣ / ١٧٤ . ١٧٥ ، معاني القرآن وإعرابه ، لإبراهيم بن السري بن سهل ، أبو إسحاق الزجاج ، تحقيق : عبدالجليل عبده شلبي ٤ / ١٧٦ . ١٧٧ ، الأصول في النحو ١ / ٣٣٣ ، المحكم ٢ / ٣٢ . ٣٣ ، المفصل ص ٢١١ ، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل ، لأبي القاسم محمود بن عمرو بن أحمد ، جار الله الزمخشري ٣ / ٤٦٧ ، شمس العلوم ١ / ٥٦٥ ، اللباب في علل البناء والإعراب ٢ / ٨١ . ٨٣ ، الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبي) ، لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح ، الأنصاري الخزرجي ، شمس الدين القرطبي (ت ٦٧١هـ) ، تحقيق : أحمد البردوني ، وإبراهيم أطفيش ١٤ / ٧ ، شرح الكافية الشافية ٢ / ٩٦٤ . ٩٦٧ ، شرح الرضي ٢ / ٣٩٩ . ٤٠٣ ، اللمحة في شرح الملحة ٢ / ٨٩٨ . ٩٠١ ، توضيح المقاصد ٢ / ٨١٧ . ٨١٩ ، شرح ابن عقيل ٣ / ٧٢ . ٧٥ ، المقاصد الشافية ٤ / ١٣٣ . ١٤٠ ، شرح شذور الذهب للجوجري ١ / ٢٥٨ . ٢٥٩ ، شرح الأشموني ٢ / ١٦٦ . ١٧٢ ، شرح التصريح على التوضيح ١ / ٧١٨ . ٧٢١ ، همع الهوامع ٢ / ١٩٢ . ١٩٥ ، الكليات ص ٢٣٥ . ٢٣٦ .

(٣) ينظر : العين ٢ / ٥٢ .

(٤) ينظر : تهذيب اللغة ٩ / ١٣٦ .

(٥) ينظر : لسان العرب ، فصل القاف ١١ / ٥٣٦ .

الظرفية، وإنما هما في الأصل صفتان للزمان . إِذْ معنى : جِئْت قَبْلَكَ : جِئْتُ زَمنًا قَبْلَ زَمَنِ مَجِيئِكَ ؛ فلهذا سَهُلَ ذلك "[1] ، وتبعه السيوطي[2] في ذلك .

وما يظهر لي أن القول بأن (قبل) و (بعد) صفتان هو مذهب الخليل ، والقول بالظرفية هو مذهب للنحاة ، وأن أبا حيان قد وافق الخليل ؛ وبه لا يتجه اعتراض ناظر الجيش على أبي حيان ، والله تعالى أعلم .

---

(1) مغني اللبيب ١ / ٣٥٧ .

(2) همع الهوامع ٢ / ٤٦٧ .

المبحث الرابع : حذف أحد المتضايفات، والجر بالمضاف المحذوف .

وصف النكرة بالمعرفة إذا كان المضافُ (مِثْلًا) .

قال ابن مالك : " وإن كان المضاف (مِثْلًا) جاز الحكمُ على المضاف إليه بالتنكير، فَيُنْعَتُ به نكرةٌ ، نحو : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ زُهَيْرٍ شِعْرًا ... لأن الأصل : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ مِثْلِ زُهَيْرٍ ... فَحُذِفَ لفظُ(مثل)ونُوِيَ معناه فجرى مجراه ما نُوِيَ فيه معناه وإن كان لفظه لفظ المعرفة "[١].

قال أبو حيان : " قد ردُّوا على الخليلِ قولَه في نحو : لَهُ صَوْتٌ صَوْتُ الْحِمَارِ ؛ أن (صَوتُ الْحِمَارِ) صفةٌ لِ(صَوْت) وإنْ كانَ بصورةِ المعرفةِ ؛ لأنَّه على تقدير : مِثْلُ صَوْتِ الْحِمَارِ ، فاكتسى التنكيرَ من المضافِ المحذوفِ ... وقد ضعَّفَهُ سيبويهِ وقبَّحَهُ ... لَهُ صَوْتٌ صَوْتَ حِمَارٍ ، ولَهُ خُوَارٌ خُوَارَ ثَوْرٍ : إن كان معرفةً لَمْ يَجُز أنْ يكونَ صفةً لنكرةٍ كما لا يكونُ حالًا ... فعلى هذا لا تجوزُ المسألةُ التي قرَّرَها المصنفُ واتَّبع فيها الخليلَ ؛ إذْ رَدَّهَا سيبويهِ ومَنَعَهَا "[٢].

قال ناظر الجيش معترضًا : " وللمصنف أنْ يقولَ : إني أرى جوازَ هذه المسألةِ كما رآها الخليلُ ولا يلزمني موافقةُ سيبويهِ في ما رآه فيها . وكان الواجبُ أنْ يُبْطِلَ الشيخُ هذا الرأيَ بالدليل ، لا أنْ يُبْطِلَ قولًا بقول "[٣] .

المناقشة والترجيح :

اعترض ناظر الجيش على أبي حيان عندما اعتمد في رده على ابن مالك بقول سيبويه ، وابن مالك فيما ذهب إليه موافق للخليل ؛ رادًّا بأنه كان على أبي حيان أنْ يُبْطِلَ ما ذهب إليه ابن مالك بالدليل لا بقول سيبويه .

---

(١) تمهيد القواعد ٧ / ٣٢٥١ .

(٢) السابق ٧ / ٣٢٥٦ .

(٣) السابق نفس الصفحة .

ذهب ابنُ مالك في هذه المسألة إلى جواز نعت النكرة بالمعرفة . وذلك في حالة أن يكون المضافُ (مِثْلًا) ثم يُحْذَفُ المضافُ ، ويقوم المضافُ إليه مقامَه ؛ وبذلك يأخذُ من المضافِ المحذوفِ التنكيرَ ، ويكون نعتًا للنكرة ، نحو : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ زُهَيْرٍ شِعْرًا ، فـ(زُهَيْرٌ) معرفةٌ وقعتْ صفةً لـ(رجلٍ) وهو نكرة ، والأصل : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ مِثْلِ زُهَيْرٍ شِعْرًا ، فقام المضافُ إليه مقامَ المضافِ المحذوفِ (مثل) فَحُكِمَ عليه بالتنكيرِ وجُعِلَ صِفَةً للنكرة . وهو بذلك قد اتبع الخليل في جواز نعت النكرة بالمعرفة في نحو : له صوتٌ صوتُ الْحِمَارِ ، بأن (صَوْتُ الْحِمَارِ) صفةٌ لِ(صَوْت) والأصل : لَهُ صَوْتٌ مِثْلُ صَوْتِ الْحِمَارِ ، فحذف المضاف وقام المضاف إليه مقامه .

وقد ناقش سيبويهِ الخليلَ[١] في أنْ يكونَ (صوتُ حِمَارٍ) صفة لـ(صَوْت) فيما مثَّلَ له ؛ لأنَّه تشبيهٌ ؛ فجازَ بذلك أنْ تُوصَفَ النكرةُ بالمعرفة ، كما أجازَ الخليلُ أن يقول الرجل : هَذَا رَجُلٌ أَخُو زَيْدٍ، إذا أَرَدْتَ أَنْ تُشَبِّهَهُ بِ(أَخِي زَيْدٍ) ، قال سيبويه : " وهذا قبيحٌ ضعيفٌ لا يجوزُ إلَّا في موضعِ الاضطرارِ ، ولو جاز هذا لقلتَ : هَذَا قَصِيرٌ الطَّوِيلُ ، تريد : مثلُ الطويلِ . فلم يَجُزْ هذا كما قَبُحَ أنْ تكونَ المعرفةُ حالاً للنكرة إلَّا في الشعر . وهو في الصِّفةِ أقبحُ ؛ لأنك تَنْقُضُ ما تكلمتَ به ، فلم يُجامِعْه في الحال ، كما فارَقَهُ في الصِّفَةِ "[٢] كما أنَّ سيبويه[٣] قد ذكر أوجهًا للرفع في غير ما ذهب إليه الخليل .

واختار سيبويه في ذلك النصبَ على الحال كما ذكر في باب ما يُنْتَصَبُ فيه المصدرُ المشبَّهُ به على إضمارِ الفعلِ المتروكِ إظهارُهُ معللًا ذلك بقوله : " فإنما انْتَصِبَ هذا ؛ لأنَّك مَرَرْتَ به فى حالِ تَصْوِيتٍ ، ولمْ تُرِدْ أن تجعلَ الآخِرَ صفةً للأَوَّلِ ولا بدلًا منه . ولكنَّك لـمَّا

---

(١) ينظر : الكتاب ١ / ٣٦١ .

(٢) السابق نفس الصفحة .

(٣) السابق ١ / ٣٦٥ ـ ٣٦٧ .

قلتَ : لَهُ صَوْتٌ ، عُلم أنه قد كان ثَمَّ عَمَلٌ ، فصار قولك : (لَهُ صَوْتٌ) بمنزلة قولك : فَإِذَا هُوَ يُصَوِّتُ ، فحملتَ الثاني على المعنى "[١].

ومما سبق يبدو لي أن وصف النكرة بالمعرفة هو مذهب للخليل وتبعه في ذلك ابن مالك ؛ إذا كان المضاف المحذوف (مثلًا) ، والنصب على الحال هو مذهب لسيبويه وتبعه أبو حيان، وقد رجح ابنُ خروف[٢] الرفع ؛ لأنَّ الثاني بخلاف الأول ، وجعل النصبَ سالمًا من هذا المجاز، وذهب ابنُ عصفور[٣] إلى أنَّ النصبَ والرفعَ متكافئان ؛ لأنَّ في النصبِ التقديرَ ، والأصلُ عدمُه .

وأرى أن اعتراض ناظر الجيش على أبي حيان لا يتجه ؛ لأنَّ أبا حيان يرى أنَّ سيبويه قد فصَّل القولَ في مناقشته لما ذهب إليه الخليل وذكر جميع الأوجه فاكتفى به ، والله تعالى أعلم .

---

(١) الكتاب ١ / ٣٥٦ .

(٢) ينظر : الارتشاف ٣ / ١٣٧٧ ، شرح التصريح على التوضيح ١ / ٥٠٧ .

(٣) ينظر : الارتشاف ٣ / ١٣٧٧ ، شرح التصريح على التوضيح ١ / ٥٠٧ .

المبحث الخامس : الفصل بين المتضايفين .

الفصل بين المتضايفين بالجار والمجرور في الحديث الشريف : قال ﷺ: (هَلْ أَنْتُمْ تَارِكُو لِي صَاحِبِي ؟)[(١)].

قال ابن مالك في قول النبي ﷺ : " أراد : هَلْ أَنْتُمْ تَارِكُو صَاحِبِي لِي ، فَفَصَلَ بالجارِّ والمجرورِ ؛ لأنَّه مُتَعَلِّقٌ بِالْمُضَافِ ، وهو أفصحُ الناسِ ، فدَّلَ ذلك على ضَعْفِ قَوْلِ مَنْ خَصَّهُ بالضرورةِ "[(٢)].

قال أبو حيان : " الأصلُ : هَلْ أَنْتُمْ تَارِكُونَ ؟ فَحُذِفَتِ النونُ و (صَاحِبِي) مفعولٌ به منصوبٌ ، وأصلُهُ : تَارِكُونَ "[(٣)] .

قال ناظر الجيش معترضًا : " وأقولُ : إنَّ القولَ بالإضافةِ والفصلِ لثُبُوتِهِ في الجملة في القراءةِ المتواترةِ وفي كثيرٍ مِنَ الأشعارِ العربيةِ ـ أولى مِنَ القولِ بحذفِ النونِ ؛ لأنَّ ذلك إنَّما وَرَدَ في ضرورةٍ أو في قراءةٍ شاذَّةٍ ، نحو : ﴿ وَمَا هُم بِضَارِّي بِهِۦ مِنْ أَحَدٍ ﴾[(٤)]، ونحو : ﴿ إِنَّكُمْ لَذَآئِقُواْ العَذَابَ الْأَلِيمَ ﴾[(٥)] بالنصب "[(٦)].

---

(١) فضائل الصحابة ، لأبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد ، تحقيق : وصي الله محمد عباس ، سئل عن فضائل أبي بكر الصديق رحمة الله عليه ورضوانه ، برقم ٢٩٧ ، ١ / ٢٤٠ .

(٢) تمهيد القواعد ٧ / ٣٢٥٩ .

(٣) السابق ٧ / ٣٢٦٦ .

(٤) سورة البقرة ، الآية ١٠٢ ، والقراءة لسليمان بن مهران الأعمش ، وقرأ الجمهور: ﴿ بِضَآرِّينَ ﴾ ، ينظر : المحتسب ١ / ١٠٣ ، الكشاف ١ / ١٧٣ ، معجم القراءات ١ / ١٦٦ .

(٥) سورة الصافات ، الآية ٣٨ ، والقراءة لأبي السَّمَّالِ وأبَانٍ عن ثَعْلَبَةَ عن عاصم ، وقرأ الجمهور : ﴿ لَذَآئِقُواْ ٱلْعَذَابِ ٱلْأَلِيمِ ﴾ ، ينظر : البحر المحيط ٩ / ٩٩ ، معجم القراءات ٨ / ٢٣ .

(٦) تمهيد القواعد ٧ / ٣٢٦٦ .

المناقشة والترجيح :

يرى أبو حيان أن الأصل في (تاركو) ثبوتُ النونِ ، فحُذِفَتْ لغير إضافة ، واعترض ناظر الجيش بأنَّ الأولى أنْ تكونَ النونُ قد حُذِفَتْ لأجلِ الإضافةِ ، وإنْ ورد حذفُها لغير الإضافة فيكون للضرورة أو لقراءة شاذة .

ذهب ابن مالك إلى جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه في الشعر والاختيار بالظرف وحرف الجر وغيرهما ، وهو موافق في ذلك للكوفيين ، بخلاف البصريين الذين قالوا بالفصل بالظرف وحرف الجر فقط ، وخصُّوا ذلك في الشعر للضرورة دون الاختيار(١) .

وأرى أنه من المناسب أنْ أذكرَ بعضَ ما ذهب إليه ابنُ مالك من جواز الفصل فيه بين المضاف والمضاف إليه حتى يتضحَ موقفُ أبي حيان من هذا المذهب . فمن ذلك : أنْ يكونَ المضافُ وصفًا والمضافُ إليه مفعولَهُ ، فيُفْصَلُ بينهما بظرفِ المضافِ ، كقول الشاعر :

فَرِشْنِي بِخَيْرٍ لَا أَكُونَنْ وَ مِدْحَتِي كَنَاحِتِ يَوْماً صَخْرَةٍ بِعَسِيلِ(٢)

والتقدير : كَنَاحِتِ صَخْرَةٍ يَوْماً .

و بالجار والمجرور كقول الآخر :

لَأَنْتَ مُعْتَادُ فِي الْهَيْجَا مُصَابَرَةٍ يَصْلَى بِهَا كُلُّ مَنْ عَادَاكَ نِيرَانَا(٣)

---

(١) ينظر : الانصاف ٢ / ٣٤٩ ، الارتشاف ٤ / ١٨٤٦ ، توضيح المقاصد ٢ / ٨٢٤ ، شرح الأشموني ٢ / ١٧٩ ، شرح التصريح على التوضيح ١ / ٧٣٢ .

(٢) البيت من البحر الطويل ، وهو بلا نسبة ، ينظر : معجم ديوان الأدب ١ / ٤٢٠ ، تهذيب اللغة ٢ / ٥٨ ، المحكم ١ / ٤٨٧ ، شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٢٧٣ ، لسان العرب ١١ / ٤٤٧ ، الارتشاف ٤ / ١٨٤٢ ، المساعد ٢ / ٣٦٨ ، شفاء العليل في إيضاح التسهيل ، لأبي عبدالله محمد بن عيسى السلسيلي ، دراسة وتحقيق : الشريف عبدالله علي الحسيني البركاتي ٢ / ٧٢٥ ، تاج العروس ٢٩ / ٤٧٩ ، الدرر اللوامع ٢ / ١٦٠ .

(٣) البيت من البحر البسيط ، وهو بلا نسبة ، ينظر : شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٢٧٣ ، الارتشاف ٤ / ١٨٤٢ ، توضيح المقاصد ٢ / ٨٢٥ ، الدر المصون ٥ / ١٦٩ ، المساعد ٢ / ٣٦٨ ، اللباب في علوم الكتاب ٨ / ٤٤٩ ، المقاصد الشافية ٤ / ١٧٧ .

وتقديره : لَأَنْتَ مُعْتَادُ مُصَابَرَةٍ فِي الْهَيْجَا .

قال ابن مالك : " فهذا النوعُ مِنْ أَحْسَنِ الفصلِ ؛ لأنه فُصِلَ بمعمولِ المضافِ ، فكان فيه قوةٌ ، وهو جديرٌ بأنْ يجوزَ في الاختيارِ ولا يَخْتَصُّ بالاضطرارِ "[١] ، ومنه قولُ بعضِ العـربِ: تَرْكُ يَوْمًا نَفْسِكَ وَهَوَاهَا ، سَعْيٌ لَهَا فِي رَدَاهَا ، ومنه الحديثُ الآنفُ الذِّكْرِ ، فقد جعله ابن مالك ممَّا يُقَاسُ عليه ولا حِجْرَ عَلَى المتكلمِ به ناظمًا وناثرًا [٢].

ومن الفصل بين المضاف والمضاف إليه أن يكونَ المضافُ مصدرًا ويُفْصَلُ بينه وبين المضافِ إليه بمفعولِهِ كقراءةِ ابنِ عَامِرٍ[٣] ـ رحمه الله ـ : ﴿ وَكَذَٰلِكَ زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ ﴾[٤]، وهو من أقوى الأدلة على جواز الفصل في الاختيار ، كما ذكر ابن مالك[٥].

أما في قراءة ابن عامر ـ رحمه الله ـ فقد ذهب أبو حيان[٦] إلى أن استشهاد ابن مالك بها على جواز الفصل في الاختيار هو الصحيح ، وإن كان أكثر النحاة لا يجيزونه في الكلام وذكروا أنه مختص بالشعر ، وجعل تَغْلِيطَهَ قَدْحًا في التواتر ، وهو بذلك موافق ومؤيد بما استشهد به ابن مالك .

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٢٧٣ .

(٢) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٢٧٣ .

(٣) ينظر : كتاب السبعة في القراءات ، لأحمد بن موسى بن العباس التميمي ، أبو بكر بن مجاهد البغدادي ، تحقيق : شوقي ضيف ص ٢٧٠ .

(٤) سورة الأنعام ، الآية ١٣٧ ، والقراءة لأبي عمران عبدالله بن عامر ، وقرأ الجمهور : ﴿ وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَٰدِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ ﴾ ، ينظر : كتاب السبعة في القراءات ، لأحمد بن موسى بن العباس التميمي ، أبو بكر بن مجاهد البغدادي ، تحقيق : شوقي ضيف ص ٢٧٠ ، الحُجَّة ٣ / ٤٠٩ ، المبسوط ص ٢٠٣ ، معجم القراءات ٢ / ٥٥٤ .

(٥) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٢٧٦ ـ ٢٧٧ .

(٦) تمهيد القواعد ٧ / ٣٢٦٦ .

لكنَّ أبا حيان لمْ يَرَ في الحديث الذي استشهد به ابن مالك دليلًا على جواز الفصل كما ذكر . ويُحْتَمَلُ ذلك ـ كما يظهر لي ـ أنه مُتَّبِعٌ للعُكْبَرِيِّ(١) ؛ لأن الْعُكْبَرِيَّ عندما تناول هذا الشاهد ذهب إلى أنَّ الوجه (تَارِكُونَ) بثبوت النون ؛ مبيِّنًا أنَ الكلمة ليست مضافة بسبب حرف الجر ؛ لأن حذفَ النون إنما يجوزُ في موضعين أحدهما : الإضافةُ ولا إضافةَ هنا، والثاني : أن يكون في (تَارِكُونَ) الألفُ واللَّامُ ، كقول الشاعر :

الْحَافِظُو عَوْرَةَ الْعَشِيرَةِ لَا يَأْتِيهِمُ مِنْ وَرَائِنا نَطَفُ(٢)

ثم خَلَصَ إلى أنَّ الأشبه في حذف هذه النون أن يكون من غلط الرواة .

أمَّا ما ذكره العكبري بأنَّ لا إضافةَ في (تَارِكُو) لوجود حرف الجر ؛ ذلك بسبب أنه لا يذهب إلى جواز فصل المضاف والمضاف إليه بحرف الجر في الاختيار كما هو مذهب الكوفيين ، وما استشهد به فكما أنه رُوِيَ على أنَّ لا إضافة فيه ، فقد رُوِيَ بجر (عَوْرَةٍ)(٣) فحُذِفَتِ النونُ للإضافة ، فلا شاهدَ حينئذٍ ، وقد أجاز أبو علي الفارسي(٤) في (الْحَافِظُو) حذف النون ، وذهب إلى أنَّ الأكثرَ حذفُها للإضافة ، كما في قوله تعالى: ﴿ وَٱلْمُقِيمِى ٱلصَّلَوٰةِ ﴾(٥).

وممَّا سبق يبدو لي أن ما اعترض به ناظر الجيش هو الصواب . وهو أنَّ النونَ قد تُحْذَفُ لغير الإضافة في الضرورة أو في قراءة شاذة ، وكون حذفها للإضافة هو الصواب كما ذهب ابن

---

(١) ينظر : إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث النبوي ، لأبي البقاء عبدالله بن الحسين بن عبدالله العكبري البغدادي ، تحقيق وتخريج وتعليق : عبدالحميد هنداوي ص ١٦٢ .

(٢) البيت من البحر المنسرح ، وهو بلا نسبة في معاني القرآن للأخفش ١ / ٩٠ ، تفسير الطبري ١ / ٢١ ، سر صناعة الإعراب ٢ / ١٩١ ، رصف المباني ٣٤١ ، وهو لقيس بن الخطيم في ديوانه ، تحقيق : ناصر الدين الأسد ص ١١٥ ، ٢٣٨ ، وفي الدرر اللوامع لعمرو بن امرئ القيس الخزرجي ١ / ٦١ .

(٣) ينظر : تفسير الطبري ١ / ٢١ ، تفسير القرطبي ٤ / ٢٩٧ ، خزانة الأدب ٤ / ٢٧٣ ، الدرر اللوامع ١ / ٦١ .

(٤) ينظر : الإيضاح ص ١٣٦ - ١٣٧ .

(٥) سورة الحج ، الآية ٣٥ .

مالك . ويؤيده ما ذكره ابن جني في قراءة الأعمش : ﴿وَمَا هُم بِضَارِّي بِهِۦ مِنْ أَحَدٍ﴾ ، قال: " هذا مِنْ أَبْعَدِ الشَّاذِّ ، أعني : حذفَ النونِ هاهُنَا ، وأَمْثَلُ مَا يُقَالُ فيه : أنْ يكونَ أرادَ : وَمَا هُمْ بِضَارِّي أحدٍ ، ثم فَصَلَ بينَ المضافِ والمضافِ إليه بحرف الجرِّ "[1]، وقال ابْنُ عَطِيَّةَ في قوله تعالى : ﴿إِنَّكُمْ لَذَآئِقُواْ ٱلْعَذَابِ ٱلْأَلِيمِ﴾ : " وقرأ قومٌ ﴿لَذَآئِقُواْ العَذَابَ﴾ نصبًا . وَوَجْهُهَا أنَّه أرادَ (لَذَائِقُونَ) فَحَذَفَ النونَ تخفيفًا ، وهي قراءةٌ قد لُحِّنَتْ "[2] ، والله تعالى أعلم .

([1]) المحتسب ١ / ١٠٣ .

([2]) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز ، لأبي محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام بن عطية ، الأندلسي المحاربي ، تحقيق : عبد السلام عبد الشافي محمد ٤ / ٤٧١ .

المبحث السادس : باب المفعول المسمى ظرفًا ومفعولًا فيه .

المسألة الأولى : تَصَرُّفُ (حَيْثُ) .

قال ابن مالك : " وَمِنَ الظُّرُوفِ الْمَكَانِيَّةِ مَا يَنْدُرُ تَجَرُّدُهُ مِنَ الظَّرْفِيَّةِ ، فَمِنْ ذَلِكَ (حَيْثُ) فَكَوْنُهُ ظرفًا هو الشائعُ ، كقوله تعالى : ﴿ **وَٱمْضُواْ حَيْثُ تُؤْمَرُونَ** ﴾ [١] ، وكونُهُ مُجَرَّدًا عَنِ الظَّرفيةِ قَوْلُ زُهَيْرٍ :

فَشَدَّ ، وَلَمْ يَنْظُرْ بُيُوتًا كَثِيرَةً لَدَى حَيْثُ أَلْقَتْ رَحْلَهَا أُمُّ قَشْعَمِ[٢]

وكقول الآخر :

إِنَّ حَيْثُ اسْتَقَرَّ مَنْ أَنْتَ رَاعِيـ ـهِ حِمًى فِيهِ عِزَّةٌ وَأَمَانُ[٣] "[٤] .

قال أبو حيان : " جَعَلَ (حَيْثُ) اسمَ (إِنَّ) ، وحِمًى : خبرٌ . وهذا خطأٌ ؛ لأنَّ كونَ (حيث) اسمًا لـ(إنَّ) فرعٌ عن كونِها تكونُ مبتدأً ، ولمْ يُسْمَعُ ذلك فيها ... وهذا البيت الذي أنشده المصنف دلالةٌ على أَنَّ (حَيْثُ) اسمُ (إِنَّ) لا حجةَ فيه على تَصَرُّفِ (حَيْثُ) ، بل اسمُ (إِنَّ) هو قوله : حمًى ، و(حيث) : في موضع خبر (إِنَّ) ؛ لأنه ظرف ، نحو : إنَّ حيثُ زيدٌ قائمٌ عمرًا ، التقدير : إِنَّ حِمًى فِيهِ عِزَّةٌ وَأَمَانٌ حَيْثُ اسْتَقَرَّ مَنْ أَنْتَ رَاعِيهِ "[٥] .

---

(١) سورة الحجر ، الآية ٦٥ .

(٢) البيت من البحر الطويل ، وهو من معلقة زهير ينظر : ديوانه ص ١٠٨ ، المنجد في اللغة ص ٣١٠ ، تهذيب اللغة ٣ / ١٧٧ ، المحكم ٢ / ٣٩٧ ، أساس البلاغة ١ / ٣٤٤ ، تاج العروس ٣٣ / ٢٧٩ ، التذييل والتكميل ٨ / ٥٥ ، الارتشاف ٣ / ١٤٤٧ ، لسان العرب ١٢ / ٤٨٥ .

(٣) البيت من البحر الخفيف ، وهو بلا نسبة ، ينظر : الدر المصون ٥ / ١٣٩ ، اللباب في علوم الكتاب ٨ / ٤١٥ ، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم ٧ / ٣١٣ ، مغني اللبيب ١ / ١٥١ ،همع الهوامع ٢ / ٢١٢ ،خزانة الأدب ٧ / ٨ .

(٤) تمهيد القواعد ٤ / ٢٠٠٢ .

(٥) تمهيد القواعد ٤ / ٢٠١٧ .

قال ناظر الجيش معترضًا : " ولا أعرف كيف يتوجه الخطأ على المصنف ؛ لأنَّ الغرضّ أنَّ تصرفَ (حَيْثُ) نادرٌ ، واتُّفِقَ أنَّ التصرفَ النادرَ الذي حصل لها هو أنْ وَرَدَتْ اسمًا لـ(إنَّ) ، فكيف يُقَالُ : إنَّ هذا موقوفٌ على ورودِها مبتدأةً وهي لا يُتَصَرَّفُ فيها إلَّا بما سُمِعَ ، ثم إنَّ هذه الكلمةَ إذا نَدَرَ وقوعُها اسمًا لـ(إنَّ) ؛ فقد نَدَرَ وقوعُها مبتدأةً ، وأمَّا تخريجُهُ البيتَ على أنَّ (حِمًى فيه عزةٌ وأمانٌ) هو اسمُ (إنَّ) ، وحيث هو الخبر يُنَافِي مرادَ الشاعرِ ؛ لأنَّ مقصودَهُ أنْ يَحْكُمَ على مكانِ مَنْ يرعاه الممدوحُ بأنَّه حِمًى فيه عزةٌ وأمانٌ ، لا أنْ يحكمَ على حِمى المذكورِ بأنَّه كائنٌ حيثُ استقرَ مَنْ يرعاه الممدوحُ "[١] .

المناقشة والترجيح :

اعترض أبو حيان على ابن مالك حينما استشهد بقول الشاعر بأن (حَيْثُ) وقعت اسمًا لِ(إنَّ) ، لأنَّ وقوعَها اسمًا لِ(إنَّ) موقوفٌ على ورودها مبتدأً ؛ والصوابُ أنها في موضع خبرٍ لِ(إنَّ) وحِمًى اسمُهَا ، وردَّ عليه ناظر الجيش بأنها إذا وقعت اسمًا لِ(إنَّ) في ندور موقوف على السماع وليس مبنيٌّ على مجيئها مبتدأً ، وأن ما ذكره بأن اسمَ (إنَّ) حِمًى وخبرَها (حَيْثُ) خلافٌ لمراد الشاعر .

ومذهب النحاة[٢] في (حَيْثُ) أنها ظرفُ مكانٍ لازمُ الإضافة إلى الجملِ مبنيٌّ على الضَّمِ تشبيهًا بالغايات ، ومن النحاة من استشهد بأنها تخرج عن الظرفية فتكون مفعولًا به . ومن ذلك ما ذكره أبو علي الفارسي[٣] في قوله تعالى : ﴿ ٱللَّهُ أَعۡلَمُ حَيۡثُ يَجۡعَلُ رِسَالَتَهُۥ ﴾[٤] ، بأن (حَيْثُ) مفعولًا به منصوبٌ ، والعاملُ فيها فعلٌ يَدُلُ عليه (أَعْلَمُ) والتقدير : اللهُ يَعْلَمُ مَكَانَ ، وليس العاملُ فيها (أَعْلَمُ) ؛ لأمرين :

---

(١) تمهيد القواعد ٤ / ٢٠١٧ .

(٢) ينظر : المقتضب ٣ / ١٧٥ ، الأصول في النحو ٢ / ١٤٣ ، الصحاح ١ / ٢٨٠ ، المحكم ٣ / ٤٣٢ ، اللباب في علل البناء والإعراب ٢ / ٧٧ ، شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٢٣٢ .

(٣) ينظر : الحُجَّة ١ / ٢٦ ، كتاب الشعر ص ١٧٩ ، همع الهوامع ٢ / ٢١٢ ، خزانة الأدب ٦ / ٥٣٥ .

(٤) سورة الأنعام ، الآية ١٢٤ .

الأول : لو عَمِلَ فيها (أَعْلَمُ) لكان التقدير : أَعْلَمُ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ أَوْ هَذَا الْوَقْتِ ، ولا يُوصَفُ اللهُ بأنّه أعلم في مواضعَ أو أوقاتٍ ؛ لأنَّ علمَهُ لا يختلف باختلاف الأمكنة والأزمنة .

والثاني : أن أفعل التفضيل لا ينصب المفعول به ، وتبعه في ذلك أبو الحسن الحوفي[١]، وبرهان الدين الكرماني[٢]، والعكبري[٣].

وقد ورد في قوله تعالى : ﴿ حَيْثَ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُۥ ﴾ بفتح الثاء ، قال السمين : " وفيها احتمالان أحدهما : أنها فتحةُ بناءٍ طردًا للباب ، والثاني : أنها فتحةُ إعرابٍ ؛ لأنها معربةٌ في لغة بني فَقْعَسٍ[٤]حكاها الكسائي "[٥].

ومن خروجها عن الظرفية أنها تُنْصَبُ على التمييز[٦]، وذلك فيما حكاه أحمد بن يحيى عن

([١]) هو علي بن إبراهيم بن سعيد ، أبو الحسن ، الحوفي ثم المصري النحوي الأوحد ، له كتاب (إعراب القرآن) في عشر مجلدات ، اشتغل عليه خلق من المصريين ، أخذ عن محمد بن علي الأُدْفُوي ، توفي سنة ٤٣٠ هـ ، ينظر : البحر المحيط ٤ / ٦٣٧ ، وينظر ترجمته : تاريخ الإسلام ٩ / ٤٧٨ ، طبقات المفسرين ص ٨٣ .

([٢]) ينظر : غرائب التفسير وعجائب التأويل ، لمحمود بن حمزة بن نصر ، أبي القاسم برهان الدين الكرماني ، ويعرف بتاج القراء ١ / ٣٨٤ .

([٣]) ينظر : التبيان ١ / ٥٣٧ .

([٤]) وجاءت هذه القراءة أيضًا على لهجة بني يربوع وبني طُهَيَّة ، وهما بطنان من قبيلة بني تميم ، وهي قراءة شاذة ؛ حيث يفتحون الثاء في ﴿ حَيْثُ ﴾ ، والقراءة المتواترة بالضم في كل القرآن ، ينظر : لسان العرب ٢ / ١٤٠ ، الاختلاف بين القراءات ص ٢٤٤ ـ ٢٤٥ .

([٥]) الدر المصون ٥ / ١٣٩ .

([٦]) ينظر : كتاب الشعر ص ١٨٠ ، خزانة الأدب ٧ / ٨ .

بعض أصحابه : هِيَ أَحْسَنُ النَّاسِ حَيْثُ نَظَرَ نَاظِرٌ ، يعني : وجهًا[١] .

وقد ذكر ابن مالك في قوله أنها تتصرف فتكون مجرورة بِـ(لدى) وأنها تقع اسمًا لِـ(إنَّ) في ندور ، وأبو حيان في التذييل لا يرى من تصرف (حَيْثُ) إلَّا أنْ تقعَ مجرورةً بِـ(مِنْ) أو بِـ(فِي) ، قال : " والصحيح أنَّ (حَيْثُ) لا تتصرف ، فلا تكون فاعلًا ولا مبتدأ ولا مفعولًا به، وجرُّهُ بِـ(مِنْ) كثيرٌ ، و بِـ(في) شاذٌّ "[٢] ، وفي الارتشاف[٣] زاد على ذلك بأنها تُجَرُّ شذوذًا بِـ(على) و الباء و(إلى) ، وأورد شواهد من الشعر على ذلك ، ووافق ابن مالك في جرِّها بِـ(لدى) ، وفي التذكرة[٤] ذكر أبو حيان بأنَّ (حَيْثُ) تقع اسمًا لِـ(كأنَّ) وتقع مبتدأةً ، وأورد مسائل تمرين لِـ(حَيْثُ) ، قال : " إذا قيل : حَيْثُ نَلْتَقِي طِيبٌ ؛ حُكِمَ على (حَيْثُ) بالرفع ؛ لأنه اسم المكان الذي خبرُهُ (طِيبٌ) ، وهو نائب عن موضعين أسبقهما محدود خبرُهُ (طِيبٌ) وآخرهما مجهول ناصبه (نَلْتَقِي) تلخيصه: الْمَوْضِعُ الَّذِي نَلْتَقِي فِيهِ طِيبٌ "[٥].

هذه جملة من الأقوال والآراء على تصرُّفِ (حَيْثُ) ، وفيما يظهر لي أن تصرُّفَها لا يخرج عن أمرين ، أحدهما : السماع ، والآخر : إذا أدى عدمُ تَصَرُّفِهَا إلى خلاف المعنى المراد ، وذلك مجتمع فيما استشهد به ابن مالك على وقوع (حَيْثُ) اسمًا لِـ(إنَّ) ، وقد اتبع ابنُ هشامٍ أبا حيان في اعتراضه على ابن مالك ، وقال : " فإن قيل : يؤدي إلى جعل المكان حالًا

---

(١) وقيل بأن المعنى : "أن حسنها مفرقٌ فيه ، كل شيء قائم بنفسه . فأين نظرت منها قلت : هي بهذا أحسن الناس" ، وأرى أن هذا المعنى أوجه وأمثل لشموله أجزاء الممدوح ، ينظر : كتاب الألفاظ ، لابن السكيت ، يعقوب بن إسحاق ص ١٥١ .

(٢) التذييل والتكميل ٨ / ٥٥ .

(٣) الارتشاف ٣ / ١٤٤٧ .

(٤) كتاب تذكرة النحاة لأبي حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان ، أثير الدين الأندلسي ، تحقيق : عفيف عبد الرحمن ، بحثت فيه عما ذكره ولم أجده ، ولعل ما ذكره أبو حيان في موضع آخر من الكتاب ، قال محقق الكتاب الدكتور عفيف عبدالرحمن: " ولئن كان هذا الجزء الذي أحققه ، هو ما سلم من الضياع ، لا يمثل إلا المجلد الثاني من الكتاب الذي يقع في أربعة أجزاء ، إلا أن قيمة الكتاب جعلتني أقدم على تحقيقه "، تذكرة النحاة : ص ٥ ـ ٦ .

(٥) ينظر : خزانة الأدب ٧ / ١٠ .

في المكان ، قلنا : هو نظير قولك : إِنَّ فِي مَكَّةَ دَارَ زَيْدٍ . ونظيره في الزمان : إِنَّ فِي يَوْم الْجُمُعَةِ سَاعَةَ الْإِجَابَةِ "[١] ، وقد ردَّ عليه البغدادي[٢] بأن هذا الحمل غير مراد ، وإنما المعنى : إِنَّ مَكَانًا اسْتَقَرَّ فِيهِ جماعةٌ أَنْتَ رَاعِيهِمْ وَحَافِظُهُمْ هُوَ حِمًى فِيهِ الْعِزَّةُ وَالْأَمَانُ ، وهو بذلك موافق بما اعترض به ناظر الجيش .

ومما سبق يظهر لي أن اعتراض ناظر الجيش متجهٌ على أبي حيان ؛ لأمور :

أولًا : أن كون ورودِ (حيث) اسمًا لِ(إنَّ) لا يَلْزَمُ منه اشتراطُ ورودِهَا مبتدأً ، وعلى رأي أبي حيان أنها إذا وردت مبتدأ في سماع يجوز أن تكون اسمًا للنواسخ في غير سماع ، وهذا يؤدي إلى التصرف فيها على القياس .

ثانيًا : أن المعنى الذي ذكره ناظر الجيش أمثل وأوجه من المعنى الذي ذكره أبو حيان .

ثالثًا : أن أبا حيان قد أجاز أنْ تقعَ (حَيْثُ) مبتدأً واسمًا لِ(كَأَنَّ) في تذكرته ، وفي التذييل والارتشاف لم يُجِزْ ذلك ولعلَّه لم يقف على شيء مسموع ، والله تعالى أعلم .

---

(١) مغني اللبيب ١ / ١٥١ .

(٢) خزانة الأدب ٧ / ١٠ .

المسألة الثانية : تَضَمُّنُ ظرفي الزمان والمكان معنى (فِي) .

قال ابن مالك في باب المفعول المسمى ظرفًا ومفعولًا فيه : " هو ما ضُمِّنَ ـ مِنْ اسم وقتٍ أو مكانٍ ـ معنى (فِي) باطِّرَادٍ لواقعٍ فيه مذكورٍ أو مقدَّرٍ ناصبٍ له "(١).

قال أبو حيان : " مفهومُ كلامِهِ أن اسمي كلٍّ من الزمان والمكان يدلُّ على معنى (فِي) بالتضمُّنِ ، ولو كان كذلك لوجبَ بناءُ الاسمِ كما في أسماء الشرط والاستفهام "(٢).

قال ناظر الجيش معترضًا : " والذي يظهر أن يقال : إن أسماء الشرط وأسماء الاستفهام ـ مثلًا ـ حال وضعهما ضُمِّنتْ معنى الحرف ؛ فالتضمين حاصلٌ لها قبل التركيب ، وأما الاسم المستعمل ظرفًا ، فإنَّما تضمَّنَ معنى (فِي) بعد التركيب ، أعني بعد استعماله ظرفًا "(٣).

المناقشة والترجيح :

اعترض أبو حيان على ابن مالك عندما عبَّرَ بلفظ (التضمين) لمعنى الحرف في حَدِّهِ للظرف ؛ زاعمًا أنَّ التعبيرَ بلفظِ (التضمين) يُفْهَمُ منه وجوبُ البناءِ لاسمي الزمان والمكان ، واعترض عليه ناظر الجيش بأن المقصود بـ(التضمين) في قول ابن مالك هو ما حصل لاسم الزمان والمكان بعد استعماله ظرفًا وليس المقصودُ به (التضمينَ) في حال الوضع كما هو الحال في أسماء الشرط والاستفهام .

اختلفت عبارات ابن مالك في حدِّه للمفعول فيه ، ففي سبك المنظوم نجده يقول : " هُوَ مَا ضُمِّنَ مَعْنَى (فِي) لِإِيقَاعٍ فِيهِ "(٤) ، وفي الكافية قال :

مَكَانٌ أَوْ وَقْتٌ حَوَى مَعْنَى (فِي) ظَرْفٌ كَـ(رُحْ غَدًا مَعَ الْأَشْرَافِ)

---

(١) تمهيد القواعد ٤ / ١٨٩٢ .

(٢) السابق ٤ / ١٨٩٢ .

(٣) السابق نفس الصفحة .

(٤) سبك المنظوم ص ١٢٨ .

وفي شرحه هذا البيتَ نجده يقول : " المفعول فيه هو ما نُصِبَ مِنْ اسْمِ زَمَانٍ ، أَوْ مَكَانٍ مُقَارِنٌ لِمَعْنَى (فِي) دُونَ لَفْظِهَا "[١]، وقال في الألفية :

الظَّرْفُ : وَقْتٌ أَوْ مَكَانٌ ضُمِّنَا فِي بِاطِّرَادٍ ، كَـ(هُنَا امْكُثْ أَزْمُنَا)[٢]

ومن العلماء من عبَّر بهذه اللَّفظة من قبله ، فمن ذلك ما ذكره ابن الورَّاق عندما فرَّق بين نصب الظروف لِمَنْ جعلها مفعولاتٍ وبين المفعول به كزيد ، قال : " الفصل بينهما أنها إذا كانتْ منصوبةً على الظرف تَضَمَّنَتْ (فِي) استغناءً بدَلَالَةِ الظَّرْفِ عليه ، ألا ترى أن قولك : قُمْتُ الْيَوْمَ ، إنما معناه : قُمْتُ فِي الْيَوْمِ ، فَحُذِفَ (فِي) فَوَصَلَ الْفِعْلُ إِلَى الْيَوْمِ ... "[٣] ، وقال الباقولي : " اعلم أن الظرفَ إنما تكون ظرفًا إذا دلَّت على (فِي) ؛ لأنَّ (فِي) حرفُ الظرفِ ، فإذا تَضَمَّنَ الاسمُ معناها كان ظرفًا "[٤] ، فإن قيل في القولين السابقين : إنَّ في لفظ (التضمين) ما يوهم أو يُفْهَمُ منه لزومُ بناءِ الظرفِ ، فالجواب . والله أعلم . : أنَّ هذا السؤالَ واردٌ على مَنْ عَبَّرَ بلفظ (التقدير) على معنى (في) ، وممَّن عبَّر به الزمخشريُّ[٥] والشريف أبو البركات[٦] وابن الشَجَرِيِّ[٧] وابن يَعِيشَ والرَّضِيُّ [٨]، قال ابن يعيش عندما حَدَّ الظرفَ : " واعلم أنَّ الظرفَ في عُرْفِ أَهْلِ الصِّنَاعَةِ ليس كُلَّ اسْمٍ مِنْ أسماءِ الزمانِ والمكانِ

([١]) شرح الكافية ٢ / ٦٧٤ .

([٢]) ألفية ابن مالك ص ١٠٨ .

([٣]) علل النحو ص ٢٨١ .

([٤]) شرح اللُّمَع ، لأبي الحسن علي بن الحسين الباقولي ، تحقيق ودراسة : الدكتور إبراهيم بن محمد أبو عباة ص ٤٣٩ .

([٥]) ينظر : المفصل ص ٨١ .

([٦]) ينظر : البيان في شرح اللُّمَع لابن جني ، إملاء أبي البركات عمر بن إبراهيم الكوفي ، دراسة وتحقيق : علاء الدين حموية ص ١٩٣ .

([٧]) ينظر : أمالي ابن الشجري ، لضياء الدين أبو السعادات هبة الله بن علي بن حمزة ، المعروف بابن الشجري ، تحقيق : محمود محمد الطناحي ٢ / ٥٧٢ .

([٨]) ينظر : شرح كافية ابن الحاجب ١ / ٥٧٨ .

على الإطلاق ، بل الظرفُ منها ما كان منتصبًا على تقدير (في) واعتبارُهُ بجوازِ ظهورِها معه "[١]، ثم أورد الجواب على مَنْ فَهِمَ وجوبَ البناءِ من لفظ (التقدير) لمعنى (في) كما فُهِمَ من لفظ (التضمين) ، قائلًا : " وليس الظرفُ متضمِّنًا معنى (فِي) فيجبَ بناؤهُ لذلك ، كما وجبَ بناءُ نحوِ (مَنْ) و (كَمْ) في الاستفهام "[٢].

وقد ذكر النحاةُ[٣]علَّة عدمِ بناءِ الظرفِ لِ(تقدير) أو (تضمين) معنى (في) كما في : سِرْتُ اليومَ ، وَ جَلَسْتُ مَكَانَكَ : بأنَّ الحرفَ هنا يَصِحُّ ظهورُهُ مع الاسم كما في : سِرْتُ فِي الْيَومِ ، وَجَلَسْتُ فِي مَكَانِكَ . بخلافِ الاسمِ المتضمِّنِ لمعنى الحرف فوَجَبَ فيه البناءُ كَ(مَنْ) و (كَمْ) في الاستفهام ، فإنَّ الحرفَ المتضمنَ وهو: (هل) أو الهمزة ، لا يَصِحُّ ظهورُه فلا يُقَالُ : (أَمَنْ) و (أَكَمْ) ، وعلَّل ابن الخبَّاز بغير ذلك فقال : " إنَّ الظروفَ كثيرةٌ فَلَوْ بُنِيَتْ لِتَضَمُّنِهَا معنى (فِي) ؛ لَكانَ البناءُ غالبًا في الأسماءِ ، وهو خلافُ الأصلِ "[٤].

وقد أشار الشاطبيُّ إلى ما عبَّر به ابن مالك من لفظ (التضمين) وما ورد عليه من اعتراض في استعماله ، وردَّ هذا الاعتراض من خلال توضيحه لمعنى (التضمين) ، بأنَّ التضمين لمعنى الحرف على ضربين[٥]:

أولهما : تضمينٌ يكون في أصل الوضع ، فيكون الاسمُ موضوعًا في أصله للدلالة على معنى الحرف ، وهو ما يَلْزَمُ فيه البناءُ كَ(مَنْ) الشرطية ، و(كَمْ) الاستفهامية .

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ١ / ٤٢٣ .

(٢) السابق نفس الصفحة .

(٣) ينظر : الغُرَّة في شرح اللُّمَع (من أول باب إن وأخواتها إلى آخر باب العطف) ، لسعيد بن المبارك بن الدهان أبو محمد ، دراسة وتحقيق : فريد بن عبد العزيز الزامل السليم ١ / ٢٨٢ ، توجيه اللُّمَع شرح كتاب اللُّمَع ، لأحمد بن الحسين بن الخباز ، دراسة وتحقيق : فايز زكي محمد دياب ، ص ١٨٦ ، شرح المفصل لابن يعيش ١ / ٤٢٣ ، اللباب في علل البناء والإعراب ١ / ٢٧١ ، شرح الأشموني ١ / ٤٨٦ .

(٤) توجيه اللُّمَع ص ١٨٦ .

(٥) ينظر : المقاصد الشافية ٣ / ٢٨٧ .

والثاني : التضمينُ الطَّارئُ على الاسم بعد وضعه غيرَ متضمنٍ لمعنى حرفٍ ، قال موضحًا لذلك : " فأسماءُ الزمانِ والمكانِ موضوعةٌ للدَّلالةِ على ما وُضِعَتْ له من معاني الأسماء كسائر أسماء الأجناس فـ(يَوْمٌ) في الزمان ، و(يمينٌ) في المكان كـ(رجل) في الْأَنَاسِيِّ ، ولا تضمينَ في شيءٍ منها ، ثم إنَّهم لـمَّا أرادوا الدلالة على تعيينِ وقوعِ الفعلِ في الزمان أو في المكان ضمَّنوا الظرف ذلك حالة التركيب ، فالتضمينُ هنا بعدَ استقرارِ الدَّلالةِ الإفرادية ، وذلك ليس بموجبٍ للبناءِ ، وقد جعلوا الإضافة متضمنةً لمعنى اللَّام في نحو : غلامُ زيدٍ ، ومعنى (مِنْ) في نحو : ثَوْبُ خَزٍّ ، ولمْ يَكُنْ ذلك موجِبًا للبناء لـَمَّا كان التضمينُ عَرِضًا ، فإطلاقُ الناظمِ لفظَ (التضمين) على أحد الوجهين فلا اعتراض عليه "(١).

ومن خلال ما سبق يظهر لي أن الصواب مع ناظر الجيش واعتراضه مُتَّجِهٌ على أبي حيان لعدة أمور :

الأول : أن لفظ (التضمين) مستعملٌ عند النحاة في باب المفعول فيه .

الثاني : أنَّ مَنْ عبَّر بلفظ (التضمين) أو لفظ (التقدير) قد نبَّهَ على عدم البناء الواجب ؛ لأنه غير مراد في باب المفعول فيه .

الثالث : أن تعدد عبارات ابن مالك للدَّلالة لمعنى (في) تدل دلالة قطعية على عدم إرادة التضمين الموجب للبناء ، كما في أسماء الشرط والاستفهام .

الرابع : أن التضمين الموجب للبناء يكون في الاسم الذي تضمن معنى الحرف عند وضعه، وليس ذلك موجبًا للمفعول فيه ؛ لأنه في أصله لم يُوضعْ لمعنى حرفٍ ، والله تعالى أعلم .

---

(١) منقول بتصرف ، المقاصد الشافية ٣ / ٢٨٩ ـ ٢٩٠ .

الفصل الثالث :

اعتراضات ناظر الجيش على أبي حيان في باب التوابع.

وفيه مبحثان :

المبحث الأول : من أغراض التوكيد المعنوي ، وفيه مسألة واحدة :

الاستغناء بإضافة الظاهر إلى لفظ التوكيد (كل) .

المبحث الثاني : المعطوف عطف النسق ، وفيه مسألة واحدة :

العطف بـ(حَتَّى) .

المبحث الأول : من أغراض التوكيد المعنوي .

الاستغناء بإضافة الظاهر إلى لفظ التوكيد (كل) .

قال ابن مالك : " ومثال الاستغناء بإضافة (كل) إلى مثل الظاهر عن إضافته إلى المضمر قول ابن أبي ربيعة :

كَمْ قَدْ ذَكَرْتُكِ لَوْ أُجْزَى بِذِكْرِكُمُ　　　يَا أَشْبَهَ النَّاسِ كُلِّ النَّاسِ بِالْقَمَرِ[١]

وقول الفرزدق :

أَنْتَ الجَوَادُ الَّذِي تُرْجَى نَوَافِلُهُ　　　وَأَبْعَدُ النَّاسِ كُلِّ النَّاسِ مِنْ عَارِ

وَأَقْرَبُ النَّاسِ كُلِّ النَّاسِ مِنْ كَرَمٍ　　　يُعْطِي الرَّغَائِبَ لَمْ يَهْمُمْ بِإِقْتَارِ[٢]"[٣].

واعترضه أبو حيان قائلًا : " ولا حجة فيه ؛ لأن (كلَّ النَّاسِ) فيه نعت لا توكيد ، وهو نعتٌ بيَّنَ كمالَ المنعوتِ "[٤].

قال ناظر الجيش معترضًا : " وما ذكره الشيخ غير ظاهر فإن ما قرره الشيخ يخالف مراد الشاعر ؛ وذلك أن المراد (يَا أَشْبَهَ النَّاسِ كُلِّ النَّاسِ بِالْقَمَرِ) أنه لا يشبه القمرَ أحدٌ من الناس إلا أنت ، ولا يتم للقائل هذا المراد : إلَّا بأن يريد العموم إذ لو لم يرده لجاز أن يقال أن

---

(١) البيت من البحر البسيط لعمر بن أبي ربيعة ، ينظر : ديوانه ، تقديم : فايز محمد ص ١٤٣ ، توضيح المقاصد ٢ / ٩٧٠ ، مغني اللبيب .

١ / ٢١٨ ، شرح الأشموني ٢ / ٣٣٧ ، موصل النبيل إلى نحو التسهيل ، لخالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري ، المعروف بالوقاد ، تحقيق ودراسة : ثريا عبدالسميع إسماعيل ٣ / ١٠١٩ ، همع الهوامع ٣ / ١٦٦ .

(٢) البيت من البحر البسيط للفرزدق ، ينظر : ديوانه شرح وضبط : علي فاعور ص ٢٨٦ ، المقاصد الشافية ٥ / ١١ ، موصل النبيل إلى نحو التسهيل ٣ / ١٠٢٠ ، همع الهوامع ٣ / ١٦٧ ، الدرر اللوامع ٢ / ٣٨٣ .

(٣) تمهيد القواعد ٧ / ٣٢١٩ .

(٤) السابق نفس الصفحة .

غيرها من الناس يشاركها في ذلك فيخرج الكلام عن المدح بالحسن ، ومراد الشاعر انحصار الشبه بالقمر فيها فلا يشبه القمر من الناس إلا هي ، وهكذا المعنى في قول الفرزدق "[١].

المناقشة والترجيح :

أرى أنه من المناسب في هذه المسألة أن أنقل قول أبي حيان كاملًا ؛ حتى يتبين لنا موقفه تجاه ما استشهد به ابن مالك ، فعندما ذكر الأبيات التي جعلها ابن مالك شاهدًا على إضافة (كل) إلى مثل الظاهر قال : " هكذا ذكر المصنف هذه المسألة ، واستشهد عليها بالأبيات المذكورة ، والذي ذكره النحويون أن (كلًا) في التوكيد يضاف لضمير المؤكد ، وما استشهد به لا حجة فيه ؛ لأن كل الناس فيه نعت لا توكيد ، وهو نعت بين كمال المنعوت ، وسيأتي ذكره هو لهذه المسألة في هذا الباب وفي باب النعت ، وقد مثَّل هو في ذلك بقولك : زَيْدٌ الرَّجُلُ كُلُّ الرَّجُلِ[٢]، وأنه نعت بمعنى الكامل ، ومِثْلُهُ قولُ الشاعرِ :

فَإِنَّ الَّذِي حَانَتْ بِفَلْجٍ دِمَاؤُهُمْ هُمُ الْقَومُ كُلُّ الْقَوْمِ يَا أُمَّ خَالِدِ[٣]

كأنه قال : هم القوم الكاملون ، وغَرَّ المصنف في الأبيات صلاحية (كلهم) مكان (كل الناس) ، وحمله على النعت بمعنى الكاملين أمدح وأحسن ؛ إذ العموم مفهوم مما قبله ، وأفاد النعت معنى غير العموم وهو الكمال ، فكأنه قال : يا أشبه الناس الكاملين ، فكأنه لم يفضله على الناس على العموم بل على الناس الكاملين في الحسن "[٤].

---

[١] تمهيد القواعد ٧ / ٣٢٩١ .

[٢] ينظر : شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٣٠٠ .

[٣] البيت من البحر الطويل للأشهب بن رميلة ، ينظر : الجمل في النحو ص ٢٣٥ ، المقتضب ٤ / ١٤٦ ، المنصف شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني ، لأبي الفتح عثمان بن جني الموصلي ص ٦٧ ، سر صناعة الإعراب ٢ / ١٩٠ ، الكشاف ١ / ٣٣ ، نتائج الفكر في النحو ، لأبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيلي ص ١٣٩ ، شرح المفصل لابن يعيش ٢ / ٣٩٤ ، رصف المباني ص ٣٤٢ ، مغني اللبيب ١ / ٢١٨ ، همع الهوامع ٢ / ٥٩٧ ، الدرر اللوامع ١ / ٦٢ .

[٤] التذييل والتكميل (مخطوط) ص ٤٩٨ ، نسخة رقم (٤٥٦٢) مكتبة نور ، بتركيا ، نسخة مصورة بجامعة الإمام .

يرى أبو حيان أن (كُلَّ النَّاسِ) فيما استشهد به ابن مالك هي نعت للناس ، وليست توكيدًا ، وحجته في ذلك ما أجمع عليه النحاة من وجوب إضافة لفظ التوكيد (كل) إلى ضمير يعود على المؤَكَّدِ ، فإذا أضيفت إلى الظاهر يخرجها من التوكيد إلى النعت ، كما أن ابن مالك أشار إلى ذلك ومثل بقوله : زَيْدٌ الرَّجُلُ كُلُّ الرَّجُلِ ، وقد أورد أبو حيان شاهدًا للأشهب بن رميلة لمجيء (كل) نعتًا .

واعترضه ناظر الجيش بأن الصواب مع ابن مالك ؛ زاعمًا أن إرادةَ الشاعرِ انحصارُ المدحِ في الممدوح دون أن يشاركه أحدٌ فيما أراد ، فالشاعر أراد العموم ، وعليه فـ(كل الناس) توكيد وليس نعتًا .

من تصرفات (كل) أنها تأتي للتوكيد و يُرَادُ بها الإحاطة والعموم ، وتأتي نعتًا وتكون بمعنى الكامل ، وقد نصَّ النحاة شروطًا يجب أن تتوفر لكلٍّ من هذين التصرفين ، فاشترطوا للتي تأتي للتوكيد ما يلي[1]:

الأول : ألَّا يُؤَكَّدَ بها إلَّا المعرفة .

الثاني : ألَّا يُؤَكَّدَ بها إلَّا ذو أجزاء يصح وقوع بعضه موقعه .

الثالث : ألَّا يكون المُؤَكَّدُ مثنًى .

الرابع : أن يتصل بها ضمير يطابق المُؤَكَّدَ ، واجتمعت هذه الشروط في قوله تعالى :

﴿ فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴾[2].

---

(1) ينظر : الأصول في النحو ٢ / ٢١ ، التبصرة والتذكرة ١ / ١٦٤ - ١٦٥ ، الغُرَّة في شرح اللمع ٢ / ٧٩٩ ، توجيه اللمع ص ٢٦٨ - ٢٦٩ ، شرح المفصل لابن يعيش ٢ / ٢٢٦ ، شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٢٦٦ ، توضيح المقاصد ٢ / ٩٦٩ ، مغني اللبيب ١ / ٢١٨ ، المقاصد الشافية ٥ / ١١ - ١٢ .

(2) سورة الحجر ، الآية ٣٠ .

والتي تأتي نعتًا اشترطوا فيها أن تكون مضافة إلى مثل المنعوت لفظًا ومعنًى ، ويُنْعَتُ بها النكرةُ والمعرفةُ [١]. فنعت النكرة ، نحو : أَطْعَمْنَا شاَةً كُلَّ شَاةٍ ، ونعت المعرفة ، نحو : أَنْتَ الرَّجُلُ كُلُّ الرَّجُلِ .

وقد جاء مثل هذه النعت في قوله ﷺ : " إِنَّ الْبَخِيلَ كُلَّ الْبَخِيلِ مَنْ ذُكِرْتُ عِنْدَهُ فَلَمْ يُصَلِّ عَلَيَّ "[٢] ، ومثله قول جرير :

أَلَسْتِ أَحْسَنَ مَنْ يَمْشِي عَلَى قَدَمٍ   يَا أَمْلَحَ النَّاسِ كُلِّ النَّاسِ إِنْسَانَا[٣]

ومن شواهد السيرافي[٤] على مجيئها نعتًا قول الحطيئة :

هُوَ الْفَتَى كُلُّ الْفَتَى فَاعْلَمُوا   لَا يُفْسِدُ اللَّحْمَ لَدَيْهِ الصُّلُولُ[٥]

وقد علق الشاطبي على إضافة (كل) إلى مثل الظاهر ، فعند ذكره للشاهدين الذين أوردهما ابن مالك خرَّجهما بأحد أمرين ، وهما : أن يكون مثل هذا التركيب من الندرة بمكان ، أو أن يكون مما التزمت العرب فيه الضمير ، كما التزمت الظاهر[٦]، ويفهم من هذين الاحتمالين أن الشاطبي لا يخرجهما من التوكيد .

ومما سبق يظهر لي أن الصواب مع أبي حيان ، واعتراض ناظر الجيش غير متجه ؛ لأمرين:

---

(١) ينظر : الكتاب ٢ / ١٢ ، شرح الكافية الشافية ٢ / ١١٥٨ ، شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٣٠٠ ، شرح الأشموني ٢ / ٣٥٤ ، حاشية الصبان ٣ / ١٢٤ .

(٢) شعب الإيمان ، لأحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني ، أبو بكر البيهقي ، تحريج وتحقيق : عبد العلي عبد الحميد حامد ، باب تعظيم النبي ﷺ ، برقم ١٤٦٤ ، ٣ / ١٣٠ .

(٣) البيت من البحر البسيط لجرير ، ديوانه ص ٤٩١ .

(٤) ينظر : شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢ / ٣٤٥ .

(٥) البيت من البحر السريع للحطيئة ، ديوانه ص ١٧١ .

(٦) ينظر : المقاصد الشافية ٥ / ١١ - ١٢ .

الأول : أنَّ أبا حيان قد اعتمد مذهب النحاة فيما اشترطوه في النعت بـ(كل) ، وهو أن تضاف إلى مثل الظاهر لفظًا ومعنًى .

الثاني : أن كلًّا من ابن مالك وناظر الجيش خلفا ما أجمع عليه النحاة في التوكيد بـ(كل) ، وهو أن تضاف إلى ضمير يطابق المُؤَكَّدَ ، والله تعالى أعلم .

المبحث الثاني : المعطوف عطف النسق .

العطف بـ(حَتَّى) .

قال ابن مالك : " وإن عطفت بـ(حَتَّى) على مجرور وخيف توهم كون المعطوف مجرورًا بـ(حَتَّى) لزم إعادة الجار ، نحو : اعْتَكَفْتُ فِي الشَّهْرِ حَتَّى فِي آخِرِهِ ، فإن أمن ذلك لم يلزم إعادة الجار ، نحو : عَجِبْتُ مِنَ الْقَوْمِ حَتَّى بَنِيهِم ، ونحو قول الشاعر :

جُودُ يُمْنَاكَ فَاضَ فِي الْخَلْقِ حَتَّى بَائِسٍ دَانٍ بِالْإِسَاءَةِ حِينًا[١] "[٢].

واعترض عليه أبو حيان بقوله : " إن (بنيهم) هنا ليس معطوفًا بـ(حَتَّى) ؛ لأنهم ليسوا واحدًا من جمع إذ ليسوا مندرجين في القوم ولا تنزلوا منزلة جزء ؛ لأنك لو قلت : عَجِبْتُ مِنَ الْقَومِ إِلَّا بَنِيهِم ، لم يصح . فالذي يظهر أن (حَتَّى) في هذا المثال هي الجارة لا العاطفة ، وكذلك لا يتعين أن تكون عاطفة في البيت الذي أنشده "[٣].

قال ناظر الجيش معترضًا : " وما قاله الشيخ غير ظاهر ؛ فإن القوم صادق على الآباء والأبناء جميعًا لكن إذا قيل : عَجِبْتُ مِنَ الْقَوْمِ ، فربما يتوهم أن العجب إنما حصل من الآباء دون الأبناء ، فعطف الأبناء على القوم ؛ لتحقيق أن العجب حصل منهم كما حصل من آبائهم ... وإذا كان القوم صادقًا على الآباء والأبناء جميعًا كان الأبناء بعضًا من القوم وإذا كانوا بعضًا صحَّ العطفُ والاستثناء ، ثم إذا حكم بأن (حَتَّى) في المثال المذكور جارةٌ كانت بمعنى (إِلَى). وإذا كان كذلك كان المعنى في المثال : عَجِبْتُ مِنَ الْقَوْمِ إِلَى بَنِيهِم ، وفي البيت: فَاضَ فِي الْخَلْقِ إِلَى بَائِسٍ ، وهذا لا يُقال؛ إذ لا معنى لقولنا : إلى بنيهم، ولا إلى بائسٍ "[٤].

---

(١) البيت من البحر الخفيف ، وهو بلا نسبة ، ينظر : مغني اللبيب ١ / ١٤٧ ، المساعد ٢ / ٤٥٣ ، شرح الأشموني ٢ / ٣٧١ ، موصل النبيل إلى نحو التسهيل ٣ / ١١١٢ ، همع الهوامع ٣ / ٢١٣ ، الدرر اللوامع ٢ / ٤٥٥ .

(٢) تمهيد القواعد ٧ / ٣٤٤٧ . ٣٤٤٨ .

(٣) المرجع السابق ٧ / ٣٤٥٦ .

(٤) السابق ٧ / ٣٤٥٦ .

المناقشة والترجيح :

قبل الشروع في مناقشة المسألة أرى أنه من المناسب أن أنقل قول أبي حيان كاملًا ؛ حتى يتبين موقفه من هذه المسألة ، فهو خالف ابن مالك في المثال وفي البيت جوَّز احتمالًا آخر وهو أن تكون (حتى) جارة ، بخلاف ما نقل عنه ناظر الجيش ، قال أبو حيان : " وقوله ـ يعني ابن مالك ـ ما لم يتعين العطف يعني : فلا يلزم إعادة الجار ، مثاله : عَجِبْتُ مِنَ الْقَوْمِ حَتَّى بَنِيهِم ، هكذا مثَّل المصنف ؛ لأن (بنيهم) هنا ليس معطوفًا بـ(حَتَّى) ؛ لأنهم ليسوا واحدًا من جمع ، إذ ليسوا مندرجين في القوم ولا ينزلوا منزلة جزء ، ألا تراه كيف منع : أَعْجَبَتْنِي الْجَارِيَةُ حَتَّى ابْنُها ؛ لامتناع (إِلَّا ابْنُها) ، وأجاز : أَعْجَبَتْنِي الْجَارِيَةُ حَتَّى حَدِيثُهَا ؛ لصلاحية (إِلَّا حَدِيثُهَا) ، ولو قلت هنا : عَجِبْتُ مِنَ الْقَوْمِ إِلَّا بَنِيهِم ، لم يصح ، فالذي يظهر أنَّ (حَتَّى) بهذا المثال هي الجارة لا العاطفة ؛ لأن الجارة لا يشترط في العطف بها أن يكون بعض المتبوع ولا جزءًا منه ، قال المصنف في الشرح : ونحو قوله :

جُودُ يُمْنَاكَ فَاضَ فِي الْخَلْقِ حَتَّى   بَائِسٍ دَانٍ بِالْإِسَاءَةِ حِينًا

وهذا أيضًا لا يتعين العطف ، أو يجوز فيه العطف ويجوز أن يكون (حَتَّى) جارة "[١].

تتصرف (حتى) على أربعة أوجه[٢]: فتكون حرف عطف ، و حرف جر ، و حرف ابتداء ، و حرف نصب للمضارع ، وزاد بعض النحاة أنها تجيء نظيرةً لـ(فاء) السببية.

([١]) التذييل والتكميل (مخطوط) ص ٥٢٩ .

([٢]) ينظر : الإيضاح ص ٢٠٣ ـ ٢٠٤ ، حروف المعاني والصفات ، لعبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي الزجاجي ، أبو القاسم ، تحقيق : علي توفيق الحمد ص ٦٤ ، علل النحو ص ٣١٧ ، كتاب معاني الحروف ، لأبي الحسن علي بن عيسى الرماني النحوي ، تحقيق وتعليق : عبدالفتاح إسماعيل شلبي ص ١٦٤ ، اللمع ص ٧٦ ـ ٧٧ ، كتاب الأزهية في علم الحروف ، لعلي بن محمد النحوي الهروي ، تحقيق : عبدالمعين الملوحي ص ٢١٤ ، التبصرة والتذكرة ١ / ٤١٩ ـ ٤٢٠ ، اللباب في علل البناء والإعراب ١ / ٣٨٣ ، رصف المباني ص ١٨٠ ، الجنى الداني ص ٥٤٢ ، مغني اللبيب ١ / ١٤١ ـ ١٥٠ ، المقاصد الشافية ٥ / ٩٤ ـ ٩٥ .

وهذه المسألة تتعلق بـ(حَتَّى) العاطفة إذا عُطِفَ بها مجرور ، هل يلزم إعادة الجار أو لا يلزم ؟ وفيه خلاف[١] .

فابن الخباز يرى لزوم إعادة الجار فرقًا بينها وبين الجارة ، وأما ابن عصفور فيرى أن الأحسن إعادة الجار ولم يوجبه ، وابن مالك يرى وجوب إعادة الجار ما لم يتعين العطف ، فإن تعين العطف لم يلزم إعادة الجار ، كما مَثَّلَ آنفًا .

لكنَّ أبا حيان عارض ابن مالك فيما استشهد به ، وذهب إلى أن (حَتَّى) جارَّةٌ في المثال ؛ لأمرين :

الأول : أن شرط العاطفة أن يكون تاليها بعضًا مما قبلها أو كبعضه ، و(بنيهم) في المثال ليسوا واحدًا من جمع ولم يُنَزَّلُوا منزلةَ الجزء ، فهي على ما ذكر جارة إذ لا يشترط في الجارة أن يكون ما قبلها بعضًا .

والآخر : أنَّ العاطفة يصح أن تحلَّ (إلَّا) الاستثنائية محلَّها ، وعلى ذلك فلا يصح أن يقال : عَجِبْتُ مِنَ الْقَوْمِ إلَّا بَنِيهِم ؛ لأن ابن مالك منع (أَعْجَبَتْنِي الْجَارِيَةُ حَتَّى ابْنُها) ؛ لعدم صلاحية (إلَّا ابْنُها) ، وفي البيت يحتمل أن تكون عاطفة أو جارة .

وأمَّا ناظر الجيش فقد ذهب إلى ما قاله ابن مالك ، وردَّ ما احتجَّ به أبو حيان ، فردُّهُ على الأول يتمثل في أن (بنيهم) جزء من (القوم) كما أن الآباء جزء من القوم ، والعجب حاصل من الأبناء كما هو حاصل من الآباء ؛ لأنه لو قيل : عجبت من القوم ، كان في هذا القول توهمٌ ، هل هو صادر من الأبناء أم الآباء ؟ فلمَّا ذكر لفظ الأبناء زال هذا التوهم ، وأما ردُّهُ على الآخر : أن (حَتَّى) إذا كانت جارة ـ فيما مثل به ابن مالك ـ أدى ذلك إلى أن تكون بمعنى (إلى) وعليه فلا معنًى في قوله : إلى بنيهم ، ولا : إلى بائسٍ .

وهنا ينبغي الإشارة إلى أن ما ذكره أبو حيان بأن شرط (حتى) الجارة ألَّا يكون ما بعدها جزءًا مما قبلها فيه تناقضٌ بينه وبين ما أقرَّه على ابن مالك في باب حروف الجر ، فقد اشترط أن يكون ما بعد (حتى) الجارة جزءًا من كلٍّ يسبقها [١] .

---

(١) ينظر : شرح الرضي ٢ / ١١٥٦ ، الجنى الداني ص ٥٥١ ، مغني اللبيب ١ / ١٤٧ ، الدرر اللوامع ٢ / ٤٥٥ .

وللعطف بـ(حَتَّى) شروط[٢]:

الأول : أن يكون المعطوف بها اسمًا لا فعلًا ولا حرفًا ولا جملةً .

الثاني : أن يكون المعطوف بها ظاهرًا لا مضمرًا .

الثالث : أن يكون المعطوف بعضًا من المعطوف عليه إما حقيقة أو حكمًا .

الرابع : أن يكون المعطوف غايةً حسيةً أو معنويةً .

الخامس : أن يكون المعطوف شريكًا في العامل .

ويظهر لي أن هذه الشروط منطبقة على ما استشهد به ابن مالك في المثال وفي البيت ، ولم يظهر لي وجه رفض أبي حيان للمثال ، فإن قيل : هو اتبع ما ذكره ابن الخبَّاز من لزوم إعادة الجار ، فالرد على ذلك : أن أبا حيان جوَّز الأمرين في البيت .

وقد رد ابن هشام على أبي حيان ما احتج به ، وهو أنه لا يلزم من امتناع (أَعْجَبَتْنِي الْجَارِيَةُ حَتَّى ابْنُها) امتناع (عَجِبْتُ مِنَ الْقَوْمِ حَتَّى بَنِيهِم) ؛ لأن اسم القوم يشمل أبناءهم ، واسم الجارية لا يشمل ابنها [٣].

وذكر الشيخ خالد الأزهري أن (حَتَّى) عاطفةٌ ؛لأن (البنين) يدخل في عموم (القوم) بالاندراج ، بخلاف (ابن) في (أَعْجَبَتْنِي الْجَارِيَةُ حَتَّى ابْنُها) ؛ لأنه لا يدخل في (الجارية) ، وفي البيت كذلك فـ(حَتَّى) فيه عاطفة لا جارَّة ؛ لأن ما بعدها بعض لما قبلها وغاية له في الضعف[٤].

---

(١) ينظر : مسألة المجرور بـ(حَتَّى) ص ١٠٣ .

(٢) ينظر : مغني اللبيب ١ / ١٤٦ ، الجنى الداني ص ٥٤٧ ـ ٥٤٨ ، موصل النبيل إلى نحو التسهيل ٣ / ١١١١ .

(٣) ينظر : مغني اللبيب ١ / ١٤٧ .

(٤) ينظر : موصل النبيل إلى نحو التسهيل ٣ /١١١٢ .

ولو كانت (حتى) جارة كما ذكر أبو حيان أدى ذلك إلى أن تكون بمعنى (إلى) وهذا ما أشار إليه ناظر الجيش ؛ إذ لا معنى فيما ذهب إليه أبو حيان ، وقد قال العكبري عندما فرّق بين (حَتَّى) الجارة و(حَتَّى العاطفة : " تقول : مَرَرْتُ بِهِمْ حَتَّى زيدٍ ، إنْ جَعَلْتَهَا بمعنى (إلى) لَمْ تَحْتَجْ إلى إعادة الباء ، وإنْ جَعَلْتَهَا كالواو أعدت الباء كما تعيدها مع الواو "(١).

واحترازًا من إعادة الباء فيما مثل به ابن مالك ـ كما يبدو لي ـ قال ابن هشام : " ويظهر لي أن الذي لحظه ابن مالك أن الموضعَ الذي يصحُّ أنْ تحلَّ فيه (إِلَى) مَحَلَّ (حَتَّى) العاطفة فهي محتملة للجارة ، فيحتاج حينئذٍ إلى إعادة الجار عند قصد العطف ، نحو (اعْتَكَفْتُ فِي الشَّهْرِ حَتَّى فِي آخِرِهِ) بخلاف المثال والبيت "(٢).

والذي يترجح لدي أن الصواب مع ناظر الجيش ، ولا وجه لاعتراض أبي حيان ؛ لأمور :

الأول : أن شروط العطف متحققة في المثال وفي البيت .

الثاني : أن التعجب جاء بالتدرُّج من الآباء وانتهى بالأبناء ، وكذلك في البيت فإن مقام المدح يقتضي أن تكون (حَتَّى) عاطفة ؛ لأن كرم الممدوح شمل المحسن وانتهى بالمسيء .

الثالث : أن الاستثناء يصح في كلٍّ من المثال والبيت .

الرابع : أن (حَتَّى) إذا كانت جارة ؛ أدى ذلك أن تكون بمعنى (إلى) فلا استقامة حينئذ في معنى المثال والبيت .

الخامس : لو افتراضنا بأن (حَتَّى) هي الجارة فقد يدخل ما بعدها في الحكم وقد لا يدخل ، وقد يكون الانتهاء به وقد لا يكون الانتهاء عنده(٣) ، والله تعالى أعلم .

---

(١) اللباب في علل البناء والإعراب ١ / ٣٨٥ .

(٢) مغني اللبيب ١ / ١٤٧ .

(٣) ينظر : شرح الرضي ٢ / ١١٥٤ ، الجنى الداني ص ٥٤٩ .

الفصل الرابع : منهج ناظر الجيش في اعتراضاته على أبي حيان .

ويتضمن خمسة مباحث :

المبحث الأول : مصادر ناظر الجيش في الاعتراض على آراء أبي حيان .

المبحث الثاني : أسباب اعتراضاته على آراء أبي حيان .

المبحث الثالث : أساليب اعتراضاته على آراء أبي حيان .

المبحث الرابع : الأصول النحوية التي اعتمدها ناظر الجيش في اعتراضاته على أبي حيان .

المبحث الخامس : تقويم اعتراضات ناظر الجيش .

المبحث الأول : مصادر ناظر الجيش في الاعتراض على آراء أبي حيان .

ويشمل ذلك علماء النحو الذين أخذ منهم ناظر الجيش ووافق آراءهم أو خالفها ، ثم الكتب النحوية التي ذكرها في (تمهيد القواعد) .

وسأبدأ الحديث أولًا عن العلماء الذين أخذ منهم ، ثم أثني بالحديث عن الكتب النحوية التي ذكرها ونقل عنها :

١ ـ العلماء :

على الرغم من أن ناظر الجيش استفاد من جهود النحويين السابقين له إلَّا أنه لم يكن مجرد ناقل لأقوالهم ، بل أعمل عقله فيما نقله وما شرحه ، فهو يعترض ويناقش ويستدرك ويصحح ويدافع ويرجح بل ويدلي بآرائه واجتهاداته ؛ مما يدل على سعة فهمه واستيعابه لكل ما يعرضه في كتاب (التمهيد) ، وليس هدفه من ذلك أن ينقص من قدر أحد من العلماء أو يتتبع خطأه ، بقدر ما يسعى إلى حل المشكل وتسهيل المعضل ، وسأستثني من العلماء ابن مالك وأبا حيان ؛ لأن ناظر الجيش اعتمد في التمهيد على كتابيهما في كل موضع من كتابه، وفيما يلي عرض موجز لبعض العلماء الذين نقل عنهم من خلال المسائل التي تناولتها في هذا البحث .

أولًا : الاعتراض برأي عالم مع التصريح باسمه :

ـ **سيبويه** : اعترض ناظر الجيش على أبي حيان بقول سيبويه ، كما في مسألة **اقتران (أَنْ) بالباء في قوله : كَتَبْتُ إِلَيْهِ بِأَنْ قُمْ**[١]، قال ناظر الجيش : " وما قرره المصنف يعتضد بما حكاه سيبويه عن العرب ، وهو : كَتَبْتُ إِلَيْهِ بِأَنْ قُمْ " .

ـ **الأخفش** : في مسألة **دخول (مِنْ) على (عَنْ) و (عَلَى)**[١] ، وضح ناظر الجيش مذهب الأخفش في مجيء (عَلَى) حرفًا يتعدى به فعل المضمر المتصل إلى ضميره المتصل ،

---

(١) ينظر : ص ٧٨ من الرسالة .

فقال : " وقد ذُكِرَ عن الأخفش نحو ذلك ، ولعله هو الموقع لابن عصفور...، فإنه استدل على اسمية (عَلَى) بقول العرب : سَوَّيْتُ عَلَيَّ ثِيَابِي " .

ـ **المبرد** : ففي مسألة (**مِنْ**) **التَّبْعِيضِيَّةِ** [٢]، نجد أن ناظر الجيش أثناء اعتراضه على أبي حيان وضح مذهب المبرد في هذه المسألة بقوله : " ولقائل أن يقول : لا يلزم من قول المبرد ومن ذكر معه أنها لابتداء الغاية نفي قصد التبعيض ؛ غاية ما يفهم من مذهبهم أن معنى ابتداء الغاية لازم لها ، ثم قصد بها معنى آخر منضمًّا إلى معنى الابتداء " .

ـ **ابن درستويه** : بين ناظر الجيش في اعتراضه على أبي حيان مذهب ابن درستويه في مسألة **في معاني الإضافة** [٣] بقوله : " ولا أعلم ما الذي أَوْجَبَ له مخالفةَ النحاةِ فيما قالوه مع أنه لم يستدلَّ على ذلك بشيء على أن هذا الذي ذهب إليه مِنْ أَنَّ الإِضَافَةَ لَيْسَتْ على تقديرِ حرفٍ هو مذهبُ ابنِ دُرُسْتُوْيَهْ " .

ـ **ابن هشام الخضراوي** : ومثال ذلك في مسألة (**مِنْ**) **المصاحبة لـ(أَفْعَلَ) التفضيل**[٤]، حيث قال : " وبعد أن كتبت أن (مِنْ) المصاحبة لـ(أَفْعَلَ) التفضيل للبيان رأيت ابن هشام الخضراوي ذكر ـ أيضًا ـ أنها للتبيين " .

ثانيًا : الاعتراض برأي العالم دون التصريح باسمه :

---

(١) ينظر : ص ٦٩ من الرسالة .

(٢) ينظر : ص ٥٤ من الرسالة .

(٣) ينظر : ص ١١٥ من الرسالة .

(٤) ينظر : ص ٥٨ من الرسالة .

ـ **نقله عن النحاة عامة** : ففي مسألة **تعدي فعل الاستغاثة بـ(الباء)**[١]، قال : " قد تعرض النحاة إلى ذكر الأفعال التي تتعدى بنفسها تارة وبالحرف أخرى ، ولم يذكروا أن فعل الاستغاثة من تلك الأفعال " .

وفي مسألة **معنى (متى) في لغة هُذَيْلٍ**[٢]، قال : " وما المحوج إلى هذا التخريج البعيد المتكلف بعد أن ثبت أن ذلك لغة بنقل الأئمة المعتبرين ؟! " .

٢ ـ الكتب :

اعتمد ناظر الجيش في شرحه على كتب كثيرة في مجالات مختلفة ككتب اللغة والنحو والتصريف والقراءات وكتب الحديث وغيرها ، وسأتحدث عن الكتب التي اعتمدها في شرحه اعتمادًا كثيرًا نستطيع من خلاله أن نلاحظ تكرارها في صفحات هذا الشرح الكبير ، وسأقوم بالإشارة إلى بعض الكتب مدرجًا بعض العبارات التي استعملها ناظر الجيش في التعبير عنها بحسب الأكثر ورودًا على سبيل المثال لا الحصر ، وهي كالآتي :

أولًا : كتب ابن مالك : لا شك أن كتاب التسهيل لابن مالك يعد من الكتب التي جعلها ناظر الجيش أساسًا لبناء كتابه فضلًا عن كونه سببًا رئيسًا في تأليفه ، بل إن التمهيد من أوله إلى آخره يدور حول التسهيل وكأنه مفاتيح ومغاليق لأبواب تمهيده ، ولم يكتف بما في التسهيل بل استعان بشرح ابن مالك للكافية الشافية ومن عباراته التي أشار فيها إلى الكافية وشرحها : (وكلامه في شرح الكافية يقتضي) ، و (وكلامه في الكافية وشرحها يقتضي ظاهر ما قررته) ، و (قال المصنف في شرح الكافية) ، و (وعبر في شرح الكافية عن ذلك بأن قال) ، و (فقال المصنف في شرح الكافية) ، (وقال في الكافية) ، و (وقد ثبت عنه في شرح الكافية) ، وغير ذلك من العبارات .

ثانيًا : كتب أبي حيان : وتأتي في الدرجة الثانية بعد كتب ابن مالك ؛ لعدة أسباب ، منها : أن ناظر الجيش قد أشار في مقدمة التمهيد إلى الردود والاعتراضات التي وردت من أبي

---

(١) ينظر : ص ٨٣ من الرسالة .

(٢) ينظر : ص ١٠٧ من الرسالة .

حيان على ابن مالك في التذييل ؛ حتى صارت المناضلة عن المصنف لازمةً والانتصار له متعينًا، فكلما شرح جزءًا من التسهيل أورد قول أبي حيان وبين مواقفه المتعددة من هذا الجزء ، ثم إن أبا حيان من أكثر العلماء الذين عكف على علمهم ناظر الجيش إما بالمشافهة وإما بدراسة كتبه ، وقد استعان بكتب شيخه كالتذييل والارتشاف في النحو والتصريف ، والبحر المحيط في التفسير .

ثالثًا : الكتاب لسيبويه : يُعَدُّ كتابُ سيبويه من المصادر الأساسية التي اعتمدها ناظر الجيش في تكوين بنيان هذا الشرح ، وقد أكثر من الاستشهاد به ، فلا تكاد تمضي صفحة من صفحات التمهيد إلا ونجد اسم سيبويه يتردد فيها غير مرة ، حتى يخيل للقارئ أن ناظر الجيش قد أفرغ كتاب سيبويه في تمهيده ، ونجد أن عبارة ناظر الجيش تختلف من موضع لآخر عند ذكره سيبويه أو كتابه ، ومن ذلك : (قال سيبويه) ، و (قول سيبويه) ، و(ظاهر كلام سيبويه)، و(ذهب سيبويه) ، (ظاهر قول سيبويه) ، (ما ذهب إليه سيبويه) ، و (مذهب سيبويه)، و (استدلال سيبويه) ، و (وهو عند سيبويه) ، و (والناس في هذا الإطلاق تَبَعٌ لسيبويه)، و (أبى سيبويه) ، و (نَصَّ سيبويه) ، و (زعم سيبويه) ، و (ولم يجز سيبويه)، و(حكى سيبويه) ، و (أنشد سيبويه) ، و (عبَّر سيبويه) ، و (قال في : باب عدة ما يكون عليه الكلم) ، و (قد جعل سيبويه الألف واللام عوضًا من الضمير في قوله في باب البدل) ، و(وهي من أمثلة سيبويه) ، و(قال سيبويه في الباب المترجم بـ(هذا باب إجراء الصفة فيه على الاسم في بعض المواضع أحسن) ، وغير ذلك من العبارات .

رابعًا : كتب ابن عصفور : أكثر ناظر الجيش من ذكر ابن عصفور والإشارة إلى آراءه ، وذلك من خلال كتابيه : المقرب وشرح الجمل ، ومن إشاراته : (قال ابن عصفور في المقرب)، (وذكر ذلك صاحب المقرب) ، و (وقد صرح ابن عصفور بذلك في المقرب) ، و(والشرطان الأولان ذكرهما في المقرب) ، و (وقد تعرض ابن عصفور إلى شيء من ذلك في المقرب) ، (وابن عصفور عمم الحكم فقال) ، (قاله ابن عصفور) ، و (واختيار ابن عصفور) ، (وأما ما ألزمه ابن عصفور) ، (وقال ابن عصفور) ، و (فذهب ابن عصفور)، (وذكر ابن عصفور) ، و (وقد صحح ابن عصفور) ، (وإن في كلام ابن عصفور أمرين) ، وغيرها من الإشارات .

خامسًا: المقتضب للمبرد : كثر ذكر المبرد في التمهيد وكان ناظر الجيش يجمع ما بين كنيته ولقبه ، وأخرى يذكر كنيته أو لقبه ، ومن عباراته : (وذهب أبو العباس المبرد) ، (وأجاز أبو العباس المبرد) ، (وقال المبرد) ، (وهو رأي المبرد) ، (وقد نُسِبَ إلى أبي العباس)، (وكذا فعل المبرد) ، (ومنعها المبرد) ، وغيرها من العبارات .

سادسًا : كتب الزمخشري : وهما المفصل والكشاف ، ومن العبارات التي استخدمها ناظر الجيش قوله : (وهو اختيار صاحب المفصل) ، (وجعل كلام الزمخشري في المفصل معطيًا لذلك) ، (وأجاز الزمخشري) ، (وأما الزمخشري فإنه قال) ، (وقال الزمخشري) ، (والتزم الزمخشري) .

سابعًا : معاني القرآن للفرَّاء : وقد أشار إليه ناظر الجيش دون أن يذكر الكتاب ، ومن إشاراته : (قال الفرَّاء) ، (رواه الفرَّاء هكذا) ، (والإشارة بذلك إلى ما روى الفرَّاء من قول بعض العرب) ، (فمثال اسم الفاعل ما أنشده الفرَّاء) ، (وحكى الفرَّاء عن بعض العرب)، (ذكر ذلك الفرَّاء) .

ثامنًا : كتاب الأصول في النحو لابن السرَّاج : وكان ناظر الجيش لا يتطرق إلى ذكر اسم الكتاب ولكنه يشير إلى صاحبه ، ومن عباراته : (قال ابن السرَّاج) ، (ومذهب ابن السرَّاج) ، (ومنعه ابن السرَّاج) ،(وهذا معنى قول ابن السرَّاج) .

تاسعًا : شرح الكتاب للسيرافي : ومن إشارات ناظر الجيش : (وتأول السيرافي في الآية الكريمة) ، (وأنشد السيرافي) ، (وقال السيرافي) ، (والظاهر من قول السيرافي) .

هذه جملة من الكتب التي كان ينقل منها أو يذكرها كثيرًا ، ومن الكتب التي أشار إليها ولم تبلغ إشارته إليها كما هو حال الكتب الآنفة الذكر : تهذيب اللغة للأزهري ، كتاب الإيضاح لأبي علي الفارسي ، كتب ابن جني ، كتاب المقتصد في شرح الإيضاح لعبدالقاهر الجرجاني ، نتائج الفكر في النحو للسهيلي ، الإفصاح لابن هشام الخضراوي ، شرح المفصل لابن عمرون ، شرح الجمل لابن الضائع ، توجيه اللُّمع لابن الخباز ، شرح ابن الناظم على الألفية ، الإفصاح في شرح الإيضاح لابن أبي الربيع ، وغيرها .

المبحث الثاني : أسباب اعتراضاته على آراء أبي حيان .

من خلال المسائل التي تناولتها في هذا البحث ، وقفت على عدة أسباب لاعتراضات ناظر الجيش على أبي حيان ، أبيِّنها في الآتي :

أولًا : الاختلاف في طريقة الاستشهاد على حُكْمٍ نَحوِيٍّ :

ففي مسألة **تَصَرُّفِ (حَيْثُ)**(١)، أورد ابن مالك بعض الشواهد على ندرة تصرفها ، وذكر بأن الشائع فيها أن تكون ظرفًا لازمَ الإضافةِ ، واستشهد على تصرفها النادر بأن تكون اسمًا لـ(نَّ) كما في قول الشاعر :

إِنَّ حَيْثُ اسْتَقَرَّ مَنْ أَنْتَ رَاعِيـ ـهِ حِمًى فِيهِ عِزَّةٌ وَأَمَانُ

وقد جعل أبو حيان (حَيْثُ) خبرها ، و (حِمًى) اسمها ؛ لأنَّ ورودَها اسمًا لـ(إنَّ) مبنيٌّ على ورودها مبتدأً ، واعترضه ناظر الجيش بأن التصرف النادر الذي حصل لها أنها وردت اسمًا لـ(إنَّ) وليس ذلك موقوفًا على ورودها مبتدأً ؛ لأنها لا يُتَصَرَّفُ فيها إلا بما سُمِعَ .

ثانيًا : تعارض آراء أبي حيان في المسألة الواحدة :

ومن ذلك مسألة **دخول (مِنْ) على (عَنْ) و (عَلَى)**(٢)، حيث إن الثابت عن النحاة كون (عَنْ و عَلَى) اسمين ؛ إذا باشرتهما (مِنْ) ، وكذلك (عَنْ) ؛ إذا جُرَّتْ بـ(عَلَى) في ندور ، لكنَّ ابن عصفور زاد موضعًا آخر وذلك إذا أدى جعلهما ـ أي (عَنْ وَ عَلَى) ـ حرفين يتعدى بهما فعل المضمر المتصل إلى ضميره المتصل ، واستشهد بقول القائل :

وَدَعْ عَنْكَ نَهْبًا صِيحَ فِي حَجَرَاتِهِ وَلَكِنْ حَدِيثًا مَا حَدِيثُ الرَّوَاحِلِ

وقول الآخر :

فَهَوِّنْ عَلَيْكَ فَإِنَّ الْأُمُورَ بِكَفِّ الْإِلَهِ مَقَادِيرُهَا

---

(١) ينظر : ص ١٤٠ من الرسالة .

(٢) ينظر : ص ٦٩ من الرسالة .

وفي ذلك علق أبو حيان بأن (عَنْ وَ عَلَى) حرفان بسبب التعدية التي ذكرها ابن عصفور وهي قليلة ، فليس فيها دليل على اسميتهما ، فاعترضه ناظر الجيش بقوله : " وكيف يبقي الدلالة على الاسمية بعد أن سلم التعدية التي جعلها المدعي ـ يعني ابن عصفور ـ دليلًا عليها " .

ثالثًا : الانتصار لأبن مالك :

ومن ذلك مسألة **وصف النكرة بالمعرفة إذا كان المضافُ** (**مِثْلًا**)[١]، استشهد ابن مالك لذلك بـ(مَرَرْتُ بِرَجُلٍ زُهَيْرٍ شعرًا) ، وذكر بأن أصله : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ مِثْلِ زُهَيْرٍ ، واعترضه أبو حيان ؛ مستدلًا بما رُدَّ به على الخليل في جعله (صَوْتٌ) صفةً لـ(صَوْتُ الْحِمَارِ) من قوله : لَهُ صَوتٌ صَوْتُ الْحِمَارِ ؛ معلِّلًا بما ذهب إليه سيبويه بأنه إن كان معرفة لم يجز أن يكون صفة لنكرة ، كما لا يكون حالًا ، وعندما تعرض ناظر الجيش لرأي أبي حيان اكتفى بقوله : " وللمصنف أنْ يقولَ : إني أرى جوازَ هذه المسألةِ كما رآها الخليلُ ، ولا يلزمني موافقةُ سيبويهِ في ما رآه فيها " .

---

(١) ينظر : ص ١٣٢ من الرسالة .

المبحث الثالث : أساليب اعتراضاته على آراء أبي حيان .

اختلف أسلوب الاعتراض عند ناظر الجيش على أبي حيان من مسألة لأخرى ، وجاء بصيغ متعددة تختلف باختلاف المسألة وطبيعتها ، والمطلع على كتاب التمهيد يدرك مدى حرص صاحبه على التنويع في أساليب الرد التي يستخدمها في اعتراضاته على النحاة ، وهذا إن دل فإنما يدل على شدة الاهتمام بعرض المسألة بالطريقة التي تمكن القارئ من استيعابها ، ومن معرفة كيفية التعامل مع آراء سابقيه أو معاصريه من أهل العلم من النحاة وغيرهم ، ويمكن إن جاز التعبير أن نَصِفَ كتاب التمهيد بأنه مَعِينٌ حاوٍ للاعتراضات النحوية التي تختلف باختلاف أصحابها من حيث الأدلة والمذاهب والميول ، ويرجع السبب لوصفنا هذا ؛ لما أشار إليه ناظر الجيش في مقدمة التمهيد من ردود أبي حيان واعتراضاته على ابن مالك ؛ حتى صارت المناضلة عن المصنف لازمةً والانتصار له متعينًا ، وعلى الرغم من اهتمامه بهذه الردود وإبرازها فإنه التزم في عرضها بالبعد عن التعقيد اللفظي ، ومال إلى السهولة في التعبير ؛ منوعًا في أسلوبه بين الإيجاز والإطناب ، وفيما يلي عرض للأساليب والألفاظ التي اعتمدها ناظر الجيش في اعتراضاته على أبي حيان :

أولًا : الاعتراض مع الترجيح والتعليل :

اهتمَّ ناظر الجيش في أغلب أساليبه الاعتراضية بذكر التعليل ، فنجده في أغلب المسائل التي يدور حولها الخلاف محللًا ومناقشًا ومعللًا لآرائه فيها ، ومن هذه المسائل :

مسألة (عَنْ) التي للتعليل[1]: ظهر الخلاف في هذه المسألة حول (عَنْ) في قوله تعالى: ﴿ وَمَا كَانَ ٱسْتِغْفَارُ إِبْرَٰهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَن مَّوْعِدَةٍ وَعَدَهَآ إِيَّاهُ ﴾ ، فقد جعلها أبو حيان بمعنى (بعد) أي : بعد موعدة ، دون أن يعلل مجيئها لهذا المعنى ، وذكر بأن مجيئها للتعليل ـ كما ذهب إليه ابن مالك ـ هو مذهب كوفي ، لكن ناظر الجيش خالفه واتبع ابن مالك في كونها للتعليل ، ولم يقف عند ذلك بل ذكر العلة في ذلك ، وهي أن الآية الشريفة

(1) ينظر : ص ٩٢ من الرسالة .

جاءت مسوقة للاعتذار عن نبي الله إبراهيم ﷺ ؛ لأن الاستغفار كان من أجل الوفاء بعهده له، وليس المراد الإخبار بأن الاستغفار كان بعد الوعد أو قبله .

مسألة اسمية (حَاشَا وَخَلَا وَعَدَا) في الاستثناء[١]: وفيها ذهب أبو حيان إلى أنه لو قيل بإسميتها حال جرها لما بعدها لم يكن ذلك ببعيد ، دون التعليل لما ذهب إليه ، فاعترضه ناظر الجيش باختياره أن تكون أفعالًا إذا نصبت ما بعدها ، وحروفًا إذا جرَّتْ ما بعدها ، وهو الثابت عند العلماء ، ثم علَّلَ بأنها لو كانت أسماءً حال الجر بها ـ كما ذهب أبو حيان ـ لجاز أن يُفرَّغَ العاملُ لها كما يفرَّغُ لـ(غير) والعامل لا يفرَّغُ لغير كما هو مقرر عند النحاة .

الفصل بين المتضايفين بالجار والمجرور في الحديث الشريف : قال ﷺ: (هَلْ أَنْتُمْ تَارِكُو لِي صَاحِبِي؟)[٢]: يرى أبو حيان في هذه المسألة أن الأصل (تاركون) والنون حُذِفَتْ لغير الإضافة ، و(صاحبي) مفعولًا به ، ولم يعلِّلْ لما ذهب إليه ، فاعترضه ناظر الجيش بأن النون إنما حذفت للإضافة وفصل بين المتضايفين بالجار والمجرور ؛ معلِّلًا ذلك بثبوته في القراءة المتواترة وفي كثير من الأشعار العربية ، وهو أولى من القول بحذف النون ؛ لأن حذف النون إنما ورد في قراءة شاذَّة أو في ضرورة ، ثم أورد شاهدين على حذف النون في القراءة الشاذة ، نحو : ﴿وَمَا هُم بِضَارِّي بِهِۦ مِنْ أَحَدٍ﴾ ، و﴿إِنَّكُمْ لَذَآئِقُواْ الْعَذَابَ الْأَلِيمَ﴾ بالنصب .

ومن المسائل أيضًا التي علَّلَ لرأيه فيها : مسألة **زيادة (مِنْ)** [٣]، ومسألة **اقتران (أَنْ) بالباء في قوله : كَتَبْتُ إِلَيْهِ بِأَنْ قُمْ** [٤]، ومسألة **تَصَرُّفِ (حَيْثُ)**[٥]، ومسألة **تضمن ظرفي الزمان والمكان معنى (في)**[٦].

---

(١) ينظر : ص ١١٠ من الرسالة .

(٢) ينظر : ص ١٣٥ من الرسالة .

(٣) ينظر : ص ٦٢ من الرسالة .

(٤) ينظر : ص ٧٨ من الرسالة .

(٥) ينظر : ص ١٤٠ من الرسالة .

(٦) ينظر : ص ١٤٥ من الرسالة .

ثانيًا : الاعتراض دون أن يذكر التعليل :

من خلال المسائل التي تناولها هذا البحث ، وجدت أن ناظر الجيش يعترض ـ في بعضها ـ على أبي حيان دون أن يعلل أو يستشهد لما ذهب إليه ، ومثل ذلك قليل ، فمن هذه المسائل:

مسألة **زيادة (عَنْ وَعَلَى وَالْبَاءِ) عِوَضًا** [١]: وفيها يرى أبو حيان عدم زيادة هذه الحروف عِوَضًا وغيرَ عِوَضٍ ، واعترضه ناظر الجيش بزيادتها دون أن يذكر تعليلًا لذلك .

ومثلها مسألة **وصف النكرة بالمعرفة إذا كان المضاف (مِثْلًا)**[٢]: وفيها لم يعلِّلْ لما ذهب إليه كما تبيَّن في موضعه .

ألفاظ ناظر الجيش في الاعتراض:

اتسمت ألفاظ وعبارات ناظر الجيش عند الاعتراض بالاعتدال ، فكانت الألفاظ والعبارات هي تلك التي يتداولها النحاة في هذا المجال ؛ إذ لم تخرج إلى حد القسوة التي تخل بأدب المناقشة والمحاورة ، بل كانت تتسم بالمنهجية والموضوعية ، وأمثلةٌ على ذلك :

أولًا : حكمه على رأي أبي حيان بأنه يحتاج إلى تأمل ، أو غير ظاهر ونحوه :

حكمه على رأي أبي حيان بأنه يحتاج إلى تأمل : ففي مسألة :(**مِنْ) المصاحبة لـ(أَفْعَلَ) التفضيل** [٣]، ذكر أبو حيان مذهب سيبويه بأنها لابتداء الغاية ولا تخلو من التبعيض، وذكر مذهب المبرد بأنها لابتداء الغاية دون تبعيض ، مرجحًا مذهب سيبويه ، وقد اختار ناظر الجيش مذهب ابن هشام الخضراوي بأنها للبيان ، وحكم على مذهب سيبويه والمبرد بقوله : " وأما معنى ابتداء الغاية فيها فيحتاج إلى تأمل ، وكذلك معنى التبعيض يحتاج إلى تأمل أكثر" .

---

(١) ينظر : ص ٩٧ من الرسالة .

(٢) ينظر : ص ١٣٢ من الرسالة .

(٣) ينظر : ص ٥٨ من الرسالة .

وفي مسألة **جَرِّ(مِنْ) لظروف لا تتصرف**[١]، يرى ابن مالك أن (من) زائدة ، وخالفه أبو حيان بأنها لابتداء الغاية ـ كما تبين في موضعه ـ واتضح بأن ناظر الجيش متبعٌ لابن مالك لكنه بين موقفه من رأي أبي حيان وحكم على رأيه بقوله : " فلا يظهر وجه للتفرقة بينهما فيما ذكر ويحتاج ذلك إلى تأمل " .

حكمه على رأي أبي حيان بأنه غير ظاهر ونحوه : وذلك في مسألة **المجرور بِ(حَتَّى)**[٢] حيث اعترض أبو حيان على ابن مالك عندما ذهب إلى أن المجرور بِ(حَتَّى) لا يشترط فيه أن يكون آخر جزء أو ملاقيًا آخر جزء وخالفه فيما استشهد به ـ كما تبين في موضعه ـ وعندما بين أبو حيان موقفه مما ذهب إليه ابن مالك ، حكم ناظر الجيش على رأي أبي حيان بقوله : " ولم يظهر ما قاله " .

وفي مسألة **الاستغناء بإضافة الظاهر إلى لفظ التوكيد (كل)**[٣]، استشهد ابن مالك بقول ابن أبي ربيعة :

كَمْ قَدْ ذَكَرْتُكِ لَوْ أُجْزَى بِذِكْرِكُمُ ... يَا أَشْبَهَ النَّاسِ كُلِّ النَّاسِ بِالْقَمَرِ

وقول الفرزدق :

أَنْتَ الْجَوَادُ الَّذِي تُرْجَى نَوَافِلُهُ ... وَأَبْعَدُ النَّاسِ كُلِّ النَّاسِ مِنْ عَارِ

وَأَقْرَبُ النَّاسِ كُلِّ النَّاسِ مِنْ كَرَمٍ ... يُعْطِي الرَّغَائِبَ لَمْ يَهْمُمْ بِإِقْتَارِ

وخالفه أبو حيان بأن (كلَّ النَّاسِ) فيه نعت لا توكيد ، وعندما اعترض عليه ناظر الجيش متبعًا لما ذهب إليه ابن مالك حكم على رأيه بقوله : "وما ذكره الشيخ غير ظاهر" .

---

(١) ينظر : ص ٦٧ من الرسالة .

(٢) ينظر : ص ١٠٣ من الرسالة .

(٣) ينظر : ص ١٥٠ من الرسالة .

وفي مسألة **العطف بـ(حَتَّى)**[1] ، مذهب ابن مالك في هذه المسألة أنه إذا عُطِفَ على مجرور لم يلزم إعادة الجار إذا تعين العطف ، واستشهد لذلك بقوله : عَجِبْتُ مِنَ الْقَوْمِ حَتَّى بَنِيهِم، وقد تبين موقف كل من أبي حيان وناظر الجيش حيث ذُكِرَتْ هذه المسألة ، لكنَّ ناظر الجيش حكم على رأي أبي حيان بقوله : " وما قاله الشيخ غير ظاهر " .

ثانيًا :التعجب من رأي أبي حيان :

ففي **مسألة زيادة** (**مِنْ**)[2]، بعد أن بين ناظر الجيش موقف أبي حيان من ابن مالك قال : " والعجب من الشيخ **!!** كيف قال ما قال " .

وفي مسألة **دخول** (**مِنْ**) **على** (**عَنْ**) **و** (**عَلَى**)[3]، ذهب أبو حيان إلى القول بحرفية (عَنْ) و (عَلَى) وأن الفعل المتصل يتعدى بهما إلى ضميره المتصل على قلة ؛ فلا يكون فيه دلالة على اسميتهما ، واعترضه ناظر الجيش وعلق بقوله : " وهو كلام عجيب **!!** " .

ثالثًا : وصفه لرأي أبي حيان بالبعد أو بالفساد أو بالضعف أو بالركة والسماجة :

وصفه لرأي أبي حيان بالبعد : ففي مسألة **زيادة** (**مَا**) **بعد الباء**[4]، ذهب ابن مالك إلى أن (مَا) زائدةٌ وكافَّةٌ عملَ الباء والمعنى : على التقليل ، واستشهد على ذلك بقول الشاعر:

فَلَئِنْ صِرْتَ لَا تُحِيرُ جَوَابًا   لَبِمَا قَدْ تُرَى وَأَنْتَ خَطِيبُ

وقول كُثَيِّر :

بِمَا قَدْ أَرَى تِلْكَ الدِّيَارَ وَأَهْلَهَا   وَهُنَّ جَمِيعَاتُ الْأَنِيسِ عَوَامِرُ

---

(١) ينظر : ص ١٥٥ من الرسالة .

(٢) ينظر : ص ٦٢ من الرسالة .

(٣) ينظر : ص ٦٩ من الرسالة .

(٤) ينظر : ص ٧٣ من الرسالة .

وعارضه أبو حيان بأن ذلك غير صحيح ؛ مرجحًا أن (مَا) مصدرية ، والباء للسببية ، وأن المعنى على التكثير لا التقليل ، فوصف ناظر الجيش رأي أبي حيان بقوله : " ولا يخفى أن ما قدره بعيدٌ أن يكون مراد الشاعر " .

وفي مسألة **معنى (مَتَى) في لغة هذيل**[١]، ذهب ابن مالك بأنها حرف جر في لغة هذيل ، واستشهد بقول الشاعر :

شَرِبْنَ بِمَاءِ الْبَحْرِ ثُمَّ تَرَفَّعَتْ مَتَى لُجَجٍ خُضْرٍ لَهُنَّ نَئِيجُ

وذكر أبو حيان بأنها بمعنى وسط في البيت ، فوصف ناظر الجيش رأي أبي حيان بقوله : " وأقول : ما المحوج إلى هذا التخريج البعيد المتكلف " .

وفي مسألة **ظرفية (قَبْل) وَ (بَعْد)**[٢]، ذهب ابن مالك إلى أن الأصل فيهما الظرفية ما لم ينجرَّا بـ(مِنْ) ، وذهب أبو حيان إلى أنهما صفتان ، وصف الناظر رأي أبي حيان بقوله: " ولا يخفى بعد هذا التقدير " .

وصفه لرأي أبي حيان بالفساد : في مسألة **اقتران (أَنْ) بالباء في قوله : كَتَبْتُ إِلَيْهِ بِأَنْ قُمْ**[٣]، ذهب ابن مالك إلى جواز وصل (أَنْ) بفعل الأمر المتصرف واقترانها بالباء ؛ لكي لا يُوْهِمُ تَجَرُّدُهَا من الباء أنها تفسيرية ، واعترضه أبو حيان بوجهين ثانيهما : أن الباء زائدة ، مثلها في :

هُنَّ الْحَرَائِرُ لَا رَبَّاتُ أَخْمِرَةٍ سُودُ الْمَحَاجِرِ لَا يَقْرَأْنَ بِالسُّوَرِ

ثم وصف ناظر الجيش رأي أبي حيان بقوله : " أما الوجه الثاني : فالاستدلال به ظاهر الفساد " .

---

(١) ينظر : ص ١٠٧ من الرسالة .

(٢) ينظر : ص ١٢٨ من الرسالة .

(٣) ينظر : ص ٧٨ من الرسالة .

وصفه لرأي أبي حيان بالضعف : وذلك في مسألة (**عَنْ**) **التي للتعليل**[١]، فقد وصف ناظر الجيش رأي أبي حيان بقوله : " ولا يخفى ضعف هذا التأويل " .

وصفه لما يؤول إليه رأي أبي حيان بالركة والسماجة : ففي مسألة **تقديم معمول المضاف إليه على المضاف إن كان (غيرًا) أُرِيدَ به النَّفْيُ**[٢]، ذهب ابن مالك إلى الجواز، كما يتقدم معمول المنفي بـ(لَمْ) و (لَنْ) و (لَا) ؛ مستشهدًا بقول الشاعر :

فَتًى هُوَ حَقًّا غَيْرُ مُلْغٍ فَرِيضَةً   وَلَا تَتَّخِذْ يَوْمًا سِوَاهُ خَلِيلًا

وذهب أبو حيان إلى أن (حقًّا) معمولٌ لعامل مضمر ، والتقدير : فتى لا يلغي حقًّا ، وقد وصف ناظر الجيش ما آل إليه رأي أبي حيان بقوله : " ولا يخفى إذا قدَّرنا ذلك ما يؤول إليه الكلام من الركة والسماجة " .

رابعًا : تصدير الاعتراض بقوله : " وفيه نظر " .

ومن ذلك مسألة **اقتران (أَنْ) بالباء في قوله : كَتَبْتُ إِلَيْهِ بِأَنْ قُمْ**[٣]، حيث بدأ اعتراضه على أبي حيان بقوله : " وفيما قاله نظر " .

وفي مسألة **اسمية (حَاشَا وَخَلَا وَعَدَا) في الاستثناء**[٤]، صدَّر اعتراضه على أبي حيان بقوله : " وفيما أشار إليه نظرٌ " .

---

(١) ينظر : ص ٩٢ من الرسالة .

(٢) ينظر : ص ١٢٤ من الرسالة .

(٣) ينظر : ص ٧٨ من الرسالة .

(٤) ينظر : ص ١١٠ من الرسالة .

المبحث الرابع : الأصول النحوية التي اعتمدها ناظر الجيش في اعتراضاته على أبي حيان:

يمكن الوقوف على الأصول النحوية في اعتراضات ناظر الجيش على أبي حيان من خلال عنايته بالسماع والإجماع واستصحاب الحال .

أولًا ـ السماع :

السماع في اللغة : جاء في العين[١]: السِّمْعُ: الأُذُنُ ، والسَّمْعُ : مَا وَقَرَ فِيهَا مِنْ شَيْءٍ تَسْمَعُهُ ، يُقَالُ : أَسَاءَ سَمْعاً فَأَسَاءَ جَابَةً ، أي :لَمْ يَسْمَعْ حَسَنًا فَأَسَاءَ الْجَوَابَ ، وَتَقُولُ : سَمِعَتْ أُذُنِي زَيْداً يَقُولُ كَذَا وَكَذَا ، أي : سَمِعْتُهُ ، والسَّمَاعُ : مَا سَمَّعْتَ بِهِ فَشَاعَ .

والسماع في الاصطلاح : عرَّفه ابن الأنباري بقوله : "الكلامُ العربي الفصيح المنقول بالنقل الصحيح الخارج عن حَدِّ القلةِ إلى حَدِّ الكثرةِ "[٢].

وعرَّفه السيوطي[٣]: بما ثبت في كلام مَنْ يُوْثَقُ بفصاحتِهِ ، فَشَمِلَ كلامَ اللهِ تعالى ، وكلامَ نبيِّه ﷺ ، وكلامَ العربِ ، قبلَ بعثتِهِ ، وفي زمنِهِ ، وبعدَهُ ، إلى أنْ فَسَدَتِ الألسنةُ بكثرةِ الْمُوَلِّدِينِ ، نظمًا ونثرًا، عن مسلمٍ أو كافرٍ .

يعدُّ السماع من أهم الأصول النحوية التي اعتمدها ناظر الجيش في اعتراضاته على أبي حيان ، فقد كان كثيرَ الأخذ به ، حريصًا عليه في تقرير قواعده وتقوية اعتراضاته شأنه شأن سابقيه من أهل هذه الصناعة ، وفيما يلي عرض لما وقفت عليه من المسائل التي تناولها هذا البحث :

---

(١) ينظر : العين ١ / ٣٤٨ .

(٢) الإغراب في جدل الإعراب ولُمَعُ الأدلة في أصول النحو ، لعبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري ، أبو البركات ، كمال الدين الأنباري ، تقديم وتحقيق : سعيد الأفغاني ص ٨١ .

(٣) ينظر : الاقتراح في أصول النحو وجدله ، لعبدالرحمن بن أبي بكر ، جلال الدين السيوطي ، ضبط وتعليق : عبد الحكيم عطية ص ٢٧ .

ـ **القرآن الكريم :**

نستطيع أن نقول : إن من أظهر السمات في اعتراضات ناظر الجيش على أبي حيان ـ اعتماده على الاستشهاد بالقراءات القرآنية المتواتر منها والشاذ .

ففي مسألة **تعدي فعل الاستغاثة بـ(الباء)**[1]، مثَّل ابن مالك لتعدي فعل الاستغاثة بنفسه بقوله تعالى : ﴿إِذْ تَسْتَغِيثُونَ رَبَّكُمْ فَاسْتَجَابَ لَكُمْ﴾ ، وبقوله تعالى : ﴿فَاسْتَغَاثَهُ الَّذِي مِن شِيعَتِهِ عَلَى الَّذِي مِنْ عَدُوِّهِ﴾ ، واعترضه أبو حيان بأن فعل الاستغاثة يتعدى تارة بنفسه وأخرى بحرف الجر ، كما تبين في موضعه ، فما كان من ناظر الجيش إلَّا أن أيَّد ابن مالك فيما استشهد به ، وردَّ ما ذهب إليه أبو حيان بقوله : " ولك أن تقول : قد تعرض النحاة إلى ذكر الأفعال التي تتعدى بنفسها تارة وبالحرف أخرى ، ولم يذكروا فعل الاستغاثة من تلك الأفعال ، ثم قد ثبت بالكتاب العزيز تعديته بنفسه فوجب أنه إذا ورد متعديًا بحرف أن يدعى فيه التضمين " .

وفي مسألة (**عَنْ**) **التي للتعليل**[2]، استشهد لها ابن مالك بقوله تعالى : ﴿وَمَا كَانَ اسْتِغْفَارُ إِبْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَن مَّوْعِدَةٍ وَعَدَهَا إِيَّاهُ﴾ ، وقوله تعالى : ﴿وَمَا نَحْنُ بِتَارِكِي آلِهَتِنَا عَن قَوْلِكَ﴾ ، واعترضه أبو حيان بأنها بمعنى (بعد) ، وكان ناظر الجيش مؤيدًا لابن مالك فيما استشهد به معترضًا على أبي حيان ، كما تبين في موضعه .

وفي مسألة **الفصل بين المتضايفين بالجار والمجرور في الحديث الشريف : قال ﷺ:** **(هَلْ أَنْتُمْ تَارِكُو لِي صَاحِبِي ؟)** [3]، ذهب ابن مالك إلى أنه أراد : هل أنتم تاركو صاحبي لي ، ففصل بين الجار والمجرور ؛ لأنه متعلق بالمضاف ، وخالفه أبو حيان بأن الأصل (تاركون) والنون حُذِفَتْ لغير الإضافة ، و(صاحبي) مفعولٌ به ، فتبين في موضعه أن ناظر الجيش اعترض على ما يراه أبو حيان بقوله : " وأقولُ : إنَّ القولَ بالإضافةِ والفصلِ لثُبُوتِهِ في الجملة

---

(1) ينظر : ص ٨٣ من الرسالة .

(2) ينظر : ص ٩٢ من الرسالة .

(3) ينظر : ص ١٣٥ من الرسالة .

في القراءةِ المتواترةِ وفي كثيرٍ مِنَ الأشعارِ العربيةِ ـ أولى مِنَ القولِ بحذفِ النونِ ؛ لأنَّ ذلك إنَّما وَرَدَ في ضرورةٍ أو في قراءةٍ شاذَّةٍ ، نحو : ﴿ وَمَا هُم بِضَارِّي بِهِۦ مِنْ أَحَدٍ ﴾ ، ونحو : ﴿ إِنَّكُمْ لَذَآئِقُواْ الْعَذَابَ الْأَلِيمَ ﴾ بالنصب " .

ـ الحديث النبوي الشريف :

من القضايا التي أثارها ناظر الجيش في تمهيده ، والتي لابد للقارئ أنْ يلاحظها بل ويقف عليها قضيةُ الاستشهاد بالحديث الشريف ، فقد تبين موقف ناظر الجيش منها من خلال ما علق به أبو حيان على ابن مالك في الاستشهاد بقول النبي ﷺ ، قال أبو حيان : " فأما استدلاله بالأثر ، فنقول : قد لهج هذا المصنف في تصنيفه كثيرًا بالاستدلال بما وقع في الحديث في إثبات القواعد الكلية في لسان العرب بما روي فيه ، وما رأيت أحدًا من المتقدمين ولا المتأخرين سلك هذه الطريقة غيرَ هذا الرجل ، وإنما تَنَكَّبَ العلماءُ ذلك ؛ لعدم وثوقهم أن ذلك نفس لفظ رسول الله ﷺ ، وذلك أن الرواة جوَّزوا النقل بالمعنى ، وقد وقع اللحن كثيرًا فيما رُوِيَ في الحديث ؛ لأن كثيرًا من الرواة كانوا غيرَ عرب بالطبع ، ولا يعلمون لسان العرب بصناعة النحو ، فوقع اللحن في نقلهم وهم لا يعلمون "[1].

وبعد إيراد قول أبي حيان وهو طويل متشعب ، أخذ ناظر الجيش يعلق على كل جزء منه ولكني أريد أن أنقل ما يمكن أن نستشهد به على هذه الجزئية دون إطالة ، قال ناظر الجيش : " أما إنكاره على المصنف الاستدلالَ بما ورد من الأحاديث الشريفة ؛ معتلًّا لذلك بأن الرواة جوَّزوا النقل بالمعنى ، فيقال فيه : لاشك أن الأصل في المروي أن يروى باللفظ الذي سمع من الرسول ﷺ ، والرواية بالمعنى وإن جازت فإنما تكون في بعض كلمات الحديث المحتمل لتغيير اللفظ بلفظ آخر يوافقه معنًى ، إذ لو جوَّزنا ذلك في كل ما يروى لارتفع الوثوق عن جميع الأحاديث بأنها هي بلفظ الرسول ﷺ ، وهذا أمر لا يجوز توهمه فضلًا عن أن يعتقدَ وقوعُه ، ثم إن المصنف إذا استدل على مسألة بحديث لا يقتصر على ما في الحديث الشريف ، بل يستدل بكلام العرب من نثر ونظم يردف ذلك بما في الحديث إما تقويةً لما ذكره من كلام

(١) تمهيد القواعد ٩ / ٤٤٠٨ .

العرب وإما استدلالًا على أن المستدل عليه لا يختصُّ جوازُه بالشعر ، بل إنه يجوز في الاختيار أيضًا "[١].

فمن خلال ما سبق اتضح انتصار ناظر الجيش لابن مالك من أبي حيان في قضية الاستشهاد بالحديث الشريف ، وكان من المؤيدين للاحتجاج بالحديث الشريف ، كابن جني وابن فارس والجوهري وابن سيده والحريري والسهيلي وابن خروف الإشبيلي وابن هشام الأنصاري وغيرهم[٢].

وأما المسائل التي اشتملت على بعض الأحاديث منها ، مسألة **زيادة الباء في الحديث الشريف ، قال ﷺ** : **(وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَعَلَيْهِ بِالصَّوْمِ)**[٣]، حيث جعل أبو حيان الباء زائدة وعليه فالصوم مبتدأ و(عليه) متعلق بخبر مقدَّم ، واعترضه ناظر الجيش بأنها غير زائدة و(عليه) ضمِّن معنى الاستمساك فيكون متعديًا بالباء ، وجعل ذلك كقوله ﷺ : (فَعَلَيْكَ بِذَاتِ الدِّينِ) .

ـ الشواهد الشعرية :

من أبرز مواقف ناظر الجيش في استشهاده بالأبيات الشعرية ـ اهتمامه بتوضيح معاني مفرداتها عند الاستشهاد لتقرير الأحكام النحوية ، وهذه الطريقة تمكن القارئ من الاستيعاب الكامل لفهم معنى القائل ، وكيفية التعامل مع الأبيات الشعرية عند إثبات الحكم النحوي أو ردِّه ، ومن أمثلة ذلك :

---

(١) تمهيد القواعد ٩ / ٤٤١٠ .

(٢) ينظر : شرح كفاية المتحفظ تحرير الرواية في تقرير الكفاية ، لأبي عبدالله محمد بن الطيب بن موسى الفاسي ، تحقيق : الدكتور علي حسين البواب ص ٩٦ .

(٣) ينظر : ص ٨٨ من الرسالة .

مسألة **دخول (مِنْ) على (عَنْ) و (عَلَى)**[١] ، وفيها استشهد ابن عصفور على اسمية (عَنْ) وَ (عَلَى) ؛ لكونهما حرفين تعدى بهما الفعل إلى ضميره المتصل بقول القائل :

دَعْ عَنْكَ نَهْبًا صِيحَ فِي حَجَرَاتِهِ وَلَكِنْ حَدِيثًا مَا حَدِيثُ الرَّوَاحِلِ

وقول الآخر :

فَهَوِّنْ عَلَيْكَ فَإِنَّ الْأُمُورَ بِكَفِّ الْإِلَهِ مَقَادِيرُهَا

قال ناظر الجيش في ردِّه على ما ذهب إليه : " إنما مفعول (دَعْ) (نَهْبًا) ، وأمَّا مفعول (هَوِّنْ) فمحذوف يدل عليه المعنى ، التقدير : هون عليك ما تلقاه . ولو كانت (عَنْ) في البيت لتعدية الفعل الذي قبلها إلى ما بعدها لكان التقدير : دَعْ إِيَّاكَ ، أي : نفسك ، وليس المعنى على هذا . وكذا كان يكون التقدير في البيت الآخر : هَوِّنْ إِيَّاكَ ، أي : نفسك ، وهذا لا يُقال . فظهر أن المفعول غير ما باشره الحرفان المذكوران ، وإذا كان المفعول غير ما باشره الحرف فمن أين يجيء تعدي فعل المضمر المتصل إلى مضمره المتصل " .

ومن ذلك مسألة **معنى (مَتَى) في لغة هذيل**[٢]، ومسألة **تَصَرُّفِ (حَيْثُ)**[٣]، ومسألة **الاستغناء بإضافة الظاهر إلى لفظ التوكيد (كل)**[٤]، ومسألة **العطف بـ(حَتَّى)**[٥].

ـ أقوال العرب النثريَّة :

ذكر ابن الأنباري أن كلام العرب دليل قطعي من أدلة النحو يفيد العلم[٦]، وناظر الجيش كغيره من النحاة في جعل الاحتجاج بأقوال العرب من الأدلة المعول عليها في تقرير الأحكام

---

(١) ينظر : ص ٦٩ من الرسالة .

(٢) ينظر : ص ١٠٧ من الرسالة .

(٣) ينظر : ص ١٤٠ من الرسالة .

(٤) ينظر : ص ١٥٠ من الرسالة .

(٥) ينظر : ص ١٥٥ من الرسالة .

(٦) ينظر : الإغراب ص ٨٣ .

النحوية ، ومن المسائل التي اعتمد فيها ناظر الجيش على أقوال العرب مسألة **اقتران (أَنْ) بالباء في قوله : كَتَبْتُ إِلَيْهِ بِأَنْ قُمْ**(١)، وفيها ذكر ابن مالك أن (أنْ) توصل بالفعل الأمر المتصرف ، نحو : أَرْسَلْتُ إِلَيْهِ بِأَنْ افْعَلْ ، وعلّق في ذلك أبو حيان بقوله : " ولا يقوى عندي وصل أن بفعل الأمر ، قال ناظر الجيش : " وما قرره المصنف يعتضد بما حكاه سيبويه عن العرب ، وهو : كَتَبْتُ إِلَيْهِ بِأَنْ قُمْ " .

ثانيًا ـ الإجماع :

الإجماع لغة : جاء في اللسان(٢): جمع الشيء عن تفرقة ، وفي القاموس(٣): الإجماع : الاتفاق ، وجعلُ الأمرِ جميعًا بعد تفرُّقه ، والعزمُ على الأمر .

وهو في الاصطلاح : " إجماع نحاة البلدين : البصرة والكوفة "(٤).

وتأتي رتبته بعد السماع والقياس ، أي أنه يحتجُّ به في حال كونه لم يخالف المنصوص ولا المقيس(٥).

وهو من الأدلة التي عوَّل عليها ناظر الجيش في اعتراضاته على أبي حيان في إثبات الحكم النحوي ، ومن صور ذلك : مسألة **في معاني الإضافة**(٦)، رد بقوله : " ولا أعلم ما الذي أَوْجَبَ له مخالفةَ النحاةِ في ما قالوه " ، وغيرها من المسائل .

---

(١) ينظر : ص ٧٨ من الرسالة .

(٢) لسان العرب ٨ / ٣٥ .

(٣) القاموس المحيط ص ٧١٠ .

(٤) الاقتراح ص ٧٣ .

(٥) ينظر : الخصائص ١ / ١٩٠ .

(٦) ينظر : ص ١١٥ من الرسالة .

ثالثًا ـ استصحاب الحال :

الاستصحاب في اللغة : صَحِبَ يَصْحَبُ صُحْبَةً ، واستَصْحَبَهُ : دَعَاهُ إِلَى الصُّحْبَة ، ولَازَمَه[١].

وفي الاصطلاح : عرفه ابن جني ترجمة لباب من أبواب الخصائص بقوله : " إقرار الألفاظ على أوضاعها الأُوَلِ ، ما لم يَدْعُ داعٍ إلى الترك والتحول "[٢].

وعرفه ابن الأنباري بقوله : " إبقاء حال اللفظ على ما يستحقه في الأصل عند عدم دليل النقل "[٣].

ويأتي في الرتبة بعد السماع والقياس والإجماع ، ولا يؤخذ به في حال وجود ما قبله من هذه الأصول ، قال ابن الأنباري : " واستصحاب الحال من أضعف الأدلة ، ولهذا لا يجوز التمسك به ما وجد هناك دليل "[٤].

ومن خلال عرض المسائل التي اعترض فيها ناظر الجيش على أبي حيان تبين أنه كان يستعين بالاستصحاب أحيانًا ويجعله أصلًا من الأصول المعتبرة ، ومن أمثلة ذلك : مسألة **تضمن ظرفي الزمان والمكان معنى (فِي)**[٥]، وفيها ذهب أبو حيان إلى أن ذلك يوجب لها البناء ، كما في أسماء الشرط والاستفهام ، واعترضه ناظر الجيش بأن أسماء الشرط والاستفهام في أصل وضعها ضمنت معنى الحرف ، على عكس الاسم المستعمل ظرفًا فإنه ضمن معنى (فِي) بعد التركيب ، أي بعد استعماله ظرفًا .

---

(١) ينظر : تاج العروس ٣ / ١٨٦ .

(٢) الخصائص ٢ / ٤٩٥ .

٣ . الإغراب ص ٤٦ .

(٤) السابق ص ١٤٢ .

(٥) ينظر : ص ١٤٥ من الرسالة .

المبحث الخامس : تقويم اعتراضات ناظر الجيش .

التقويم : مصدر قَوَّمْتَ السِّلْعَةَ، إِذَا حَدَّدْتَ قِيمَتَهَا وَقَدَّرْتَهَا[١]، والمراد هنا : بيان قيمة اعتراضات ناظر الجيش على أبي حيان .

وسأتطرّق لها من خلال الآتي :

أولًا ـ مدى الدقة في النقل :

السمة الغالبة على ناظر الجيش أنه ينقل النصوص كاملة دون أن يتصرف فيها ، وهذا الظاهر من خلال المسائل التي تناولها البحث ، لكني وجدته في بعض المسائل ينقل جزءًا من قول أبي حيان دون أن يتمّه ، وهذا يترتب عليه عدم وضوح موقف أبي حيان كاملًا ، كمسألة **معنى (مَتَى) في لغة (هذيل)**[٢]، حيث ذهب ابن مالك إلى أنها بمعنى (مِنْ) كما في قول الشاعر:

شَرِبْنَ بِمَاءِ الْبَحْرِ ثُمَّ تَرَفَّعَتْ مَتَى لُجَجٍ خُضْرٍ لَهُنَّ نَئِيجُ

وقد ذكر أبو حيان هذا الاحتمال عن أبي سعيد السكري في أنها بمعنى (من) ، أي : من لجج ، ثم ذكر الاحتمال الآخر ، وهو أن تكون بمعنى (وسط) فتبقى على ما استقر فيها من الظرفية ، قال أبو حيان قبل كلامه الذي نقله عنه ناظر الجيش : " أمَّا (مَتَى) فإنها ظرفُ زمانٍ ، وتكون شرطًا وتكون استفهامًا ، ونقل بعضهم أن (مَتَى) تكون بمعنى (وسط) فتجرُّ ما بعدها ، وحُكِيَ : وَضَعَهَا مَتَى كُمِّهِ ، أي : وَسَطَ كُمِّهِ " .

والملاحظ من عدم نقل ناظر الجيش قولَ أبي حيان كاملًا ـ كما يظهر عندي ـ أمران، أحدهما : أن أبا حيان اعترض على ابن مالك في أن تكون (مَتَى) بمعنى (مِنْ) ، وهو لم يعترض ، والأمر الآخر : أن أبا حيان لم يذكر ما يعضد قوله بأنها بمعنى (وسط) ؛ لأن ناظر

---

(١) ينظر : المطلع على ألفاظ المقنع ، لأبي عبدالله محمد بن أبي الفتح بن أبي الفضل البعلي ، تحقيق : محمود الأرناؤوط ، وياسين محمود الخطيب ص ٤٩٢ .

(٢) ينظر : ص ١٠٧ من الرسالة .

الجيش اعترض عليه بقوله : " ما المحوج إلى هذا التخريج البعيد المتكلف بعد أن ثبت أن ذلك لغة بنقل الأئمة المعتبرين ؟ ! " .

ومثلها مسألة **الاستغناء بإضافة الظاهر إلى لفظ التوكيد (كل)**[١]، ومما استشهد به ابن مالك قول ابن أبي ربيعة :

كَمْ قَدْ ذَكَرْتُكِ لَوْ أُجْزَى بِذِكْرِكُمُ ... يَا أَشْبَهَ النَّاسِ كُلِّ النَّاسِ بِالْقَمَرِ

ونص اعتراض أبي حيان الذي لم ينقله ناظر الجيش كاملًا قوله : " هكذا ذكر المصنف هذه المسألة ، واستشهد عليها بالأبيات المذكورة ، والذي ذكره النحويون أن (كلًا) في التوكيد يضاف لضمير المؤكد ، وما استشهد به لا حجة فيه ؛ لأن كل الناس فيه نعت لا توكيد ، وهو نعت بين كمال المنعوت ، وسيأتي ذكره هو لهذه المسألة في هذا الباب وفي باب النعت ، وقد مثَّل هو في ذلك بقولك : زَيْدٌ الرَّجُلُ كُلُّ الرَّجُلِ ، وأنه نعت بمعنى الكامل ، ومِثْلُهُ قولُ الشاعرِ :

فَإِنَّ الَّذِي حَانَتْ بِفَلْجٍ دِمَاؤُهُمْ ... هُمُ الْقَومُ كُلُّ الْقَوْمِ يَا أُمَّ خَالِدِ

كأنه قال : هم القوم الكاملون ، وغرَّ المصنف في الأبيات صلاحية (كلهم) مكان (كل الناس) " .

والملاحظ من نص أبي حيان أمران ، أحدهما : أنه احتج بما ذهب إليه النحاة في اشتراط إضافة (كل) إلى ضمير يطابق المؤكد ، والآخر : أنه أورد الشواهد على ذلك .

فبقول أبي حيان تحدد لنا موقفه كاملًا مما ذهب إليه ابن مالك ، على عكس ما نقل ناظر الجيش عنه .

ومن هذه المسائل ، مسألة **العطف بـ(حَتَّى)**[٢]، وفيها ذكر ابن مالك أنه إذا عُطِفَ على مجرور لم يلزم إعادة الجار إذا تعين العطف، واستشهد لذلك بقوله: عَجِبْتُ مِنَ الْقَوْمِ حَتَّى

---

(١) ينظر : ص ١٥٠ من الرسالة .

(٢) ينظر : ص ١٥٥ من الرسالة .

بَنِيهِم ، وجعل منه قول الشاعر :

جُودُ يُمْنَاكَ فَاضَ فِي الْخَلْقِ حَتَّى   بَائِسٍ دَانٍ بِالْإِسَاءَةِ حِينًا

ما نقله ناظر الجيش في اعتراض أبي حيان أن (حَتَّى) جارة في المثال وفي البيت ، وفي نص أبي حيان أنها جارة في المثال ، وفي البيت ذكر الاحتمالين ، كما تبين في موضعه .

ثانيًا ـ مدى توثيق الآراء :

يظهر جليًّا حرص ناظر الجيش على توثيق الرأي لكل عالم أخذ منه ، وهو أمر واضح اتبعه في تمهيده ، وليس ببعيد أن يلحظه كل من يقلب صفحات التمهيد ، ولكني وجدته في مسألة **اقتران (أَنْ) بالباء في قوله : كَتَبْتُ إِلَيْهِ بِأَنْ قُمْ**[١]، أنه قد اعترض بقول ابن هشام دون أن ينسبه إليه ، ونسب الرأي إلى نفسه ، ففي هذه المسألة ذهب ابن مالك إلى جواز وصل (أَنْ) بفعل الأمر المتصرف واقترانها بالباء ؛ لكي لا يُوْهِمُ تَجَرُّدُهَا من الباء أنها تفسيرية ، واعترضه أبو حيان بوجهين على أن الباء زائدة ، أحدهما : إنه إذا سبكت من (أَنْ) وفعل الأمر مصدرًا فات معنى الأمر المطلوب والمدلول عليه بالصيغة ، ففرق بين : كَتَبْتُ إِلَيْهِ بِالْقِيَامِ، وكَتَبْتُ إِلَيْهِ بِأَنْ قُمْ .

واعترضه ناظر الجيش على كلا الوجهين قائلًا : " وأما الوجه الأول : فقد أجبت عنه بأن فوات معنى الأمر في الموصولة بالأمر عند التقدير بالمصدر كفوات معنى الماضي والاستقبال في الموصولة بالماضي والموصولة بالمضارع عند التقدير المذكور " .

وهذا الاعتراض قال به ابن هشام عندما اعترض على أبي حيان ، وبنفس الصيغة ، ونص قول ابن هشام : " والجواب عن الأول : أن فوات معنى الأمرية في الموصولة بالأمر عند التقدير بالمصدر كفوات معنى المضي والاستقبال في الموصولة بالماضي والموصولة بالمضارع عند التقدير المذكور "[٢].

---

(١) ينظر : ص ٧٨ من الرسالة .

(٢) مغني اللبيب ١ / ٣٧ .

وكان المفترض في ذلك أن ينسب ناظر الجيش هذا القول لابن هشام .

ثالثًا ـ مدى الدقة في الترجيح :

يعتمد ناظر الجيش في اعتراضاته على مبدأ التحقيق والتدقيق ، فلا يعترض إلا على ما تحقق عنده ثبوته وقوته ؛ معتمدًا على آراء سابقيه من النحاة ، إضافة إلى ملكة الاستيعاب والاستنباط الجيد لكلام النحاة ، ففي مسألة **في معاني الإضافة**(١)، خالف أبو حيان ابن مالك بأن الإضافة ليست على تقدير حرفٍ مما ذكر، وذهب إلى أنها تفيد الاختصاص ، وعندما ناقش ناظر الجيش قول أبي حيان ، ذكر أن القول بأن الإضافة تفيد الاختصاص أمر مخالف لما قاله النحاة ، ثم بين أن أبا حيان لم يذكر دليلًا يبني عليه رأيه ، وبعد ذلك بين ناظر الجيش أن القول بأن الإضافة تفيد الاختصاص هو مذهب ابن درستويه ، وأبو حيان نقل عنه هذا الرأي واتبعه .

الملاحظ من ذلك أن ناظر الجيش بين في اعتراضه المذهب الذي اتبعه أبو حيان ، وهل هو محقق عند النحاة أم لا ؟ ، ثم طالب بالدليل الذي كان على أبي حيان أن يذكره ؛ حتى يعتمده فيما ذهب .

وبهذه الطريقة يظهر لي مدى إدراك وشمول ناظر الجيش للمسألة التي يعترض فيها ، والتي نستطيع من خلالها أن نقول بأنه كان دقيقًا في مسألة الترجيح .

لكن هذه الدقة تختلف بحسب المسألة ، ففي مسألة **تعدي فعل الاستغاثة بـ(الباء)**(٢)، ذهب ابن مالك إلى أن فعل الاستغاثة يتعدى بنفسه ، وخالفه أبو حيان بأنه يتعدى بنفسه ، ويتعدى بالباء ، وعند ترجيح الرأي ذكر ناظر الجيش أن فعل الاستغاثة يتعدى بنفسه ؛ محتجًّا بأن النحاة لم يذكروه من ضمن الأفعال التي تتعدى بالحرف تارة وبالحرف أخرى .

---

(١) ينظر : ص ١١٥ من الرسالة .

(٢) ينظر : ص ٨٣ من الرسالة .

نلاحظ من مناقشة ناظر الجيش لهذه المسألة ، أن ما ذكره أبو حيان قد انفرد به دون غيره من النحاة ؛ لأن ناظر الجيش عمم عن النحاة بأن فعل الاستغاثة ليس من الأفعال التي تتعدى بنفسها تارة ، وبالحرف أخرى ، ولم يذكر أحدًا من النحاة ذهب إلى ذلك .

وقد تبين ـ في موضعه ـ أن أبا حيان قد وافق سيبويه والنحاة فيما ذهب إليه ، فلا عبرة برد هذا الرأي الذي ثبت عنهم .

الخاتمة

الحمد لله حمدًا كثيرًا طيبًا مباركًا فيه ملء السماوات والأرض وملء ما بينهما وملء ما شاء من شيء بعد ، حمدًا يليق بجلال وجهه وعظيم سلطانه ، الذي يَسَّرَ لي من الوقت والفاقة ، ووفقني فيما دعت له الحاجة من إنجاز هذا البحث بصحبة عالمين جليلين من أشهر علماء النحو ، هما : الأستاذ أثير الدين أبو حيان الأندلسي ، وتلميذه محب الدين ناظر الجيش ، في بحث بعنوان (اعتراضات ناظر الجيش (ت ٧٧٨) على أبي حيان الأندلسي في المجرورات من خلال كتاب تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد) ، وقد تضمنت تلك الاعتراضات أربعًا وعشرين مسألةً ، عرضتُها وناقشتُها ، ورجحتُ فيها الرأي الذي رأيتُهُ راجحًا ، وقد توصلتُ في هذا البحث إلى نتائج وتوصيات أُلَخِّصُهَا فيما يلي :

١ ـ يُعَدُّ كتابُ التمهيدِ ـ لمؤلفه ناظر الجيش ـ معينًا حاويًا لكثير من الاعتراضات في مجال النحو والتصريف واللغة ؛ لهذا أوصي زملائي طلبة العلم أن يتناولوا هذا الكتاب بدراستها كلٌّ بحسب تخصصه ، ففيه من الموضوعات الشيء الكثير الذي يحتاج منا إلى كشفٍ وتمحيصٍ بما يتناسب مع المنزلة العلمية الرفيعة التي يتميز بها هذا الكتاب .

٢ ـ بروز شخصية ناظر الجيش في المسألة الواحدة ، حيث لم يكن مجردَ ناقلٍ لآراء وأقوال العلماء وحسب ، بل كان يناقش كل رأي وقول ، فتارة نجده يستحسن وتارة يعترض .

٣ ـ أن ناظر الجيش كان دقيقًا في النقل لأقوال العلماء ونسبتها لهم ، إلا أنه في مسألة اقتران (أن) بالباء في قوله : كَتَبْتُ إِلَيْهِ بِأَنْ قُمْ ، اعترض على أبي حيان بقول ابن هشام ، ولم ينسب القول إلى ابن هشام بل نسبه إلى نفسه .

٤ ـ أن ناظر الجيش عندما يعترض على أبي حيان ، كان ينقل رأي أبي حيان كاملًا ؛ حتى يتضح موقف أبي حيان ، لكنه في مسألة معنى (مَتَى) في لغة هُذَيْلٍ ، ومسألة العطف بـ(حَتَّى) ، لم ينقل رأي أبي حيان كاملًا ؛ مما أدى إلى غموض موقف أبي حيان في المسألة .

٥ ـ من الأصول النحوية التي اعتمدها ناظر الجيش في المسائل التي اعترض فيها على أبي حيان : السماع والإجماع واستصحاب الحال .

٦ ـ أن ناظر الجيش كان من المؤيدين والآخذين بالاحتجاج بالحديث الشريف ، على عكس شيخه أبي حيان .

٧ ـ أن ناظر الجيش بصري المذهب ، وهو متعصب لابن مالك ، وتتضح عصبِيَّتُهُ في مسألة وصف النكرة بالمعرفة إذا كان المضاف (مثلًا) ، وغيرها من المسائل .

٨ ـ كان ناظر الجيش متأدِّبًا مع شيخه أبي حيان في أغلب المسائل ، تمثل ذلك في لين العبارة واللفظ أثناء الاعتراض ؛ إذ لم يخرجا إلى القسوة التي تخل بأدب المناقش والمحاور .

٩ ـ حوى هذا البحث أربعًا وعشرين مسألة في المجرورات ، وبعد دراسة هذه المسائل ومناقشتها ، رأى الباحث أن أبا حيان كان مصيبًا في إحدى عشرة مسألة ، وكان ناظر الجيش مصيبًا في ثلاث عشرة مسألة .

جزى الله أبا حيان وناظر الجيش خيرًا ، وأسكنهما فسيح جناته ، إنه قريب سميع مجيب الدعوات ، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين ، وصلى الله وسلم على النبي الأمين وآله وصحبه الطيبين الطاهرين .

الفهارس الفنية

فهرس الآيات القرآنية

سورة هود		
﴿ وَمَا نَحْنُ بِتَارِكِيٓ ءَالِهَتِنَا عَن قَوْلِكَ ﴾	٥٣	٩٢
سورة يوسف		
﴿ لَيَسْجُنُنَّهُۥ حَتَّىٰ حِينٍ ﴾	٣٥	١٠٤
سورة الحجر		
﴿ فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴾	٣٠	١٥٢
﴿ وَٱمْضُواْ حَيْثُ تُؤْمَرُونَ ﴾	٦٥	١٤٠
سورة الكهف		
﴿ وَمَا فَعَلْتُهُۥ عَنْ أَمْرِيۚ ﴾	٨٢	٩٦
سورة مريم		
﴿ وَهُزِّيٓ إِلَيْكِ بِجِذْعِ ٱلنَّخْلَةِ ﴾	٢٥	٦٩
سورة الأنبياء		
﴿ وَإِقَامَ ٱلصَّلَوٰةِ ﴾	٧٣	١٢٠
سورة الحج		
﴿ فَٱجْتَنِبُواْ ٱلرِّجْسَ مِنَ ٱلْأَوْثَٰنِ ﴾	٣٠	٥٧
﴿ وَٱلْمُقِيمِي ٱلصَّلَوٰةِ ﴾	٣٥	١٣٨
سورة النور		
﴿ رِجَالٌ لَّا تُلْهِيهِمْ تِجَٰرَةٌ وَلَا بَيْعٌ عَن ذِكْرِ ٱللَّهِ وَإِقَامِ ٱلصَّلَوٰةِ وَإِيتَآءِ ٱلزَّكَوٰةِۙ ﴾	٣٧	١٢٠
﴿ وَٱللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَآبَّةٍ مِّن مَّآءٍۖ فَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَىٰ بَطْنِهِۦ وَمِنْهُم مَّن	٤٥	٥٤

يَمْشِي عَلَىٰ رِجْلَيْنِ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَىٰٓ أَرْبَعٍ ﴾		
سورة القصص		
﴿ فَٱسْتَغَٰثَهُ ٱلَّذِي مِن شِيعَتِهِۦ عَلَى ٱلَّذِي مِنْ عَدُوِّهِۦ ﴾	١٥	٨٣
﴿ وَٱضْمُمْ إِلَيْكَ جَنَاحَكَ مِنَ ٱلرَّهْبِ ﴾	٣٢	٧١
سورة الروم		
﴿ وَهُم مِّنۢ بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ ﴾	٣	١٢٠
﴿ لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ ﴾	٤	١٣٠
سورة الصافات		
﴿ إِنَّكُمْ لَذَآئِقُواْ ٱلْعَذَابِ ٱلْأَلِيمِ ﴾	٣٨	١٣٩
سورة ص		
﴿ بِمَا نَسُواْ يَوْمَ ٱلْحِسَابِ ﴾	٢٦	٧٦
سورة الزخرف		
﴿ وَهُوَ فِي ٱلْخِصَامِ غَيْرُ مُبِينٍ ﴾	١٨	١٢٧
سورة الجاثية		
﴿ إِنَّ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ لَأَيَٰتٍ لِّلْمُؤْمِنِينَ ﴾	٣	٩٩
﴿ وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُثُّ مِن دَآبَّةٍ ءَايَٰتٌ لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ ﴾	٤	٩٩
﴿ وَٱخْتِلَٰفِ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ وَمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مِن رِّزْقٍ فَأَحْيَا بِهِ ٱلْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَتَصْرِيفِ ٱلرِّيَٰحِ ءَايَٰتٌ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ﴾	٥	٩٩

سورة نوح		
﴿إِنَّآ أَرۡسَلۡنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوۡمِهِۦٓ أَنۡ أَنذِرۡ قَوۡمَكَ﴾	١	٨٠
سورة المدثر		
﴿عَلَى ٱلۡكَٰفِرِينَ غَيۡرُ يَسِيرٖ﴾	١٠	١٢٧
سورة القدر		
﴿سَلَٰمٌ هِيَ حَتَّىٰ مَطۡلَعِ ٱلۡفَجۡرِ﴾	٥	١٠٥

فهرس القراءات القرآنية

الآية	رقمها	الصفحة
سورة البقرة		
﴿وَمَا هُم بِضَارِّي بِهِۦ مِنۡ أَحَدٍ﴾	١٠٢	١٣٥
سورة آل عمران		
﴿لَن تَنَالُواْ ٱلۡبِرَّ حَتَّىٰ تُنفِقُواْ بَعۡضَ مَا تُحِبُّونَ﴾	٩٢	٥٤
سورة الأنعام		
﴿وَكَذَٰلِكَ زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ قَتۡلُ أَوۡلَادَهُمۡ شُرَكَائِهِمۡ﴾	١٣٧	١٣٧
سورة التوبة		
﴿وَلَوۡ أَرَادُواْ ٱلۡخُرُوجَ لَأَعَدُّواْ لَهُۥ عِدَهُ﴾	٤٦	١١٩
سورة النور		
﴿وَٱلۡخَامِسَةَ أَنۡ غَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيۡهَآ﴾	٩	٧٩
سورة الصافات		
﴿إِنَّكُمۡ لَذَآئِقُواْ ٱلۡعَذَابَ ٱلۡأَلِيمَ﴾	٣٨	١٣٥

فهرس الأحاديث والآثار

النص	الصفحة
ـ (وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَعَلَيْهِ بِالصَّوْمِ) .	٨٨
ـ (فَعَلَيْكَ بِذَاتِ الدِّينِ) .	٨٨
ـ (بُنِيَ الْإِسْلَامُ عَلَى خَمْسٍ : شَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللهِ ، وَإِقَامِ الصَّلَاةِ ...) .	١٢٢
ـ (هَلْ أَنْتُمْ تَارِكُو لِي صَاحِبِي) .	١٣٥
ـ (إِنَّ الْبَخِيلَ كُلَّ الْبَخِيلِ مَنْ ذُكِرْتُ عِنْدَهُ فَلَمْ يُصَلِّ عَلَيَّ) .	١٥٣

فهرس أقوال العرب

القول	الصفحة
ـ سَوَّيْتُ عَلَيَّ ثِيَابِي .	٦٩
ـ كَتَبْتُ إِلَيْهِ بِأَنْ قُمْ .	٧٨
ـ عَلَى مَنْ تَنْزِلْ أَنْزِلْ عَلَيْهِ .	٩٩
ـ أَخْرَجَهَا مَتَى كُمِّهِ .	١٠٧
ـ وَضَعَهَا مَتَى كُمِّهِ .	١٠٨
ـ أَرَيْتُهُ إِرَاءً .	١٢١
ـ تَرْكُ يومًا نَفْسِكَ وَهَوَاهَا ، سَعْيٌ لَهَا فِي رَدَاهَا .	١٣٧
ـ هِيَ أَحْسَنُ النَّاسِ حَيْثُ نَظَرَ نَاظِرٌ .	١٤٣

فهرس الأشعار والأرجاز

البيت	البحر	القائل	الصفحة
قافية الهمزة			
هاتَكْتُهُ حَتَّى انْجَلَتْ أَكْرَاؤُهُ وَانْحَسَرَتْ عَنْ مَعْرِفِي نَكْرَاؤُهُ	الرجز	رؤبة	١٢٠
قافية الباء			
فَلَئِنْ صِرْتَ لَا تُحِيرُ جَوَابًا لَبِمَا قَدْ تُرَى وَأَنْتَ خَطِيبُ	الخفيف	مطيع بن إياس	٧٣
وَمَا عَاجِلَاتُ الطَّيْرِ تُدْنِي مِنَ الْفَتَى نَجَاحًا وَلَا عَنْ رَيْثِهِنَّ يَخِيبُ	الطويل	ضابئ البرجمي	٩٢
قَادَ الْجِيَادَ مِنَ الْجُولَانِ فَارِطُهُ مِنْ بَيْنِ مِنْعَلِهِ يُزْجَى وَمَجْنُوبِ حَتَّى اسْتَغَاثَتْ بِأَهْلِ الْمِلْحِ مَا طَعِمَتْ فِي مَنْزِلٍ طَعْمَ نَوْمٍ غير تَأْوِيبِ	البسيط	النابغة الذبياني	٨٣
قافية التاء			
فَسَاغَ لِيَ الشَّرَابُ وَكُنْتُ قَبْلاً أَكَادُ أَغَصُّ بِالْمَاءِ الْفُرَاتِ	الوافر	عبدالله بن يعرب	١٢٩
قافية الثاء			
مَتَى مَا تَعْرِفُوهَا تُنْكِرُوهَا مَتَى أَقْطَارِهَا عَلَقٌ نَفِيثُ	الوافر	أبو المثلم الهذلي	١٠٨
قافية الجيم			
شَرِبْنَ بِمَاءِ الْبَحْرِ ثُمَّ تَرَفَّعَتْ مَتَى لُجَجٍ خُضْرٍ لَهُنَّ نَئِيجُ	الطويل	أبو ذؤيب الهذلي	١٠٧
قافية الدال			
إِنَّ الْخَلِيطَ أَجَدُّوا الْبَيْنَ وَانْجَرَدُوا وَأَخْلَفُوكَ عِدَ الأَمْرِ الَّذِي وَعَدُوا	البسيط	الفضل بن عباس	١١٩
فَإِنَّ الَّذِي حَانَتْ بِفَلْجٍ دِمَاؤُهُمْ هُمُ الْقَومُ كُلُّ الْقَوْمِ يَا أُمَّ خَالِدِ	الطويل	الأشهب بن رميلة	١٥١

قافية الراء

إِلَى مَلِكٍ خَيْرِ أَرْبَابِهِ فَإِنَّ لِمَا كُلِّ شَيءٍ قَرَارَا	المتقارب	الأعشى	٧٥
ونحنُ قَتَلْنَا الأُسْدَ أُسْدَ خَفِيَّةٍ فَمَا شَرِبُوا بَعْداً عَلَى لَذَّةٍ خَمْرَا	الطويل	بلا نسبة	١٢٩
فَهَوِّنْ عَلَيْكَ فَإِنَّ الْأُمُورَ بِكَفِّ الْإِلَهِ مَقَادِيرُهَا	الطويل	**الأعور الشَّنِّي**	٧٠
مَغَانٍ يُهَيِّجْنَ الْحَلِيمَ إِلَى الْهَوَى وَهُنَّ قَدِيمَاتُ الْعُهُودِ دَوَاثِرُ بِمَا قَدْ أَرَى تِلْكَ الدِّيَارَ وَأَهْلَهَا وَهُنَّ جَمِيعَاتُ الْأَنِيسِ عَوَامِرُ	الطويل	كثير عزة	٧٣
يَا لَبَكْرٍ أَنْشِرُوا لِي كُلَيْبًا وَيَا لَبَكْرٍ أَيْنَ أَيْنَ الْفِرَارُ	المديد	المهلهل	٨٥
وَنَارٍ قُبَيْلَ الصُّبحِ بَادَرْتُ قَدْحَها حَيَا النَّارِ قَدْ أَوْقَدْتُهَا لِلمُسافِرِ	الطويل	**كعب بن زهير**	١١٩
هُنَّ الْحَرَائِرُ لَا رَبَّاتُ أَخْمِرَةٍ سُودُ الْمَحَاجِرِ لَا يَقْرَأْنَ بِالسُّوَرِ	البسيط	**الراعي النميري**	٧٨
إِنَّ امْرَءًا خَصَّنِي عَمْدًا مَوَدَّتَهُ عَلَى التَّنَائِي لَعِنْدِي غَيْرُ مَكْفُورِ	البسيط	**أبو زيد الطائي**	١٢٤
كَمْ قَدْ ذَكَرْتُكِ لَوْ أُجْزَى بِذِكْرِكُمُ يَا أَشْبَهَ النَّاسِ كُلِّ النَّاسِ بِالْقَمَرِ	البسيط	عمر بن أبي ربيعة	١٥٠
أَنْتَ الْجَوَادُ الَّذِي تُرْجَى نَوَافِلُهُ وَأَبْعَدُ النَّاسِ كُلِّ النَّاسِ مِنْ عَارِ وَأَقْرَبُ النَّاسِ كُلِّ النَّاسِ مِنْ كَرَمٍ يُعْطِي الرَّغَائِبَ لَمْ يَهْمُمْ بِإِقْتَارِ	البسيط	الفرزدق	١٥٠

قافية السين

إِنَّ سَلْمَى مِنْ بَعْدِ يَأْسِيَ هَمَّتْ بِوِصَالٍ لَوْ صَحَّ لَمْ يَبْقَ بُوسَا عَيَّنَتْ لَيْلَةً فَمَا زِلْتُ حَتَّى نِصْفَهَا رَاجِيًا فَعُدْتُ يَؤُوسَا	الخفيف	بلا نسبة	١٠٣
أَلَا لَيْتَ شِعْرِي هَلْ يُفَطِّنُ خُالدٌ عِيَادِي عَلَى الْهِجْرَانِ أَمْ هُوَ آيِسُ	الطويل	**أبو ذؤيب الهذلي**	١٢٠

قافية العين

أَتَجْزَعُ إنْ نَفْسٌ أَتَاهَا حِمَامُهَا فَهَلَّا الَّتِي عَنْ بَيْنَ جَنْبَيْكَ تَدْفَعُ	الطويل	زيد بن رزين	٩٧

قافية الفاء

وَمِنْ قَبْلِ نَادَى كُلُّ مَوْلىً قَرَابَةً فَمَا عَطَفَتْ مَوْلًى عَلَيْهِ الْعَوَاطِفُ	الطويل	بلا نسبة	١٢٩
الْحَافِظُو عَوْرَةَ الْعَشِيرَةِ لَا يَأْتِيهِمُ مِنْ وَرَائِنا نَطَفُ	المنسرح	قيس بن الخطيم	١٣٨

قافية القاف

وَلَا يُؤَاتِيك فِيْمَا نَابَ مِنْ حَدَثٍ إلاَّ أخُو ثِقَةٍ فَانْظُرْ بِمَنْ تَثِقُ	البسيط	سالم بن وابصة	٩٨

قافية الكاف

حتى اسْتَغَاثَ بِمَاءٍ لا رِشَاءَ لَهُ من الأباطحِ في حَافَاتِهِ الْبُرَكُ مُكَلَّل بِأُصُولِ النَّبْتِ تَنْسِجُهُ رِيحٌ خَرِيقٌ لِضَاحِي مَائة حُبُكُ كَمَا اسْتَغَاثَ بِشَيءٍ فَزُّ غَيْطَلَةٍ خَافَ الْعُيُونَ فَلَمْ يَنْظُرْ بِهِ الْحَشكُ	البسيط	زهير بن أبي سلمى	٨٣

قافية اللام

إِنَّ الْكَرِيمَ وَأَبِيْكَ يَعْتَمِلْ إنْ لَمْ يَجِدْ يَوْمًا عَلَى مَنْ يَتَّكِلْ	الرجز	سعد بن زيد	٩٧
فَتًى هُوَ حَقًّا غَيْرُ مُلْغٍ فَرِيضَة وَلَا تَتَّخِذْ يَوْمًا سِوَاهُ خَلِيلًا	الطويل	بلا نسبة	١٢٤
وَأَحْلَى مِنَ التَّمْرِ الجَنِيِّ وفِيهِمُ بَسَالَةُ نَفْسٍ إنْ أُرِيدَ بَسَالُهَا	الطويل	الحطيئة	١٢٠
لَئِنْ مُنِيت بِنَا عَنْ غِبِّ مَعْرَكَةٍ لَا تُلْفِنَا عَنْ دِمَاءِ الْقَوْمِ نَنْتَفِلُ	البسيط	الأعشى	٩٥
هُوَ الْفَتَى كُلُّ الْفَتَى فَاعْلَمُوا لَا يُفْسِدُ اللَّحْمَ لَدَيْهِ الصُّلُولُ	السريع	الحطيئة	١٥٣
دَعْ عَنْكَ نَهْبًا صِيحَ فِي حَجَرَاتِهِ وَلَكِنْ حَدِيثًا مَا حَدِيثُ الرَّوَاحِلِ	الطويل	امرؤ القيس	٧٠
قَرِّبَا مَرْبطَ النَّعَامَةِ مِنِّي لَقِحَتْ حَرْبُ وَائِلٍ عَنْ حِيَالِ	الخفيف	الحارث بن عباد	٩٤

فَرِشْنِي بِخَيْرٍ لَا أَكُونَنْ وَ مِدْحَتِي كَنَاحِتِ يَوْماً صَخْرَةٍ بِعَسِيلِ	الطويل	بلا نسبة	١٣٦

قافية الميم

لَمَّا رَأَتْ سَاتِيدَمَا اسْتَعْبَرَتْ لِلهِ دَرُّ الْيَومَ مَنْ لَامَهَا	السريع	**عمر بن قَمِيئَةَ**	١٢٦
إِنَّكَ أَنْتَ الْحَزِينُ فِي أَثَرِ الْـ قَوْمِ فَإِن تَنْوِ نِيَّهُمْ تُقِمِ	المنسرح	**النابغة الجعدي**	١١٩
فَشَدَّ ، وَلَمْ يَنْظُرْ بُيُوتًا كَثِيرَةً لَدَى حَيْثُ أَلْقَتْ رَحْلَهَا أُمُّ قَشْعَمِ	الطويل	زهير بن أبي سلمى	١٤٠

قافية النون

لَأَنْتَ مُعْتَادُ فِي الْهَيْجَا مُصَابَرَةٍ يَصْلَى بِهَا كُلُّ مَنْ عَادَاكَ نِيرَانَا	البسيط	بلا نسبة	١٣٦
جُودُ يُمْنَاكَ فَاضَ فِي الْخَلْقِ حَتَّى بَائِسٍ دَانٍ بِالْإِسَاءَةِ حِينًا	الخفيف	بلا نسبة	١٥٥
أَلَسْتِ أَحْسَنَ مَنْ يَمْشِي عَلَى قَدَمٍ يَا أَمْلَحَ النَّاسِ كُلِّ النَّاسِ إِنْسَانَا	البسيط	جرير	١٥٣
إِنَّ حَيْثُ اسْتَقَرَّ مَنْ أَنْتَ رَاعِيـ ـهِ حِمًى فِيهِ عِزَّةٌ وَأَمَانُ	الخفيف	بلا نسبة	١٤٠

فهرس المصادر والمراجع

١. الإحاطة في أخبار غرناطة ، لأبي عبدالله محمد بن عبد الله بن سعيد السلماني اللوشي الأصل ، الغرناطي الأندلسي ، الشهير بلسان الدين ابن الخطيب (ت ٧٧٦هـ) ، ط١ ، ١٤٢٤هـ ، دار الكتب العلمية ، بيروت .

٢. أدب الكاتب أو أدب الكتَّاب ، لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت ٢٧٦هـ) ، تحقيق / محمد الدالي ، مؤسسة الرسالة ، سوريا .

٣. الاختلاف بين القراءات ، لأحمد البيلي ، ط١ ، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م ، الدار السودانية للكتب ، الخرطوم .

٤. ارتشاف الضرب من لسان العرب ، لأبي حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان ، أثير الدين الأندلسي (ت ٧٤٥هـ) ، تحقيق / رجب عثمان محمد ، رمضان عبدالتواب ، ط١ ، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م ، مكتبة الخانجي ، القاهرة .

٥. إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك ، لبرهان الدين إبراهيم بن محمد بن أبي بكر بن أيوب بن قيم الجوزية (ت ٧٦٧هـ) ، تحقيق / محمد بن عوض بن محمد السهلي ، ط١ ، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م ، أضواء السلف ، الرياض .

٦. أساس البلاغة ، لأبي القاسم محمود بن عمرو بن أحمد ، جار الله الزمخشري (ت ٥٣٨هـ) ، تحقيق / محمد باسل عيون السود ، ط١ ، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م ، دار الكتب العلمية ، بيروت .

٧. أسرار العربية ، لعبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري ، أبو البركات ، كمال الدين ، الأنباري (ت ٥٧٧هـ) ، ط١ ، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م ، دار الأرقم بن أبي الأرقم ، بيروت .

٨. الأصمعيات اختيار الأصمعي ، لأبي سعيد عبد الملك بن قريب بن علي بن أصمع ، المشهور بالأصمعي (ت ٢١٦هـ) ، تحقيق / احمد محمد شاكر ، عبد السلام محمد هارون ، ط٧ ، ١٩٩٣م ، دار المعارف ، مصر.

٩. الأصول في النحو ، لأبي بكر محمد بن السري بن سهل النحوي ، المعروف بابن السراج (ت ٣١٦هـ) ، تحقيق / عبدالحسين الفتلي ، ط٣ ، ١٤٠٩هـ ـ ١٩٨٨م ، مؤسسة الرسالة ، بيروت .

١٠. إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث النبوي ، لأبي البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي ، محب الدين (ت٦١٦هـ) ، تحقيق وتخريج وتعليق / عبد الحميد هنداوي ، ط١ ، ١٤٢٠هـ ـ ١٩٩٩م ، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع ، مصر ، القاهرة .

١١. الأعلام ، لخير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس ، الزركلي الدمشقي (ت ١٣٩٦هـ) ، ط١٥ ، ٢٠٠٢م ، دار العلم للملايين ، بيروت .

١٢. أعيان العصر وأعوان النصر ، لصلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله الصفدي (ت ٧٦٤هـ) ، تحقيق / مجموعة من المحققين ، ط١ ، ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٨م ، دار الفكر المعاصر ، بيروت .

١٣. الإغراب في جدل الإعراب ولُمَعُ الأدلة في أصول النحو ، لعبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري ، أبو البركات ، كمال الدين الأنباري (ت ٥٧٧هـ) ، تقديم وتحقيق / سعيد الأفغاني ، ١٣٧٧هـ ـ ١٩٥٧م ، مطبعة الجامعة السورية .

١٤. الاقتراح في أصول النحو ، لعبدالرحمن بن أبي بكر ، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ) ، ضبط وتعليق / عبد الحكيم عطية ، ط٢ ، ١٤٢٧ هـ ـ ٢٠٠٦ م ، دار البيروتي ، دمشق .

١٥. الاقتضاب في شرح أدب الكُتَّاب ، لأبي محمد عبدالله بن محمد بن السيد البطليوسي (ت ٥٢١) ، تحقيق / مصطفى السقا ، حامد عبدالمجيد ، ١٩٩٦م ، دار الكتب المصرية ، القاهرة .

١٦. إكمال الإعلام بتثليث الكلام ، لجمال الدين محمد بن عبدالله بن عبدالله الطائي الجياني الأندلسي ، المعروف بابن مالك (ت ٦٧٢هـ) ، تحقيق / سعد بن حمدان الغامدي ، ط١ ، ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م ، جامعة أم القرى ، مكة المكرمة.

١٧. ألفية ابن مالك في النحو والتصريف المسماة الخلاصة في النحو ، لجمال الدين محمد بن عبدالله بن عبدالله الطائي الجياني الأندلسي ، المعروف بابن مالك (ت ٦٧٢هـ) ، تحقيق / سليمان عبدالعزيز عبدالله العيوني ، ط١ ، ١٤٣٢هـ ، دار المنهاج ، الرياض .

١٨. الأمالي ، لعبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي الزجاجي ، أبو القاسم (ت ٣٣٧هـ) ، تحقيق / عبد السلام هارون ، ط٢ ، ١٤٠٧ هـ ـ ١٩٨٧ م ، دار الجيل ، بيروت .

١٩. أمالي ابن الشجري ، لضياء الدين أبو السعادات هبة الله بن علي بن حمزة، المعروف بابن الشجري (ت ٥٤٢هـ) ، تحقيق / الدكتور محمود محمد الطناحي ، ط١ ، ١٤١٣ هـ ـ ١٩٩١ م ، مكتبة الخانجي ، القاهرة .

٢٠. إنباء الغمر بأبناء العمر ، لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ) ، تحقيق / الدكتور حسن حبشي ، ١٣٩٨هـ ـ ١٩٦٩م ، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، لجنة إحياء التراث الإسلامي ، مصر .

٢١. إنباه الرواة على أنباه النحاة ، لجمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف القفطي (ت ٦٤٦هـ) ، تحقيق / محمد أبو الفضل إبراهيم ، ط١ ، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٢م ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، مصر .

٢٢. الانتصار لسيبويه ، لأبي العباس أحمد بن محمد بن ولَّاد التميمي النحوي (ت ٣٣٢هـ) ، دراسة وتحقيق / زهير عبدالمحسن سلطان ، ط١ ، ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٦م ، مؤسسة الرسالة ، بيروت .

٢٣. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين : البصريين والكوفيين ، لعبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري ، أبو البركات ، كمال الدين الأنباري (ت ٥٧٧هـ) ، ط١ ، ١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٣م ، المكتبة العصرية ، بيروت .

٢٤. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، لعبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبي محمد ، جمال الدين ابن هشام (ت ٧٦١هـ) ، تحقيق / يوسف الشيخ محمد البقاعي ، دار الفكر ، بيروت .

٢٥. إيجاز التعريف في علم التصريف ، لجمال الدين محمد بن عبدالله بن عبدالله الطائي الجياني الأندلسي ، المعروف بابن مالك (ت ٦٧٢هـ) ، تحقيق / محمد عثمان ، ط١ ، ١٤٣٠هـ ـ ٢٠٠٩م ، مكتبة الثقافة الدينية ، القاهرة .

٢٦. الإيضاح ، للحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي الأصل، أبو علي (ت ٣٧٧هـ) ، تحقيق ودراسة / كاظم بحر المرجان ، ط٢ ، ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٦م ، عالم الكتب ، بيروت .

٢٧. إيضاح شواهد الإيضاح ، لأبي علي الحسن بن عبد الله القيسي (من علماء القرن السادس الهجري) ، دراسة وتحقيق / الدكتور محمد بن حمود الدعجاني ، ط١ ، ١٤٠٨ هـ ـ ١٩٨٧ م ، دار الغرب الإسلامي، بيروت .

٢٨. البحر المحيط في التفسير ، لأبي حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان ، أثير الدين الأندلسي (ت ٧٤٥هـ) ، تحقيق / صدقي محمد جميل ، ط ، دار الفكر ، بيروت .

٢٩. البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع ، لمحمد بن علي بن محمد بن عبد الله ، الشوكاني اليمني (ت ١٢٥٠هـ) ، دار المعرفة ، بيروت .

٣٠. البرهان في علوم القرآن ، لأبي عبدالله بدر الدين محمد بن عبدالله بن بهادر الزركشي (ت ٧٩٤هـ) ، تحقيق / محمد أبو الفضل إبراهيم ، ط١ ، ١٣٧٦هـ ـ ١٩٥٧م ، دار المعرفة ، بيروت .

٣١. بغية الطلب في تاريخ حلب ، لعمر بن أحمد بن هبة الله بن أبي جرادة العقيلي ، الصاحب كمال الدين ابن العديم (ت ٦٦٠هـ) ، تحقيق وتقديم / الدكتور سهيل زكار ، دار الفكر ، بيروت .

٣٢. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، لعبدالرحمن بن أبي بكر ، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ) ، تحقيق / محمد أبو الفضل إبراهيم ، المكتبة العصرية ، صيدا .

٣٣. البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة ، لمجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب ، الفيروزآبادي (ت ٨١٧هـ) ، ط١ ، ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠٠م ، دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع ، دمشق .

٣٤. البيان في شرح اللُّمَع لابن جني ، إملاء أبي البركات عمر بن إبراهيم الكوفي (ت ٥٣٩) ، دراسة وتحقيق / علاء الدين حموية ، ١٤٠٥هـ ،جامعة أم القرى ، مكة المكرمة .

٣٥. تاج العروس من جواهر القاموس ، لمحمد بن محمّد بن عبد الرزاق الحسيني ، أبو الفيض ، الملقّب بمرتضى ، الزَّبيدي (ت ١٢٠٥هـ) ، تحقيق / مجموعة من المحققين ، دار الهداية ، الكويت .

٣٦. تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام ، لشمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (ت ٧٤٨هـ) ، تحقيق / الدكتور بشار عواد معروف ، ط١ ، ٢٠٠٣م ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت .

٣٧. تاريخ بغداد وذيوله ، لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي ، الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ) ، دراسة وتحقيق / مصطفى عبدالقادر عطا ، ط١ ، ١٤١٧هـ ، دار الكتب العلمية ، بيروت .

٣٨. التبصرة والتذكرة ، لأبي محمد عبدالله بن علي بين إسحاق الصَّيْمَرِي (من نحاة القرن الرابع) ، تحقيق / فتحي أحمد مصطفى علي الدين ، ط١ ، ١٤٠٢هـ ، ١٩٨٢م ، دار الفكر ، دمشق .

٣٩. التبيان في إعراب القرآن ، لأبي البقاء عبدالله بن الحسين بن عبدالله العكبري البغدادي ، محب الدين (ت ٦١٦هـ) ، تحقيق / مسعد كريم الفقي ، ط١ ، ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠١م ، دار اليقين ، المنصورة .

٤٠. تذكرة النحاة ، لأبي حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان ، أثير الدين الأندلسي (ت ٧٤٥هـ) ، تحقيق / الدكتور عفيف عبد الرحمن ، ط١ ، ١٤٠٦ هـ ـ ١٩٨٦ م ، مؤسسة الرسالة ، بيروت .

٤١. التذييل والتكميل (مخطوط) ، لأبي حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان ، أثير الدين الأندلسي (ت ٧٤٥هـ) ، نسخة رقم (٤٥٦٢) مكتبة نور ، بتركيا ، نسخة مصورة بجامعة الإمام .

٤٢. التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ، لأبي حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان ، أثير الدين الأندلسي (ت ٧٤٥هـ) ، تحقيق / حسن هنداوي ، ط١ ، ١٤٣٢هـ ـ ٢٠١١م ، كنوز إشبيليا ، الرياض .

٤٣. تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، لجمال الدين محمد بن عبدالله بن عبدالله الطائي الجياني الأندلسي ، المعروف بابن مالك (ت ٦٧٢هـ) ، محلى بهوامش وفوائد منتخبة من شرحي ابن مالك والدماميني ، ط١ ، ١٣١٩هـ ، المطبعة الميرية بمكة المحمية .

٤٤. تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد ، لمحمد بدر الدين بن أبي بكر بن عمر الدماميني (ت ٨٢٧هـ) ، تحقيق / محمد بن عبدالرحمن بن محمد المفدى ، ط١ ، ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م .

٤٥. تفسير الطبري جامع البيان في تأويل القرآن ، لمحمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي ، أبو جعفر الطبري (ت ٣١٠هـ) ، تحقيق / أحمد محمد شاكر ، ط١ ، ١٤٢٠ هـ -٢٠٠٠ م ، مؤسسة الرسالة ، بيروت .

٤٦. التنبيه والإيقاظ لما في ذيول تذكرة الحفاظ ، لأحمد رافع بن محمد ، الحسيني القاسمي الطهطاوي الحنفي (ت ١٣٥٥هـ) ، ١٣٤٨هـ ، مطبعة الترقي .

٤٧. تهذيب اللغة ، لمحمد بن أحمد بن الأزهري الهروي ، أبو منصور (ت ٣٧٠هـ) ، تحقيق / محمد عوض مرعب ، ط١ ، ٢٠٠١م ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت .

٤٨. توجيه اللُّمَع شرح كتاب اللُّمَع ، لأحمد بن الحسين بن الخباز (ت ٦٣٩هـ) ، دراسة وتحقيق / فايز زكي محمد دياب ، ط٢ ، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م ، دار السلام ، القاهرة .

٤٩. توضيح المشتبه في ضبط أسماء الرواة وأنسابهم وألقابهم وكناهم ، لمحمد بن عبد الله ، أبي بكر بن محمد ابن أحمد بن مجاهد القيسي الدمشقي الشافعي، شمس الدين ، الشهير بابن ناصر الدين (ت ٨٤٢هـ) ، تحقيق / محمد نعيم العرقسوسي ، ط١ ، ١٩٩٣م ، مؤسسة الرسالة ، بيروت .

٥٠. توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ، لحسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي ، أبو محمد بدر الدين (ت ٧٤٩هـ) ، تحقيق / عبدالرحمن علي سليمان ، ط١ ، ١٤٢٨هـ -٢٠٠٨م ، دار الفكر العربي ، نصر.

٥١. الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبي) ، لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح ، الأنصاري الخزرجي ، شمس الدين القرطبي (ت ٦٧١هـ) ، تحقيق / أحمد البردوني ، إبراهيم أطفيش ، ط٢ ، ١٣٨٤هـ -١٩٦٤ م ، دار الكتب المصرية ، القاهرة .

٥٢. جمال القراء وكمال الإقراء ، لأبي الحسن علي بن محمد بن عبد الصمد ، الهمداني المصري الشافعي ، علم الدين السخاوي (ت ٦٤٣هـ) ، تحقيق / عبد الحق عبد الدايم سيف القاضي ، ط١ ، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م ، مؤسسة الكتب الثقافية ، بيروت .

٥٣. الجمل في النحو ، لأبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (ت ١٧٠هـ) ، تحقيق / فخر الدين قباوة ، ط٥ ، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م ، مؤسسة الرسالة ، بيروت .

٥٤. جمهرة الأمثال ، لأبي هلال الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيي بن مهران ، العسكري (ت ٣٩٥هـ) ، تحقيق / محمد أبو الفضل إبراهيم ، عبدالمجيد قطامش ، ط٢ ، ١٩٨٨م ، دار الفكر ، بيروت .

٥٥. جمهرة اللغة ، لأبي بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي (ت ٣٢١هـ) ، تحقيق / رمزي منير بعلبكي ، ط١ ، ١٩٨٧م ، دار العلم للملايين ، بيروت .

٥٦. الجنى الداني في حروف المعاني ، لحسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي ، أبو محمد بدر الدين (ت ٧٤٩هـ) ، تحقيق / فخر الدين قباوة ، محمد نديم فاضل ، ط١ ، ١٤١٣ هـ -١٩٩٢م ، دار الكتب العلمية ، بيروت .

٥٧. حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، لمحمد بن مصطفى بن حسن الخضري الشافعي (ت ١٢٨٧هـ) ، شرح وتعليق / تركي فرحان المصطفى ، ط٣ ، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م ، دار الكتب العلمية ، بيروت.

٥٨. حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك ، لأبي العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي (ت ١٢٠٦هـ) ، ط١ ، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م ، دار الكتب العلمية ، بيروت .

٥٩. حجة القراءات ، لأبي زرعة بن زنجلة عبدالرحمن بن محمد ، تحقيق وتعليق / سعيد الأفغاني ، دار الرسالة .

٦٠. الحجة للقراء السبعة ، لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي الأصل ، (ت ٣٧٧هـ) ، تحقيق / بدر الدين قهوجي ، بشير جويجابي ، ط٢ ، ١٤١٣ هـ – ١٩٩٣م ، دار المأمون للتراث ، دمشق .

٦١. الحديث الشريف .

٦٢. حروف المعاني والصفات ، لعبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي الزجاجي ، أبو القاسم (ت ٣٣٧هـ) ، تحقيق / علي توفيق الحمد ، ط١ ، ١٩٨٤م ، مؤسسة الرسالة ، بيروت .

٦٣. حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة ، لعبد الرحمن بن أبي بكر ، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ) ، تحقيق / محمد أبو الفضل إبراهيم ، ط١ ، ١٣٨٧هـ ـ ١٩٦٧م ، دار إحياء الكتب العربية ، مصر .

٦٤. خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ، لعبدالقادر بن عمر البغدادي (ت ١٠٩٣) ، تحقيق وشرح / عبدالسلام محمد هارون ، ط٤ ، ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٧م ، مكتبة الخانجي ، القاهرة .

٦٥. الخصائص ، لأبي الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت ٣٩٢هـ) ، ط٤ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب .

٦٦. الخلاف بين النحويين ، للسيد رزق الطويل ، ط١ ، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م ، مكتبة الفيصلية ، مكة المكرمة .

٦٧. الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ، لأبي العباس شهاب الدين ، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم ، المعروف بالسمين الحلبي (ت ٧٥٦هـ) ، تحقيق / أحمد محمد الخراط ، دار القلم ، دمشق .

٦٨. الدر المنثور في طبقات ربات الخدور ، لزينب بنت علي بن حسين بن عبيد الله بن حسن بن إبراهيم بن محمد بن يوسف فواز العاملي (ت ١٣٣٢هـ) ، ط١ ، ١٣١٢هـ ، المطبعة الكبرى الأميرية ، مصر .

٦٩. درة الحجال في أسماء الرجال وهو ذيل وفيات الأعيان ، لأبي العباس أحمد بن محمد المكناسي ، الشهير بابن القاضي (ت ١٠٢٥هـ) ، تحقيق / محمد الأحمدي أبو النور ، ١٣٩٠هـ ، دار التراث ، القاهرة ، والمكتبة العتيقة ، تونس .

٧٠. الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة ، لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ) ، تحقيق / محمد عبد المعيد ضان ، ط٢ ، ١٣٩٢هـ ـ ١٩٧٢م ، مجلس دائرة المعارف العثمانية ، حيدر اباد .

٧١. الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع ، لأحمد بن الأمين الشنقيطي (ت ١٣٣١هـ) ، وضع حواشيه / محمد باسل عيون السود ، ط١ ، ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٩م ، دار الكتب العلمية ، بيروت .

٧٢. الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب ، إبراهيم بن علي بن محمد ، ابن فرحون ، برهان الدين اليعمري (ت ٧٩٩هـ) ، تحقيق وتعليق / الدكتور محمد الأحمدي أبو النور ، دار التراث للطبع والنشر ، القاهرة .

٧٣. ديوان الأعشى ، شرح وتعليق / محمد محمد حسين ، مكتبة الآداب ، الجماميز .

٧٤. ديوان الحطيئة برواية وشرح ابن السِّكيت (ت ٢٤٦هـ) ، دراسة وتبويب / الدكتور مفيد محمد قميحة ، ط١ ، ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٣م ، دار الكتب العلمية ، بيروت .

٧٥. ديوان الفرزدق ، شرح وضبط / علي فاعور ، ط١ ، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م ، دار الكتب العلمية ، بيروت .

٧٦. ديوان النابغة الجعدي ، جمع وتحقيق وشرح / الدكتور واضح الصمد ، ط١ ، ١٩٩٨م ، دار صادر ، بيروت .

٧٧. ديوان النابغة الذبياني ، شرح وتقديم / عباس عبدالساتر ، ط٣ ، ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٦م ، دار الكتب العلمية ، بيروت .

٧٨. ديوان الهذليين ، تحقيق / أحمد الزين ، محمود أبو الوفا ، ١٣٨٥هـ ـ ١٩٦٥م ، دار الكتب المصرية .

٧٩. ديوان امرئ القيس ، تحقيق / عبدالرحمن المصطاوي ، ط١ ، ١٤٢٥هـ ـ ٢٠٠٣م ، دار المعرفة ، بيروت .

٨٠. ديوان جرير ، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م ، دار بيروت للطباعة والنشر ، بيروت .

٨١. ديوان زهير ابن أبي سلمى ، شرح وتقديم / علي حسن فاعور ، ط١ ، ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م ، دار الكتب العلمية ، بيروت .

٨٢. ديوان عمر بن أبي ربيعة ، تقديم / الدكتور فايز محمد ، ط١ ، ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٦م ، دار الكتاب العربي ، بيروت .

٨٣. ديوان قيس بن الخطيم ، تحقيق / الدكتور ناصر الدين الأسد ، دار صادر ، بيروت.

٨٤. ديوان كُثَيِّرِ عَزَّةَ ، جمعه وشرحه / الدكتور إحسان عباس ، ١٣٩١هـ ـ ١٩٧١م ، دار الثقافة ، بيروت ، لبنان .

٨٥. ديوان كعب بن زهير ، تحقيق وشرح وتقديم / علي فاعور ، ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٧م ، دار الكتب العلمية ، بيروت .

٨٦. ذيل التقييد في رواة السنن والأسانيد ، لأبي الطيب محمد بن أحمد بن علي ، تقي الدين ، المكي الحسني الفاسي (ت ٨٣٢هـ) ، تحقيق / كمال يوسف الحوت ، ط١ ، ١٤١٠هـ ـ ١٩٩٠م ، دار الكتب العلمية ، بيروت .

٨٧. ذيل تذكرة الحفاظ ، لشمس الدين أبو المحاسن محمد بن علي بن الحسن بن حمزة ، الحسيني الدمشقي الشافعي (ت ٧٦٥هـ) ، ط١ ، ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٨م ، دار الكتب العلمية ، بيروت .

٨٨. ذيل طبقات الحفاظ للذهبي ، لعبد الرحمن بن أبي بكر ، جلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ) ، تحقيق / الشيخ زكريا عميرات ، دار الكتب العلمية ، بيروت .

٨٩. ذيل مرآة الزمان ، لقطب الدين أبي الفتح موسى بن محمد اليونيني (ت ٧٢٦ هـ) ، بعناية / وزارة التحقيقات الحكمية والأمور الثقافية للحكومة الهندية ، ط٢ ، ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٢م ، دار الكتاب الإسلامي ، القاهرة .

٩٠. رصف المباني في شرح حروف المعاني ، للإمام أحمد بن عبدالنور المالقي (ت ٧٠٢هـ) ، تحقيق / أحمد محمد الخراط ، ١٣٩٤هـ ـ ١٩٧٤م ، مجمع اللغة العربية ، دمشق .

٩١. روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني ، لشهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني الألوسي (ت ١٢٧٠هـ) ، تحقيق / علي عبد الباري عطية ، ط١ ، ١٤١٥هـ ، دار الكتب العلمية ، بيروت .

٩٢. زهر الآداب وثمر الألباب ، لإبراهيم بن علي بن تميم الأنصاري ، أبو إسحاق الحصري القيرواني (ت ٤٥٣هـ) ، تحقيق / يوسف علي الطويل ، ط١ ، ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٧م ، دار الكتب العلمية ، بيروت .

٩٣. زهر الأكم في الأمثال والحكم ، للحسن بن مسعود بن محمد ، أبو علي ، نور الدين اليوسي (ت ١١٠٢هـ) ، تحقيق / محمد حجي ، محمد الأخضر ، ط١ ، ١٤٠١هـ ـ ١٩٨١م ، دار الثقافة ، الدار البيضاء .

٩٤. سبك المنظوم وفك المختوم ، لجمال الدين محمد بن عبدالله بن عبدالله الطائي الجياني الأندلسي ، المعروف بابن مالك (ت ٦٧٢هـ) ، تحقيق / عدنان محمد سلمان ، فاخر جبر مطر ، ط١ ، ١٤٢٥هـ ـ ٢٠٠٤م ، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث ، دبي .

٩٥. سر صناعة الإعراب ، لأبي الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت ٣٩٢هـ) ، ط١ ، ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠٠م ، دار الكتب العلمية ، بيروت .

٩٦. السلوك لمعرفة دول الملوك ، لأبي العباس أحمد بن علي بن عبد القادر، الحسيني العبيدي ، تقي الدين المقريزي (ت ٨٤٥هـ) ، تحقيق / محمد عبد القادر عطا ، ط١ ، ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٧م ، دار الكتب العلمية ، بيروت .

٩٧. سير أعلام النبلاء ، لشمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (ت ٧٤٨هـ) ، ١٤٢٧هـ ـ ٢٠٠٦ م ، دار الحديث ، القاهرة .

٩٨. شذرات الذهب في أخبار من ذهب ، أبي الفلاح عبد الحي بن أحمد بن محمد ابن العماد ، العَكري الحنبلي (ت ١٠٨٩هـ) ، تحقيق / محمود الأرناؤوط ، خرج أحاديثه / عبد القادر الأرناؤوط ، ط١ ، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م ، دار ابن كثير ، دمشق .

٩٩. شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك ، لأبي عبدالله بدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين محمد بن مالك (ت ٧٨٧هـ) تحقيق / محمد باسل عيون السود ، ط١ ، ١٤٢٠هـ ـ ٢٠٠٠م ، دار الكتب العلمية ، بيروت .

١٠٠. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، لعبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري ، المعروف بابن عقيل (ت ٧٦٩هـ) ، تحقيق / محمد محيي الدين عبد الحميد ، ط٢٠ ، ١٤٠٠ هـ ـ ١٩٨٠ م ، دار التراث — القاهرة .

١٠١. شرح أبيات سيبويه ، ليوسف بن أبي سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان أبو محمد السيرافي (ت ٣٨٥هـ) ، تحقيق / محمد علي الريح هاشم ، ١٣٩٤ هـ ـ ١٩٧٤م ، دار الفكر ، القاهرة .

١٠٢. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، لعلي بن محمد بن عيسى ، أبو الحسن، نور الدين الأُشْمُوني الشافعي (ت ٩٠٠هـ) ، تحقيق / حسن حمد ، أميل يعقوب ، ط١ ، ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٨م ، دار الكتب العلمية ، بيروت .

١٠٣. شرح التسهيل ، لجمال الدين محمد بن عبدالله بن عبدالله الطائي الجياني الأندلسي ، المعروف بابن مالك (ت ٦٧٢هـ) ، تحقيق / عبدالرحمن السيد ، محمد بدوي المختون ، ط١ ، ١٤١٠هـ ـ ١٩٩٠م ، هجر ، القاهرة .

١٠٤. شرح التسهيل المسمى تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ، لمحب الدين محمد بن يوسف بن أحمد ، المعروف بناظر الجيش (ت ٧٧٨ هـ) ، دراسة وتحقيق / علي محمد فاخر وآخرون ، ط ١ ، ١٤٢٨هـ ـ ٢٠٠٧ م ، دار السلام ، القاهرة .

١٠٥. شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح ، لخالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري ، المعروف بالوقاد (ت ٩٠٥هـ) ، تحقيق / محمد باسل عيون السود ، ط١ ، ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠٠م ، دار الكتب العلمية ، بيروت .

١٠٦. شرح الرضي لكافية ابن الحاجب ، لمحمد بن الحسن الإستراباذي السمنائي النجفي ، المعروف بالرضي ، تحقيق / حسن بن محمد بن إبراهيم الحفظي ، ط١ ، ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٣م ، إدارة الثقافة والنشر ، جامعة الإمام محمد بن سعود ، الرياض .

١٠٧. شرح الكافية الشافية ، لجمال الدين محمد بن عبدالله بن عبدالله الطائي الجياني الأندلسي ، المعروف بابن مالك (ت ٦٧٢هـ) ، تحقيق / عبدالمنعم هريدي ، ط١ ، ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م ، جامعة أم القرى ، مكة المكرمة .

١٠٨. شرح اللُّمَع ، لأبي الحسن علي بن الحسين الباقولي (ت ٥٤٣) ، تحقيق ودراسة / الدكتور إبراهيم بن محمد أبو عباة ، ١٤١١هـ ـ ١٩٩٠م ، إدارة لثقافة والنشر ، جامعة الإمام محمد بن سعود ، الرياض .

١٠٩. شرح المعلقات التسع ، المنسوب لأبي عمرو الشيباني (ت ٢٠٦ هـ) ، تحقيق وشرح / عبد المجيد همو ، ط١ ، ١٤٢٢ هـ ـ ٢٠٠١ م ، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت .

١١٠. شرح المفصل للزمخشري ، لموفق الدين أبي البقاء يعيش بن علي بن يعيش الموصلي (ت ٦٤٣هـ) ، قدم له ووضح هوامشه وفهارسه / إميل بديع يعقوب ، ط١ ، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١هـ ، دار الكتب العلمية ، بيروت .

١١١. شرح بدر الدين على لامية الأفعال ، لأبي عبدالله بدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين محمد بن مالك (ت ٧٨٧هـ) ، ط١ ، ١٤٣١هـ - ٢٠١٠م ، دار عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، القاهرة .

١١٢. شرح جمل الزجاجي ، لأبي الحسن علي بن محمد بن علي بن خروف الإشبيلي (ت ٦٠٩هـ) ، إعداد / سلوى محمد عمر عرب ، ط١ ، ١٤١٨هـ ، جامعة أم القرى ، مكة المكرمة .

١١٣. شرح جمل الزجاجي ، لعلي بن مؤمن بن محمد بن علي بن عصفور ، المعروف بابن عصفور الإشبيلي (ت ٦٦٧هـ) ، تحقيق / صاحب أبو جناح ، ١٣٩١هـ - ١٩٧١م .

١١٤. شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب ، لشمس الدين محمد بن عبد المنعم بن محمد ، الجَوجَري القاهري الشافعي (ت ٨٨٩هـ) ، تحقيق / نواف بن جزاء الحارثي ، ط١ ، ١٤٢٣هـ -٢٠٠٤م ، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية ، المدينة المنورة .

١١٥. شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ ، لجمال الدين محمد بن عبدالله بن عبدالله الطائي الجياني الأندلسي ، المعروف بابن مالك (ت ٦٧٢هـ) ، تحقيق / دنان عبدالرحمن الدوري ، ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م ، مطبعة العاني ، بغداد .

١١٦. شرح قطر الندى وبل الصدى ، لعبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد ، جمال الدين ابن هشام (ت ٧٦١هـ) ، تحقيق / محمد محي الدين عبد الحميد ، ط ١١ ، ١٣٨٣هـ ، القاهرة .

١١٧. شرح كتاب سيبويه ، لأبي سعيد السيرافي ، الحسن بن عبدالله المرزباني (ت ٣٦٨) ، تحقيق / أحمد حسن مهدلي ، وعلي سيد علي ، ط١ ، ١٤٢٩هـ ـ ٢٠٠٨م ، دار الكتب العلمية ، بيروت .

١١٨. شرح كتاب سيبويه ، لأبي محمد صالح بن محمد الهَسْكُوري (ت ٦٥٣هـ) ، تحقيق ودراسة / خالد بن محمد بن عبدالله التويجري ، ١٤٢٣هـ ـ ٢٠٠٢م ، جامعة أم القرى ، مكة المكرمة .

١١٩. شرح كفاية المتحفظ ، تحرير الرواية في تقرير الكفاية ، لأبي عبدالله محمد بن الطيب بن موسى الفاسي (ت ١١٧٠هـ) ، تحقيق / الدكتور علي حسين البواب ، ط١ ، ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م ، دار العلوم للطباعة والنشر ، الرياض .

١٢٠. شعب الإيمان ، لأحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني ، أبو بكر البيهقي (ت ٤٥٨هـ) ، حققه وراجع نصوصه وخرج أحاديثه / الدكتور عبد العلي عبد الحميد حامد ، ط١ ، ١٤٢٣هـ ـ ٢٠٠٣م ، مكتبة الرشد ، الرياض .

١٢١. الشعر والشعراء ، لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت ٢٧٦هـ) ، ١٤٢٣هـ ، دار الحديث ، القاهرة .

١٢٢. شفاء العليل في إيضاح التسهيل ، لأبي عبدالله محمد بن عيسى السلسيلي (ت ٧٧٠هـ) ، دراسة وتحقيق / الدكتور الشريف عبدالله علي الحسيني البركاتي ، المكتبة الفيصلية ، مكة المكرمة .

١٢٣. شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم ، لنشوان بن سعيد الحميري اليمني (ت ٥٧٣هـ) ، تحقيق / حسين بن عبد الله العمري ، مطهر بن علي الإرياني ، يوسف محمد عبد الله ، ط١ ، ١٤٢٠ هـ ـ ١٩٩٩ م ، دار الفكر المعاصر ، بيروت ، ودار الفكر ، دمشق .

١٢٤. شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح ، لجمال الدين محمد بن عبدالله بن عبدالله الطائي الجياني الأندلسي ، المعروف بابن مالك (ت ٦٧٢هـ) ، تحقيق / محمد فؤاد عبدالباقي ، مكتبة دار العروبة ، القاهرة .

١٢٥. الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها ، لأحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرازي ، أبو الحسين (ت ٣٩٥هـ) ، ط١ ، ١٤١٨هـ -١٩٩٧م ، محمد علي بيضون .

١٢٦. الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية ، لأبي نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (ت ٣٩٣هـ) ، تحقيق / أحمد عبد الغفور عطار ، ط٤ ، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م ، دار العلم للملايين ، بيروت .

١٢٧. صحيح البخاري ، لأبي عبدالله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة الجعفي، المشهور بالبخاري (ت ٢٥٦هـ) ، تحقيق / محمد زهير ناصر الناصر ، ط١ ، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م ، دار طوق النجاة ، بيروت .

١٢٨. ضرائر الشعر ، لعلي بن مؤمن بن محمد بن علي بن عصفور ، المعروف بابن عصفور الإشبيلي (ت ٦٦٧هـ) ، تحقيق / السيد إبراهيم محمد ، ط١ ، ١٩٨٠م ، دار الأندلس ، بيروت .

١٢٩. طبقات الحفاظ ، لعبدالرحمن بن أبي بكر ، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ) ، ط١ ، ١٤٠٣هـ ، دار الكتب العلمية ، بيروت .

١٣٠. طبقات الشافعية ، لأبي بكر بن أحمد بن محمد بن عمر ، الأسدي الشهبي الدمشقي ، تقي الدين ابن قاضي شهبة (ت ٨٥١هـ) ، تحقيق / الدكتور الحافظ عبد العليم خان ، ط١ ، ١٤٠٧هـ ، عالم الكتب ، بيروت .

١٣١. طبقات الشافعية الكبرى ، لتاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي (ت ٧٧١هـ) ، تحقيق / الدكتور محمود محمد الطناحي ، والدكتور عبد الفتاح محمد الحلو ، ط٢ ، ١٤١٣هـ ، هجر للطباعة والنشر ، القاهرة .

١٣٢. طبقات الشافعيين ، لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير ، القرشي البصري ثم الدمشقي (ت ٧٧٤هـ) ، تحقيق/ أحمد عمر هاشم ، محمد زينهم محمد عزب ، ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٣م ، مكتبة الثقافة الدينية ، القاهرة .

١٣٣. طبقات المفسرين للداوودي ، لمحمد بن علي بن أحمد ، شمس الدين الداوودي المالكي (ت ٩٤٥هـ) ، دار الكتب العلمية ، بيروت .

١٣٤. طبقات النحويين واللغويين ، لأبي بكر محمد بن الحسين بن عبيد الله بن مذحج الزبيدي الأندلسي الإشبيلي (ت٣٧٩) ، تحقيق / محمد أبو الفضل إبراهيم ، ط٢ ، دار المعارف .

١٣٥. علل النحو ، لمحمد بن عبد الله بن العباس ، أبو الحسن ، ابن الوراق (ت ٣٨١هـ) ، تحقيق / محمود جاسم محمد الدرويش ، ط١ ، ١٤٢٠ هـ ـ ١٩٩٩م ، مكتبة الرشد ، الرياض .

١٣٦. العمدة في محاسن الشعر وآدابه ، لأبي علي الحين بن رشيق القيرواني الأزدي (ت ٤٦٣هـ) ، تحقيق / محمد محيي الدين عبدالحميد ، ط٥ ، ١٤٠١هـ ـ ١٩٨١م ، دار الجيل ، مصر .

١٣٧. غاية النهاية في طبقات القراء ، لشمس الدين أبو الخير ابن الجزري ، محمد بن محمد بن يوسف (ت ٨٣٣هـ) ، عني بنشره أول مرة عام ١٣٥١هـ ، رجستراسر ، مكتبة ابن تيمية ، القاهرة .

١٣٨. غرائب التفسير وعجائب التأويل ، محمود بن حمزة بن نصر ، أبو القاسم برهان الدين الكرماني ، ويعرف بتاج القراء (ت نحو ٥٠٥هـ) ، دار القبلة للثقافة الإسلامية ، جدة ، و مؤسسة علوم القرآن ، بيروت .

١٣٩. الغرة في شرح اللُّمَع (من أول باب إن وأخواتها إلى آخر باب العطف) ، لسعيد بن المبارك بن الدهان أبو محمد (ت ٥٦٩هـ) ، دراسة وتحقيق / فريد بن عبد العزيز الزامل السليم ، ط١ ، ١٤٣٢هـ ـ ٢٠١١م ، دار التدمرية .

١٤٠. غريب الحديث ، لأبي عبيد القاسم بن سلاّم بن عبد الله الهروي البغدادي (ت ٢٢٤هـ) ، تحقيق / محمد عبد المعيد خان ، ط١ ، ١٣٨٤هـ ـ ١٩٦٤م ، دائرة المعارف العثمانية ، حيدر آباد .

١٤١. الفروق اللغوية ، لأبي هلال الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران ، العسكري (ت ٣٩٥هـ) ، تحقيق وتعليق / محمد إبراهيم سليم ، دار العلم والثقافة ، القاهرة .

١٤٢. فضائل الصحابة ، لأبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (ت ٢٤١هـ) ، تحقيق / وصي الله محمد عباس ، ط١ ، ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م ، مؤسسة الرسالة ، بيروت .

١٤٣. فوات الوفيات ، لمحمد بن شاكر بن أحمد بن عبد الرحمن بن شاكر بن هارون بن شاكر ، الملقب بصلاح الدين (ت ٧٦٤هـ) ، تحقيق / إحسان عباس ، ط١ ، دار صادر ، بيروت .

١٤٤. القاموس المحيط ، لمجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب ، الفيروزآبادي (ت ٨١٧هـ) ، تحقيق / مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة ، إشراف / محمد نعيم العرقسوسي ، ط٨ ، ١٤٢٦ هـ – ٢٠٠٥ م ، مؤسسة الرسالة ، بيروت .

١٤٥. الكامل في اللغة والأدب ، لمحمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي الأزدي ، أبو العباس المعروف بالمبرد (ت ٢٨٥ هـ) ، تحقيق / محمد أبو الفضل إبراهيم ، ط٣ ، ١٤١٧هـ ـ ٩٩٧ م ،دار الفكر العربي ، القاهرة .

١٤٦. الكتاب ، لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء ، الملقب بسيبويه (ت١٨٠هـ) ، تحقيق / عبدالسلام محمد هارون ، ط ٣ ، ١٤٠٨ هـ ـ ١٩٨٨م ، مكتبة الخانجي ، القاهرة .

١٤٧. كتاب الأزهية في علم الحروف ، لعلي بن محمد النحوي الهروي (ت ٤١٥) ، تحقيق/ عبدالمعين الملوحي ، ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٣ م ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.

١٤٨. كتاب الألفاظ ، لابن السكيت ، أبي يوسف يعقوب بن إسحاق (ت٢٤٤)، تحقيق/ فخر الدين قباوة ، ط١ ، ١٩٩٨م ، مكتبة لبنان ناشرون .

١٤٩. كتاب السبعة في القراءات ، لأحمد بن موسى بن العباس التميمي ، أبو بكر بن مجاهد البغدادي (ت٣٢٤هـ) ، تحقيق / شوقي ضيف ، ط٢ ، ١٤٠٠هـ ، دار المعارف ، مصر .

١٥٠. كتاب الشعر أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب ، للحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي الأصل ، أبو علي (ت ٣٧٧هـ) ، تحقيق وشرح / الدكتور محمود محمد الطناحي ، ط١ ، ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م ، مكتبة الخانجي ، القاهرة .

١٥١. كتاب العين ، لأبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (ت ١٧٠هـ) ، تحقيق / مهدي المخزومي ، إبراهيم السامرائي ، ط١ ، دار ومكتبة الهلال .

١٥٢. كتاب المقتصد في شرح الإيضاح ، لأبي بكر عبد القاهر بن عبدالرحمن الجرجاني (ت٤٧١هـ) ، تحقيق /كاظم بحر المرجان ، ط١، ١٩٨٢م، دار الرشيد، بغداد .

١٥٣. كتاب النوادر في اللغة ، لأبي زيد سعيد بن أوس بن ثابت بن بشير بن أبي زيد الأنصاري (ت ٢١٥هـ) ، تحقيق ودراسة / محمد عبدالقادر أحمد ، ط١ ، ١٤٠١هـ ـ ١٩٨١م ، دار الشروق بيروت .

١٥٤. كتاب حروف المعاني ، لأبي الحسن علي بن عيسى الرماني النحوي (ت٣٨٤هـ) ، تحقيق وتخريج وتعليق وتقديم / عبدالفتاح إسماعيل شلبي ، ط٢ ، ١٤٠١هـ ـ ١٩٨١م ، دار الشروق ، جدة ، المملكة العربية السعودية .

١٥٥. كتاب شرح أشعار الهذليين ، لأبي سعيد الحسن بن الحسين السكري (ت ٢٧٥هـ) ، تحقيق / عبد الستار أحمد فراج ، مكتبة دار العروبة ، القاهرة .

١٥٦. الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل ، لأبي القاسم محمود بن عمرو بن أحمد ، جار الله الزمخشري (ت ٥٣٨هـ) ، ط٣ ، ١٤٠٧هـ ، دار الكتاب العربي ، بيروت .

١٥٧. كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون ، لمصطفى بن عبد الله كاتب جلبي القسطنطيني ، المشهور باسم حاجي خليفة أو الحاج خليفة (ت ١٠٦٧هـ) ، ١٩٤١م ، مكتبة المثنى ، بغداد .

١٥٨. الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية ، لأيوب بن موسى الحسيني القريمي الكفوي ، أبو البقاء الحنفي (ت ١٠٩٤هـ) ، تحقيق / عدنان درويش ، محمد المصري ،١٤١٩هـ ـ ١٩٩٨م ، مؤسسة الرسالة ، بيروت .

١٥٩. اللباب في علل البناء والإعراب ، لأبي البقاء عبدالله بن الحسين بن عبدالله العكبري البغدادي ، محب الدين (ت ٦١٦هـ) ، تحقيق / عبدالإله النبهان ، ط١ ، ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٥م ، دار الفكر ، دمشق .

١٦٠. اللباب في علوم الكتاب ، لأبي حفص سراج الدين عمر بن علي بن عادل ، الحنبلي الدمشقي النعماني (ت ٧٧٥هـ) ، تحقيق / الشيخ عادل أحمد عبد الموجود ، الشيخ علي محمد معوض ، ط١ ، ١٤١٩ هـ ـ ١٩٩٨م ، دار الكتب العلمية ، بيروت .

١٦١. لسان العرب ، لمحمد بن مكرم بن علي ، أبو الفضل ، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعي الإفريقي (ت ٧١١هـ) ، ط٣ ، ١٤١٤هـ ، دار صادر ، بيروت .

١٦٢. اللمحة في شرح الملحة ، لمحمد بن حسن بن سباع بن أبي بكر الجذامي ، أبي عبد الله شمس الدين ، المعروف بابن الصائغ (ت ٧٢٠هـ) ، تحقيق / إبراهيم بن سالم

الصاعدي ، ط١ ، ١٤٢٤هـ ـ٢٠٠٤م ، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة .

١٦٣. اللُّمَع في العربية ، لأبي الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت ٣٩٢هـ) ، تحقيق / فائز فارس ، ١٩٧٢م ، دار الكتب الثقافية ، الكويت .

١٦٤. ما فات الإنصاف من مسائل الخلاف ، للدكتور / فتحي بيومي حمودة .

١٦٥. المبسوط في القراءات العشر ، لأبي بكر أحمد بن الحسين بن مِهْران الأصبهاني ، تحقيق / سبيع حمزة حاكيمي ، ١٩٨١م ، مجمع اللغة العربية ، دمشق .

١٦٦. مجالس ثعلب ، لأبي العباس أحمد بن يحيى بن يسار الشيباني بالولاء ، المعروف بثعلب (ت ٢٩١هـ) ، تحقيق / عبد السلام هارون ، ط٢ ، ١٩٥٠م ، دار المعارف ، مصر .

١٦٧. مجمل اللغة ، لأحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرازي ، أبو الحسين (ت ٣٩٥هـ) ، دراسة وتحقيق / زهير عبد المحسن سلطان ، ط٢ ، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م ، مؤسسة الرسالة ، بيروت .

١٦٨. مجموع أشعار العرب وهو مشتمل على ديوان رؤبة بن العجاج ، اعتنى به / وليم بن الورد البروسي ، دار بن قتيبة ، الكويت .

١٦٩. المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ، لأبي الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت ٣٩٢هـ) ، تحقيق / علي النجدي ناصف ، عبدالحليم النجار ، عبدالفتاح إسماعيل شلبي ، ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٤م ، وزارة الوقاف ، مصر .

١٧٠. المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز ، لأبي محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام بن عطية ، الأندلسي المحاربي (ت ٥٤٢هـ) ، تحقيق / عبد السلام عبد الشافي محمد ، ط١ ، ١٤٢٢هـ ، دار الكتب العلمية ، بيروت .

١٧١. المحكم والمحيط الأعظم ، لأبي الحسن علي بن إسماعيل بن سيده ، المرسي (ت ٤٥٨هـ) ، تحقيق / عبد الحميد هنداوي ، ط١ ، ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠٠ م ، دار الكتب العلمية ، بيروت .

١٧٢. المخصص ، لأبي الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي (ت ٤٥٨هـ) ، تحقيق / خليل إبراهيم جفال ، ط١ ، ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٦م ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت .

١٧٣. مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان ، لأبي محمد عفيف الدين عبد الله بن أسعد بن علي بن سليمان اليافعي (ت ٧٦٨هـ) ، وضع حواشيه / خليل المنصور ، ط١ ، ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٧م ، دار الكتب العلمية ، بيروت .

١٧٤. المزهر في علوم اللغة وأنواعها ، لعبدالرحمن بن أبي بكر ، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ) ، تحقيق / فؤاد علي منصور ، ط١ ، ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٨م ، دار الكتب العلمية ، بيروت .

١٧٥. المساعد على تسهيل الفوائد ، لعبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري ، المعروف بابن عقيل (ت ٧٦٩هـ) ، تحقيق / محمد كامل بركات ، ط٢ ، ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠١م ، جامعة أم القرى ، مكة المكرمة .

١٧٦. مسالك الأبصار في ممالك الأمصار ، لأحمد بن يحيى بن فضل الله القرشي العدوي العمري ، شهاب الدين (ت ٧٤٩هـ) ، ط١ ، ١٤٢٣هـ ، المجمع الثقافي ، أبو ظبي .

١٧٧. مسند الإمام أحمد بن حنبل ، لأبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (ت ٢٤١هـ) ، تحقيق / شعيب الأرنؤوط ، وآخرون ، ط١ ، ١٤٢١ هـ ـ ٢٠٠١ م ، مؤسسة الرسالة ، بيروت .

١٧٨. المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى ﷺ ، لمسلم بن الحجاج ، أبي الحسن القشيري النيسابوري (ت ٢٦١هـ) ، تحقيق / محمد فؤاد عبد الباقي ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت .

١٧٩. المطلع على ألفاظ المقنع ، لأبي عبدالله محمد بن أبي الفتح بن أبي الفضل البعلي ، شمس الدين (ت ٧٠٩هـ) ، تحقيق / محمود الأرناؤوط ، وياسين محمود الخطيب ، ط١ ، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م ، كتبة السوادي ، جدة .

١٨٠. معانى القرآن للأخفش ، لأبي الحسن سعيد بن مسعدة المجاشعي بالولاء ، البلخي ثم البصري ، المعروف بالأخفش الأوسط (ت ٢١٥هـ) ، تحقيق / هدى محمود قراعة ، ط١ ، ١٤١١ هـ ١٩٩٠ م ، مكتبة الخانجي، القاهرة .

١٨١. معاني القرآن معاني ، لأبي زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور ، الديلمي الفراء (ت٢٠٧هـ) ، تحقيق / أحمد يوسف النجاتي ، محمد علي النجار ، عبدالفتاح إسماعيل الشلبي ، دار المصرية ، مصر .

١٨٢. معاني القرآن وإعرابه ، لإبراهيم بن السري بن سهل ، أبو إسحاق الزجاج (ت ٣١١هـ) ، تحقيق / عبدالجليل عبده شلبي ، ط١ ، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م ، عالم الكتب ، بيروت .

١٨٣. معجم الشيوخ ، لتاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي (ت ٧٧١هـ) ، تخريج / شمس الدين أبي عبد الله ابن سعد الصالحي الحنبلي (ت ٧٥٩ هـ) ، تحقيق / الدكتور بشار عواد ، ورائد يوسف العنبكي ، ومصطفى إسماعيل الأعظمي ، ط١ ، ٢٠٠٤م ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت .

١٨٤. المعجم المختص بالمحدثين ، لشمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (ت ٧٤٨هـ) ، تحقيق / الدكتور محمد الحبيب الهيلة ، ط١ ، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م ، مكتبة الصديق ، الطائف .

١٨٥. المعجم الوسيط ، لمجمع اللغة العربية بالقاهرة ، دار الدعوة ، مصر .

١٨٦. معجم ديوان الأدب ، لأبي إبراهيم إسحاق بن إبراهيم بن الحسين الفارابي ، (ت ٣٥٠هـ)، تحقيق / أحمد مختار عمر ، ١٤٢٤ هـ ـ ٢٠٠٣ م ، مؤسسة دار الشعب للصحافة والطباعة والنشر، القاهرة .

١٨٧. معجم القراءات ، للدكتور / عبداللطيف الخطيب ، ط١ ، ١٤٢٢ هـ ـ ٢٠٠٢م ، دار سعد الدين للطباعة والنشر ، دمشق .

١٨٨. معجم مقاييس اللغة ، لأحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرازي ، أبو الحسين (ت ٣٩٥هـ) ، تحقيق / عبد السلام محمد هارون ، ١٣٩٩هـ ـ ١٩٧٩م ، دار الفكر .

١٨٩. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، لعبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد ، جمال الدين ابن هشام (ت ٧٦١هـ) ، تحقيق / محمد محيي الدين عبدالحميد ، ١٤٢٨هـ ـ ٢٠٠٧م ، المكتبة العصرية ، بيروت.

١٩٠. مفاتيح الغيب ، لأبي عبدالله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي ، الملقب بفخر الدين الرازي (ت ٦٠٦هـ) ، ط٣ ، ١٤٢٠هـ ـ ٢٠٠٠م ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت .

١٩١. المفصل في صنعة الإعراب ، لأبي القاسم محمود بن عمرو بن أحمد ، جار الله الزمخشري (ت ٥٣٨هـ) ، تحقيق / علي بو ملحم ، ط١ ، ١٩٩٣م ، مكتبة الهلال ، بيروت .

١٩٢. المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ، للإمام أبي إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي (ت ٧٩٠هـ) ، تحقيق / محمد إبراهيم البنا ، ط١ ، ١٤٢٨هـ ـ ٢٠٠٧م ، جامعة أم القرى ، مكة المكرمة .

١٩٣. المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بشرح الشواهد الكبرى ، لبدر الدين محمود بن أحمد بن موسى العيني (ت ٨٥٥هـ) ، تحقيق / محمد باسل عيون السود ، ط١ ، ١٤٢٦هـ ـ ٢٠٠٥م ، دار الكتب العلمية ، بيروت .

١٩٤. المقتضب ، لمحمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي الأزدي ، أبو العباس المعروف بالمبرد (ت ٢٨٥ هـ) ، تحقيق / محمد عبدالخالق عظيمة ، عالم الكتب ، بيروت .

١٩٥. المقرب ، لعلي بن مؤمن بن محمد بن علي بن عصفور ، المعروف بابن عصفور الإشبيلي (ت ٦٦٧هـ) ، تحقيق / أحمد عبدالستار الجواري ، عبدالله الجبوري ، ط١ ، ١٣٩٢هـ ـ ١٩٧٢م .

١٩٦. المقصد الأرشد في ذكر أصحاب الإمام أحمد ، لأبي إسحاق إبراهيم بن محمد بن عبد الله بن محمد ابن مفلح ، برهان الدين (ت ٨٨٤هـ) ، تحقيق / الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ، ط١ ، ١٤١٠هـ ـ ١٩٩٠م ، مكتبة الرشد ، الرياض .

١٩٧. ملحة الإعراب ، للقاسم بن علي بن محمد بن عثمان ، أبو محمد الحريري البصري (ت ٥١٦هـ) ، ط١ ، ١٤٢٦هـ ـ ٢٠٠٥م ، دار السلام ، القاهرة .

١٩٨. المُنَجَّد في اللغة ، لعلي بن الحسن الهنائي الأزدي ، أبو الحسن الملقب بـ(كراع النمل) (ت ٣٠٩هـ) ، تحقيق / أحمد مختار عمر، دكتور ضاحي عبد الباقي ، ط٢ ، ١٩٨٨م ، عالم الكتب ، القاهرة .

١٩٩. المنصف شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني ، لأبي الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت ٣٩٢هـ) ، ط١ ، ١٣٧٣هـ ـ ١٩٤٥م ، دار إحياء التراث القديم .

٢٠٠. المنهل الصافي والمستوفى بعد الوافي ، لأبي المحاسن يوسف بن تغري بردي بن عبد الله الظاهري الحنفي ، جمال الدين (ت ٨٧٤هـ) ، حققه ووضع حواشيه / الدكتور محمد محمد أمين ، الهيئة المصرية العامة للكتاب .

٢٠١. موصل النبيل إلى نحو التسهيل ، لخالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري ، المعروف بالوقاد (ت ٩٠٥هـ) ، تحقيق ودراسة / ثريا عبدالسميع إسماعيل ، ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٨م ، رسالة دكتوراة ، جامعة أم القرى،مكة المكرمة .

٢٠٢. نتائج الفكر في النَّحو للسُّهَيلي ، أبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيلي (ت٥٨١هـ) ، ط١ ، ١٤١٢هـ ـ ١٩٩٢م ، دار الكتب العلمية ، بيروت .

٢٠٣. النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة ، لأبي المحاسن يوسف بن تغري بردي بن عبد الله الظاهري الحنفي ، جمال الدين (ت ٨٧٤هـ) ، وزارة الثقافة والإرشاد القومي ، دار الكتب ، مصر .

٢٠٤. نزهة الألباء في طبقات الأدباء ، لعبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري ، أبو البركات ، كمال الدين الأنباري (ت ٥٧٧هـ) ، تحقيق / إبراهيم السامرائي ، ط٣ ، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م ، مكتبة المنار ، الأردن .

٢٠٥. نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة ، للشيخ محمد الطنطاوي ، تحقيق / أبي محمد عبد الرحمن بن محمد بن إسماعيل ، ط١ ، ١٤٢٦هـ ـ ٢٠٠٥م ، مكتبة إحياء التراث الإسلامي .

٢٠٦. النشر في القراءات العشر ، لشمس الدين أبو الخير ابن الجزري ، محمد بن محمد بن يوسف (ت ٨٣٣هـ) ، تحقيق / علي محمد الضباع ، المطبعة التجارية الكبرى ، تصوير دار الكتب العلمية ، بيروت .

٢٠٧. نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب وذكر وزيرها لسان الدين بن الخطيب ، لشهاب الدين أحمد بن محمد المقري التلمساني (ت ١٠٤١هـ) ، تحقيق / إحسان عباس ، الجزء الأول ط١٩٠٠م ، الجزء الثاني والثالث والرابع والخامس ط ١٩٩٧م ، الجزء السادس الطبعة الأولى ١٩٦٨م ، والطبعة الجديدة ١٩٩٧م ، الجزء السابع طبعة ١٩٠٠م ، دار صادر ، بيروت .

٢٠٨. النكت في تفسير كتاب سيبويه وتبيين الخفي من لفظه وشرح أبياته وغريبه ، لأبي الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى ، الأعلم الشنتمري (ت ٤٧٦هـ) ، تحقيق وشرح / رشيد بلحبيب ، ط١ ، ١٤٢٠هـ ـ ١٩٩٩م ، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ، المملكة المغربية .

٢٠٩. نكث الهميان في نكت العميان ، لصلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله الصفدي (ت ٧٦٤هـ) ، علق عليه ووضع حواشيه / مصطفى عبد القادر عطا ، ط١ ، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م ، دار الكتب العلمية ، بيروت .

٢١٠. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، لعبدالرحمن بن أبي بكر ، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ) ، تحقيق / عبدالحميد هنداوي ، المكتبة التوفيقية ، مصر .

٢١١. الوافي بالوفيات ، لصلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله الصفدي (ت ٧٦٤هـ) ، تحقيق / أحمد الأرناؤوط ، وتركي مصطفى ، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م ، دار إحياء التراث ، بيروت .

٢١٢. وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان ، لأبي العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر ابن خلكان ، البرمكي الإربلي (ت٦٨١هـ) ، تحقيق / إحسان عباس ، الجزء الأول والثاني والثالث والسادس ط ١٩٠٠م ، الجزء الرابع ١٩٧١م ، الجزء الخامس والسابع ١٩٩٤م ، دار صادر ، بيروت .

فهرس الموضوعات